الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة مولود معمري

كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

مكانة المرأة العاملة داخل الأسرة

دراسة ميدانية لعينة من العاملات في مديرية المصالح الفلاحية

لولاية تيزى وزو

مذكرة بحث ماستر في علم الاجتماع تنظيم وعمل

من إعداد الطالبة:

بصديق ليتيسيا

تحت إشراف الأستاذة:

د. علجية حنان

السنة الجامعية: 2023-2024

الإهداء

الحمد الله حبا و شكرا و امتنانا على البدئ و الختام

و أخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين

بكل حب اهدي ثمرة نجاحي و تخرجي :

إلى من كانت سندي في السراء و الضراء إلى من اجتهدت و حرصت على نشأتي و تربيتي وعمرتني إلى من بحبها و عطفها و حنانها إلى من يعجز اللسان الثناء عليها و القلم عن وصف فضلها إلى التي الجنة تحت قدميها **"أمي الحبيبة الغالية"** أطال الله في عمرها .

إلى من احمل اسمه بكل فخر إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق القلم **"أبي الغالي"** أطال الله في عمرها .

إلى من وهب الله نعمة وجودهم في حياتي إلى العقد المتين من كانوا أعوانا في رحلتي بحثي **"أخواتي سامي و ريان"** حفظهما الله.

إلى صاحبة الفضل العظيم صديقة الرحلة و النجاح إلى من وقفت بجانبي **"أمينة بلعيدي"**

إلى **"جدي"** و **"جدتي"** أطال الله في عمرهما.

إلى "صديق "الروح و السنين السند و الداعم حفظك الله و أدامك

إلى جميع من أمدوني بالقوة و التوجيه و امن ربي و دعمني في الأوقات الصعبة من قريب أو بعيد في إتمام هذه الدراسة .

الشكر و التقدير

الحمد لله على فضله وبنعمته تتم الصالحات

اشكر الله عز و جل الذي وفقني وزودني بالعلم لإتمام هذا العمل

أتقدم بالشكر للأستاذة الفاضلة دكتورة علجية حنان على قبولها على الإشراف على مذكرتي منحتني كل الدعم و الثقة و لم تبخل عليا بالنصائح و التوجيه و المساعدة في سبيل إتمام مذكرتي فلها جزيل الشكر و التقدير.

أتقدم بالشكر إلى كافة الأساتذة في جميع المراحل التعليمية التي مررنا بها و الذي يرجع الفضل إليهم.

أتقدم بالشكر إلى كل أساتذة كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الإنسانية .

و أتقدم بالشكر الجزيل إلى صديقتي العزيزة ورفيقة دربي بلعيدي أمينة بمثابة أخت التي كانت معي فقد ساعدتني وشجعتني كثيرا.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني على انجاز هذه المذكرة من قريب و بعيد

فهرس المحتويات

الإهداء.....

الشكر. .....

فهرس الجداول. .....

فهرس المحتويات. .....

ملخص الدراسة.....

مقدمة.....أ

الإطار النظري

الفصل الأول : الإطار المنهجي .

تمهيد 04

الإشكالية..... 05

الفرضيات. 08

أسباب اختيار الموضوع.....08

أهمية اختيار الموضوع. 09

أهداف الدراسة 10

تحديد المفاهيم. 10

الدراسات السابقة 14

المقاربة السوسيولوجية 27

خلاصة الفصل 31

الفصل الثاني : عمل المرأة.

تمهيد 33

نبذة تاريخية عن عمل المرأة 34

عمل المرأة من المنظور الإسلامي 36

تطور عمل المرأة 38

1-3- في العالم 38

2-3- في الدول العربية 38

3-3 تطور العمل النسوي في الجزائر 40

4- دوافع خروج المرأة لميدان العمل 42

1-4- دوافع ذاتية. 44

4.2- دوافع اقتصادية. 42

3-4- دوافع اجتماعية. 44

4-4- دوافع تعليمية. 46

مجالات عمل المرأة و التنمية الاجتماعية. 47

خلاصة الفصل.....51

الفصل الثالث: عمل المرأة و الأسرة

تمهيد 53

تعريف الأسرة. 54

خصائص الأسرة 55

التغيرات التي طرأت على الأسرة الجزائرية 56

3.1- أشكال الأسرة (الأسرة النواة، الأسرة الممتدة) 56

3.2- تغيير وظائف الآسرة. 60

4- مظاهر تغيير مكانة المرأة الجزائرية في المجتمع 61

4.1- مكانة المرأة الجزائرية في المجتمع التقليدي 62

4.2- مكانة المرأة الجزائرية في المجتمع الحديث.....64

أ- المرأة الجزائرية و التعليم. 66

ب- المرأة الجزائرية و العمل. 67

5-القيمة الاجتماعية لعمل المرأة. 69

خلاصة الفصل.....72

الفصل الرابع: السلطة العائلية داخل الأسرة.

تمهيد.....74

1- اثر اشتغال المرأة على السلطة في الأسرة. 75

2- تغيير الأفكار و قيادة المرأة للأسرة 77

3- اجر المرأة و دوره في الأسرة. 78

4- اثر عمل المرأة على الأسرة و المجتمع. 80

5- انعكاسات عمل المرأة على مكانتها 81

خلاصة الفصل 86

الفصل الخامس : الجانب التطبيقي .

تمهيد 88

1- الدراسة الاستطلاعية. 89

-المجال المكاني. 91

- المجال الزماني. 91
- المجال البشري. 91

2- المنهج المعتمد في الدراسة 92

3- أدوات جمع البيانات 93

4- عينة الدراسة 94

خلاصة الفصل .

الفصل السادس : عرض البيانات و مناقشتها .

1- تحليل بيانات المحور الأول. 95

2- تحليل نتائج الفرضية الأولى 102

3- مناقشة نتائج الفرضية الأولى.....113

4- تحليل نتائج الفرضية الثانية 115

5- مناقشة نتائج الفرضية الثانية 143

6- الاستنتاج العام. 145

- خاتمة. 147
- قائمة المراجع
- الملاحق

فهرس الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	يبين توزيع المبحوثات حسب السن	95
02	يبين توزيع المبحوثات حسب المستوى التعليمي	96
03	يبين توزيع المبحوثات حسب الخبرة المهنية	97
04	يبين توزيع المبحوثات حسب عقد العمل	98
05	يبين توزيع المبحوثات حسب مستوى الدخل	98
06	يبين توزيع المبحوثات حسب نوع الأسرة	99
07	يبين توزيع المبحوثات حسب وسيلة النقل	100
08	يبين توزيع المبحوثات حسب نظرة المجتمع و المحيط لعمل المرأة خارج المنزل	102
09	يبين توزيع المبحوثات حسب رضا الأسرة لعمل المرأة	103
10	يبين توزيع المبحوثات حسب موقف الزوج تجاه العمل	103
11	يبين توزيع المبحوثات حسب نوع الأسرة و موقف الزوج اتجاه العمل	104
12	يبين توزيع المبحوثات حسب نوع الأسرة و موقف الزوج اتجاه العمل	106
13	يبين توزيع المبحوثات حسب حصولهن على الدعم من طرف الأسرة	108
14	يبين العلاقة بين السن و حصول المرأة على الدعم من طرف الأسرة	109

15	يبين توزيع المبحوثات حسب تعزيز مكانتها داخل الأسرة	110
16	يبين توزيع المبحوثات حسب نوع الأسرة و تعزيز مكانتها داخل الأسرة	111
17	يبين توزيع المبحوثات حسب المساهمة باتخاذ القرارات داخل الأسرة	115
18	يبين توزيع المبحوثات حسب عقد العمل و الدخل المادي الذي يسمح بالمشاركة باتخاذ القرارات	116
19	يبين توزيع المبحوثات حسب كيفية المساهمة بدخلهن الشهري	118
20	يبين توزيع المبحوثات حسب مشاركتهن في اتخاذ القرارات المنزلية عند شراء الحاجات المنزلية	119
21	يبين توزيع المبحوثات حسب نوع الأسرة و مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات عند شراء الحاجات المنزلية	120
22	يبين علاقة السن و مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات المنزلية عند شراء الحاجات المنزلية	122
23	يبين توزيع المبحوثات حسب مشاركتهن في مصاريف البيت	123
24	يبين العلاقة بين المستوى التعليمي و مشاركتهن في مصاريف البيت	124
25	يبين توزيع المبحوثات حسب اتخاذ قرار المؤسسة الصحية التي يتم اللجوء إليها في حالة مرض أفراد الأسرة	125
26	يبين توزيع المبحوثات حسب نوع الأسرة و اتخاذ قرار المؤسسة الصحية التي يتم اللجوء إليها في حالة مرض أفراد الأسرة	127
27	يبين توزيع المبحوثات حسب مشاركة المرأة في مستلزمات الأطفال	129
28	يبين توزيع المبحوثات حسب خروج الأطفال ممن يطلبون الإذن	129
29	يبين توزيع المبحوثات حسب حاجة الأطفال للمال ممن يطلبون	130
30	يبين توزيع المبحوثات حسب تسيير الأمور المنزلية	131
31	يبين علاقة الأسرة و تسير الأمور المنزلية	132

32	يبين توزيع المبحوثات حسب راتبهن الشهري و تلبية حاجيات الأسرة	134
33	يبين توزيع المبحوثات حسب مستوى الدخل و تلبية حاجيات الأسرة	135
34	يبين علاقة مستوى الراتب الشهري و حاجة الأطفال للمال	136
35	يبين توزيع المبحوثات حسب من الذي يقوم باختيار الهدية أثناء المناسبات العائلية	138
36	يبين توزيع المبحوثات حسب تقديم رأيهن في قرار العطل و الرحلات	139
37	يبين علاقة نوع الاسرة و قرارات العطل و الرحلات	140
38	يبين توزيع المبحوثات حسب العامل الذي يزيد من سلطتهن داخل الأسرة	142

مكانة المرأة العاملة داخل الأسرة

The status of working women within the family

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مكانة المرأة العاملة داخل الأسرة و كذلك الكشف عن الأدوار التي تقوم و بها في المجتمع الحديث، حيث أجريت هذه الدراسة بمديرية المصالح الفلاحية لولاية تيزي وزو، و شملت عينة من 80 عاملة .

و قد توصلنا إلى استنتاجات أن المجتمع الجزائري عرف عدة تغيرات وتحولات مست كل المجالات الاجتماعية، الاقتصادية، و الثقافية، و قد طالت هذه التغيرات مؤسسة الأسرة من حيث حجمها و وظائفها، و المكانة التي تحتلها المرأة. فقد نجد المرأة حديثا تمارس عملا خارج البيت مما مكنها من اكتسبا مكانة جديدة داخل الأسرة و المجتمع.

الكلمات المفتاحية : المرأة، مكانة المرأة العاملة، الأسرة .

Abstract :

This study aims to explore the status of working the family and uncover the roles they undertake in modern society. The study was conducted in the Directorate of Agricultural Services in Tizi -Ouzo the simple included 80 female workers.

We have concluded that Algerian society has experienced various changes and transformations affecting all social economic and cultural fields. These changes have also impacted the family institution in terms of its size functions and the status of women. Recently we find that women are working outside the home which allows them to gain a new status within the family and society.

Key words: The women, the status of working women, the family .

مقدمة

يعتبر خروج المرأة لميدان العمل في العصر الحديث ظاهرة منتشرة عبر العالم، فهذا ما زاد من اهتمام العديد من الباحثين على دراسة مختلف المواضيع المتعلقة بعمل المرأة و مكانتها، باعتبار المرأة قديما تمثل نصف المجتمع حيث يقع على عاتقها العمل المنزلي من شؤون و تربية الأطفال فكان دورها مجرد ربة بيت فقط . لكن بفعل الثورة الصناعية و ما صاحبها من تغيرات اقتصادية و ثقافية والتي مست البنى الاجتماعية ، أعطى للمرأة فرصة التحاقها بالتعليم وبالتالي أصبحت تتمتع بمؤهلات علمية سمحت لها دخول عالم الشغل و تشارك عملا جنبا لجنب الرجل في جميع المجالات .

فبدخول المرأة سوق العمل و حصولها على دخل مادي مكنها من اكتساب مكانة جديدة داخل الأسرة ، حيث تساهم في تقديم الدعم المالي لرفع المستوى المعيشي خاصة بعد غلاء المعيشة و كثرة متطلبات و ظروف الحياة، أصبح الرجل غير قادر لوحده تلبية كل احتياجات الأسرة، لذا تمكنت المرأة من مساندة الرجل من الناحية الاقتصادية .

فالدخل المادي للمرأة يمكنها من فرض سلطتها و أصبحت تشارك في اتخاذ القرارات الأسرية، خاصة التي تنتمي إلى الأسرة النووية و هذا ما تؤكده العديد من الدراسات التي وظفناها في هذا البحث و التي مفادها أن المرأة التي تنتمي إلى الأسرة النووية الأكثر تملكا للسلطة مقارنة بالأسرة الممتدة . فان مكانة المرأة العاملة داخل الأسرة لا يقتصر فقط على

الجانب المادي بل تشمل الجوانب النفسية و الاجتماعية حيث تساهم في إثبات شخصيتها و أصبحت تتمتع باحترام و تقدير داخل المجتمع .

فالمرأة العاملة تحاول الالتزام بدورها التقليدي المتمثل في رعاية الأسرة من جهة و القيام بالعمل الخارجي من جهة أخرى ، فالمرأة تسعى جاهدة لتعزيز مكانتها و ذلك من خلال نجاحها و فوزها بالدور التقليدي و الدور الريادي،

لذا سنحاول في هذه الدراسة التي تتناول موضوع " مكانة المرأة العاملة داخل الأسرة" التحقق من مجموعة من الفرضيات ، من خلال الدراسة الميدانية في مديرية المصالح الفلاحية لولاية تبزي وزو. و قسمنا بتقسيم بحثنا إلى جانبين الجانب النظري و الجانب التطبيقي.

فالجانب النظري قسمناه إلى أربعة فصول : الفصل الأول يشمل البناء المنهجي للدراسة، أما الفصل الثاني يتمثل في النظرة التاريخية لعمل المرأة و تطورها، و خصص الفصل الثالث لعمل المرأة و علاقته بالأسرة، و أخيرا الفصل الرابع الذي يمثل تغيير مكانة المرأة و سلطتها في اتخاذ القرارات الأسرية.

أما الجانب التطبيقي مقسم إلى فصلين: الفصل الخامس الذي يشمل منهجية البحث و الفصل السادس و الأخير يمثل عرض النتائج و مناقشتها والتوصل في الأخير إلى استنتاج عام و خاتمة

الاطار النظري

الفصل الأول : الاطار المنهجي.

- تمهيد

1- الإشكالية.

2- فرضيات الدراسة.

3- أسباب اختيار الموضوع.

4- أهمية الدراسة

5- أهداف الدراسة.

6- تحديد المفاهيم.

7- الدراسات

8- المقاربة النظرية.

- خلاصة الفصل.

تمهيد:

عند قيام أي باحث ببحث علمي يتوجب عليه وضع الأسس المنهجية الذي تبنى عليه دراسته، حيث تعتبر من الخطوات المهمة في البحث العلمي، إذ يرتبط بالجانب النظري الذي يتم فيه وضع إشكالية البحث مع التساؤلات الفرعية و الفرضيات وعرض أسباب اختيار هذا الموضوع و أهداف و أهمية الدراسة ، و تحديد المفاهيم و الدراسات السابقة و ذلك من أجل التوصل إلى نتائج علمية دقيقة .

1. الإشكالية:

عرف المجتمع الإنساني خلال العصر الماضي تطورات كبيرة على مستوى كل المجالات الاقتصادية، السياسية ،الثقافية و الاجتماعية ، و اكتسبت المرأة الكثير من تلك التغيرات خاصة و انه أتيحت لها فرصة الخروج للتعليم، و بالتالي تحسن مؤهلاتها و رصيدها العلمي وخروجها من زاوية الجهل و النظرة التقليدية . ففتح لها بابا واسعا للولوج للميدان الاقتصادي و الوقوف جنبا لجنب مع الرجل في ميدان العمل، حيث أصبحت بدورها وحدة اقتصادية سياسية في بناء و تطور المجتمع.

هذا الموقف الجديد للمرأة خلق نوعا من الإحساس الذي أصبح جديدا على المرأة خاصة في البلدان العربية ، كون الدخل الذي تتحصل عليه من عملها أصبح أساسيا في عملية الإنفاق الأسري ،هذا الإحساس تمثل في محاولتها لفرض رأيها داخل الأسرة باعتبارها عضو مهم في تسيير اقتصادها، مما خلق نوع من التعارض بين هذا الدور القيادي الجديد الذي تعمل المرأة جاهدة على تحقيقه و بين الدور التقليدي الذي كان منوطا للرجل باعتباره المعيل الوحيد للأسرة، والذي وجد نفسه حاليا في مفترق الطرق بسبب الحفاظ على دوره القيادي باعتباره رجل و صاحب القيادة ،وبين حاجته للدخل الذي تتحصل عليه المرأة من خلال عملها و الذي ترك مجالا للاستبهام به لبروز دور قيادي جديد و ربما جنبا إلى جنب الرجل و قد يصل إلى الاستقرار بالقيادة في حالة كون المرأة هو المصدر المادي الوحيد للأسرة .

و لقد اثبت معظم الدراسات إن خروج المرأة الجزائرية للعمل لم يكن فقط لغرض اجتماعي وإنما لغرض اقتصادي بعدما أصبحت رفاهية الأسرة و أفرادها مرهونة بوجود دخلين ماديين بسبب غلاء المعيشة، حيث يؤكد "عوفي " أن سبب التحاقهن بالعمل هو الرغبة في تحسين الظروف المعيشية للأسرة و إعالة نفسها خاصة عند العجز العائل أو عدم كفاية الإعالة".[1]

فلهذا تعتبر الأسرة مؤسسة اجتماعية تمثل الهيكل الأول لصنع القرار المجتمعي، فمن خلالها يمكن رصد التقدم نحو النهوض بالمرأة و تعزيز دورها "حيث جاء الأمر رقم 02-05 المعدل و المتمم للقانون رقم 11-48 المؤرخ في9 يونيو 1984 ،المتضمن قانون الأسرة في موعده ليجسد واحد من الالتزامات الكبرى من اجل ترقية الخلية العائلية ووضعية المرأة على وجه الخصوص" .[2]

و بمقتضى المادة 19 من قانون الأسرة يمكن للزوجة أن تمارس عملا بالاتفاق مع زوجها أثناء إبرام عقد الزواج و لا مانع في ذلك لتحسين الحالة الاقتصادية للأسرة و تيسير حياتهما الزوجية ما لم يخالف ذلك نص قانون شكلا م مضمونا.[3]

فتمكين المرأة من المشاركة في صنع القرار الأسري لا يعني صراعا أو مزاحمة السلطة للرجل داخل الأسرة ،وإنما تحقق ذلك شروط قيام المرأة بدورها كشريك كامل مما يحقق

1- عوفي مصطفي ،**خروج المرأة إلى ميدان العمل و أثره على التماسك الأسري** ،مجلة العلوم الإنسانية .جامعة قسنطينة دار الهدى، 2003.

[2]- قانون الأسرة ,1984.

[3] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون الأسرة**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص17.

التوازن في العلاقات و في الأدوار و يمكنها ذلك من القيام بدورها في تحمل مسؤولياتها كأم وزوجة وامرأة عاملة.

وأن المجتمع الجزائري جزء لا يتجزأ من هذا العالم فلقد إطالته هذه التغيرات وعرفت الأسرة الجزائرية تغيرات كثيرة من حيث الهيكلة لظهور أسرة النواة ومن حيث الأدوار، بعدما خرجت المرأة الجزائرية للعمل خارج المنزل و أصبح لها دخل مادي ثابت تشارك في سد مستلزمات الأسرية إلى جانب الرجل الجزائري . و الذي تسعى من خلالها إلى إثبات نفسها و قدراتها وذاتها داخل المجتمع و داخل الأسرة كعضو مهم تساهم في التسيير الجيد للأسرة إلى جانب حفاظها على دورها القديم المتمثل في الرعاية المنزلية لأبنائها وزوجها و أسرتها بأكملها محاولة خلق التوازن بين الدورين.

فالمرأة الجزائرية بدورها تحاول الفوز بالدور القيادي و الريادي داخل الأسرة.

ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية :

– ما هي مكانة المرأة الجزائرية العاملة داخل الأسرة ؟

و يذهب التحليل في خطوات عريضة تحت التساؤلات التالية :

– هل خروج المرأة إلى ميدان العمل يعزز من مكانتها الاجتماعية داخل الأسرة ؟

– هل مشاركة المرأة العاملة في الإنفاق الأسرية يعطيها الحق في المشاركة في عملية اتخاذ القرارات ؟ أي أن الدخل المادي يقوي سلطتها داخل الأسرة ؟

2. فرضيات البحث:

-الفرضية العامة:

خروج المرأة إلى ميدان العمل يعزز من مكانتها داخل الأسرة.

-الفرضيات الجزئية:

– خروج المرأة إلى ميدان العمل يعزز من مكانتها الاجتماعية داخل لأسرة.

– يساهم الدخل المادي في تقوية سلطة المرأة العاملة داخل الأسرة.

3. -أسباب اختيار الموضوع : يرجع موضوع مكانة المرأة العاملة داخل الأسرة إلى عدة أسباب من بينها :

-أسباب ذاتية:

– ميولاتي الشخصية لموضوع المرأة العاملة .

– كوني امرأة ارغب على التعرف عن كل ماله علاقة بالمرأة.

– اكتساب معرفة جديدة حول المرأة العاملة .

– الفضولية لمعرفة حقيقة مكانة المرأة العاملة داخل الأسرة.

– **أسباب موضوعية**:

–انتشار ظاهرة خروج المرأة إلى ميدان العمل في المجتمع الجزائري .

– الاهتمام الواسع الذي يحظى به اليوم عمل المرأة في الدراسات و البحوث العلمية.

– اختلاف وجهة نظر المجتمع تجاه موضوع خروج المرأة إلى ميدان العمل.

– الاهتمام بالمرأة العاملة في الجزائر و تقدير قيمتها و مكانتها داخل المجتمع بصفة عامة و داخل الأسرة بصفة خاصة.

– اتساع مجال عمل المرأة في العديد من القطاعات مما أدى إلي بروز مكانتها في المجتمع.

4. –أهمية الدراسة :

إن هذه الدراسة تكتسي أهمية كبيرة حيث اهتم الكثير من الباحثين بموضوع المرأة العاملة كون المرأة تمثل نصف المجتمع خاصة في عصرنا الحالي بعدما خرجت المرأة الجزائرية إلي ميدان العمل و أصبحت تشارك الرجل في الإنفاق الأسرية. فيمكن تحديد أهمية دراستنا في النقاط التالية :

– التعرف على المكانة التي اكتسبتها المرأة بعد خروجها إلى ميدان العمل .

– الكشف عن أهم التغيرات التي طرأت على الأسرة خاصة فيما يخص الأدوار.

– معرفة الدور الذي تقوم به المرأة العاملة.

5. –أهداف الدراسة : تهدف دراستي إلي :

– التأكد إذا كان خروج المرأة إلي ميدان العمل عزز من مكانتها في المجتمع و داخل الأسرة.

– معرفة حقيقة إذا كان الدخل المادي الذي تحصل عليه المرأة العاملة عزز من مكانتها.

– معرفة إذ كان الدخل المادي يعطي لها فرصة المشاركة في عملية اتخاذ القرارات داخل الأسرة.

القرارات.

6. تحديد المفاهيم:

تعريف العمل:

–لغة: العمل وهو المهنة و الجهد الذي يبذله الإنسان مقابل الحصول على منفعة.[1]

[1]- ابن منظور، **لسان العرب**،دار الحديث ،مصر،سنة 2003، صفحة 104 .

-**اصطلاحا** : هو الجهد ألابتكاري الذي يمزج بين المهارات العقلية و الحركية والذي تبذله الإنسانية لتلبية حاجاته المختلفة لتحسين وضعه المادي و الاجتماعي . [1]

-**إجرائيا**:هو كل جهد عضلي أو ذهني يقوم به الإنسان و ذلك من اجل كسب الرزق و سد حاجياته الاقتصادية و الاجتماعية.

تعريف المرأة:

-**لغة** : هي الشق الثاني من الإنسان المعمد لهجا الأرض و لفظة المرأة في اللغة العربية مشتقة من فعل (امرأ) ومصدرها (المروءة) و تعني كمال الرجولية أو الإنسانية ومن هنا كان المرء هو الإنسان و المرأة هي مؤنث الإنسان .[2]

-**اصطلاحا**: هي كيان إنساني مستقل تتمتع بالقيمة الإنسانية الكاملة أسوة الرجل، و لها حقوق عليها وواجبات مساوية لما الرجل في جميع المجالات تعريف المرأة العاملة.[3]

تعريف المرأةالعاملة:

[1]- ناصر قاسمي، **دليل مصطلحات علم الاجتماع تنظيم و عمل**، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة، 2011، ص 95 .

[2]- ليلى صباغ، **المرأة في التاريخ العربي**، منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي، دمشق،ص 15.

[3]- معن خليل عمر ، **علم اجتماع الأسرة** ،دار الشروق ، للنشر و التوزيع ، عمان ,الطبعة الأولى ، سنة 2004 ،صفحة 170.

عرفتها" كاميليا عبد الفتاح ": في كتابها سيكولوجية المرأة العاملة أنها المرأة التي تعمل خارج المنزل و تحصل على اجر مقابل عملها و هي تقوم بوظيفتين في الحياة ربة بيت ودور الموظفة .[1]

-إجرائيا : هي المرأة التي تعمل خارج المنزل وتبذل جهد فكري أو جسدي مقابل الحصول على اجر مادي.

تعريف المكانة:

-لغة :اسم مشتق من المكان أو الموقع ,وتعرف المكانة في لسان العرب فقيل التؤدة ، و قد تمكن و مر على ميكنته أي على تؤدته المكانة ، يعني المنزلة و المكانة المنزلة عند الملك .و الجمع مكانات ،و قد مكن مكانة فهو مكين و الجمع مكناء .[2]

-**اصطلاحا** :هي مجموعة من الحقوق و الواجبات المرتبطة بوضع مكاني في البناء الاجتماعي ، و يشير مفهوم المكانة إلى وضع شاغل الدور الترابي في البناء الاجتماعي وفي سلم التدرج الاجتماعي و خصائص الدور و المكانة تحدد اجتماعيا ، و يقصد بها

[1]-كامليا عبد الفتاح إبراهيم، **سيكولوجية المرأة العاملة** ، دار النهضة للنشر و التوزيع ، القاهرة ، سنة 1990، صفحة 107 .

[2]- محمد ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد السادس، القهر ،مصر :دار المعارف .

المنزلة التي يصل إليها الفرد و منها يستمد قوته و تأثيره في آخرين بالقول أو الفعل على من حوله و تكتسب بوسائل مختلفة . [1]

-**اجرائيا** : هي التقدير و الاحترام و السمعة التي تتمتع بها المرأة اتجاه أفراد أسرتها ومجتمعها .

تعريف الدور :

هو مجموعة من القيم و المعايير التي تحدد السلوك المنتظر من شخص معين استنادا إلى سماته الشخصية و خصائصه الفردية.[2]

إجرائيا : هو مجموعة من الأفعال التي بقوم ها و التي من خلالها يبين موقعه .

تعريف الأسرة:

-**لغة:** تعني الدرع الحصين، و أهل الرجل و عشيرته، و الجماعة التي يربطها أمر مشترك و الجمع اسر، كما في الوسط.[3]

[1]-إبراهيم عيسى عثمان، **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، دار الشروق، ط 1،عمان ،عمان ،صفحة 5.

[2] -عبد الحافظ سلامة ، **علم النفس الاجتماعي** ، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان ، الأردن، ط1، 2007، ص128.

[3]- عبد القادر القاصر، **الأسرة المتغيرة في المدينة العربية** ، دراسة ميدانية في علم الاجتماع الخضري و الايري ، دار النهضة العربية لطباعة و النشر ،لبنان ، سنة 1999، ص33.

-**اصطلاحا**: هي جماعة من الأفراد تربطهم روابط قوية ناتجة عن صلات الزواج، الدم والتبني هذه الجماعة تعيش في بيت واحد و يقتسمون الدخل كما يرتبطون فيما بينهم بعلاقات اجتماعية متماسكة أساسها المصلحة العامة ن و الأسرة تكون كبيرة أو صغيرة .[1]

-**إجرائيا**:هي مجموعة من الإفراد تربط بينهم روابط القرابة، الدم، الزواج، و يعيشون تحت سقف واحد.

تعريف السلطة:

-**لغة**: هي قدرة "أ" على إلزام "ب" بفعل ما لم يكن ليفعله من تلقاء نفسه.

-**اصطلاحا**: هي قوة نظامية و شرعية في مجتمع معين مرتبطة بنسق المكانة الاجتماعية وموافق عليها من جميع أعضاء المجتمع و ترجع أهمية السلطة إلى أنها السلطة التي توجه سلوك الأفراد بصورة محددة لإنجاز الأهداف العامة .[2]

-**إجرائيا**: القوة التي تتمتع بها المرأة و التي ممن خلالها تستطيع إصدار الأوامر و اتخاذ القرارات داخل الأسرة.

و السلطة التي نقصدها في دراستنا هي سلطة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية.

[1]- عبد المجيد احمد منصور: **دور الأسرة كأداة للضبط الاجتماعي في المجتمع العربي** ،دار النشر بالمركز العربي ، الرياض، ص 31.
[2] -محمد عاطف غيث، مرجع سابق ، ص 32.

7. الدراسات السابقة :

-الدراسات العربية:

1- دراسة كاميليا عبد الفتاح (1984) : تناولت هذه الدراسة سيكولوجية المرأة العاملة وتضمنت المحاور التالية :

-إذا كان هناك تغيير في موقف المرأة بفعل العمل نحو الزوج و الأبناء و ما نظرة الرجل نحو هذا العمل.

-فقد استخدمت الباحثة المنهج التجريبي، و ذلك بواسطة مجموعة تجريبية من العاملات ومجموعة ضابطة من غير العاملات، باستخدام الاستمارة و ذلك لمعرفة اثر خروج المرأة للعمل على الأطفال و مدى استجابة المجتمع لاشتغال المرأة.

- العينة: عشوائية طبقية على أساس وجود فئات مختلفة من العاملات في مستويات مختلفة مع دراسة بعض الحالات.

- النتائج: توصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى ما يلي:

1/ إن المرأة كحقيقة واقعة، دخلت ميدان العمل و تعمل في جميع مجالاته النظرية والعلمية.

2/ إن العمل يحقق للمرأة اشباعات نفسية اجتماعية تتعلق بالأهمية و المكانة و الشعور بالقيمة .

3/ إن اشتغال المرأة يحقق لها يحقق لها الأمن الاقتصادي ضد التهديدات الواقعة والمتوهمة التي تثير في نفسها المخاوف بالنسبة لمستقبلها و مستقبل أولادها ، كما أن الأمن الاقتصادي يخفف من إحساسها بالتبعية بالنسبة للرجل فضلا عما تشعره كنتيجة للاستقلال الاقتصادي من شعور بالقيمة و المكانة .

4/ إن اشتغال المرأة قد دفع إليه تغيير في قيم المجتمع نتيجة لتأثيره بالثقافة العربية من ناحية و بالتصنيع من ناحية أخرى و بالفلسفة الاشتراكية من ناحية ثالثة.

5/ إن اشتغال المرأة أدى إلى تغيير في أنماط العلاقات الإنسانية بين الرجل و المرأة وبالتالي تغيير في القيم التي تسند إليها هذه العلاقات .

6/ إن اشتغال المرأة ارتبط بوضوح بفكرة التكامل الأسري أي آن الرجل قد حقق نتيجة لاشتغال المرأة قدرا كبيرا من التحرر من الأعباء و المسؤوليات المختلفة التي كانت بحكم الوضع التقليدي تلقى على كاهله .

7/ إن اشتغال المرأة يساعد على الاستقرار النفسي و النضج الانفعالي للأطفال .[1]

-التعقيب:

[1]- كاميليا عبد الفتاح ، **"سيكولوجية المرأة العاملة "** دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، سنة 1984.

ركزت دراسة كاميليا عبد الفتاح على الجانب السيكولوجي و النفسي للمرأة العاملة و أثره على الأبناء و الزوج و وظيفتها الأسرية ككل . و تتوافق هذه الدراسة مع موضوع دراستنا حول عمل المرأة، و المكانة و القيمة التي تكتسبها من خلال عملها.

و تختلف دراسة كاميليا عبد الفتاح عن دراستي الحالية في المنهج و العينة حيث أجريت الدراسة مع مجموعة من الأمهات العاملة و الأمهات الغير العاملات، في حين دراستي أجريت مع مجوعة النساء العاملات فقط .

2- دراسة الكاتبة تماضر حسون : في مدينة الرياض حول تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي ، المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب ، الرياض سنة 1993 .

و هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الخصائص الأساسية للمرأة العاملة في المجتمع العربي، و معرفة الظروف التي أسهمت في دفع المرأة للعمل خارج المنزل، و من ثمة معرفة ما إذا كانت تعاني من صراع الأدوار.

انطلقت الباحثة من فرضيات أساسية مفادها :

- ترى المرأة بد خولها لسوق العمل تحقيقا لأمنها و امن أسرتها الاقتصادي و تغيير لدورها و مكانتها الاجتماعية نحو الأفضل .

– خروج المرأة يصدم بالدور التقليدي المرسوم لها مما يسبب لها صراع الأدوار.

–أدى اشتغال المرأة إلى تغيير أنماط العلاقات الأسرية .

– رفع خروج المرأة لسوق العمل الخارجي من كفاءة الأسرة في أداء عملية التنشئة الاجتماعية .

و قد كانت عينة البث مأخوذة من السعودية و ليبيا و المغرب ، كانت العينة عشوائية مؤلفة من 157 سيدة و لهن أباء كذلك ضمن 151 رجلا هم أزواج النساء عينة الدراسة ، و 16 من أبنائهن و جميع أفراد العينة اختبروا عشوائيا و اعتمدت الباحثة عدة رسائل لجمع البيانات كالمقابلة و الملاحظة إلا أن الأداة الرئيسية كانت الإشارة إلى 3 استمارات للسيدات و للرجال و الأبناء .

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج :

– شعور 40% من النساء بالذنب اتجاه أبنائهم و بالتالي محاولة قضاء وقت أطول معهم وإعداد ما يحبون من الأطعمة.

– اتضح أن 80% من النساء العربيات العاملات تنفقن90 %من خلهن على آسرهن .

– أدى نوع الأدوار و تنوعها للمرأة العاملة في صراع الأدوار .

المرأة العاملة تتميز بالاعتماد على النفس و الثقة و تحمل المسؤولية .[1]

التعقيب:

تشير دراسة الكاتبة تماضر حسون أن عمل المرأة يعني مشاركة المرأة الأنفاق الأسرية وبالتالي تساهم في أمور الأسرة المالية فبدخول المرأة سوق العمل عزز و غير مكانتها الاجتماعية نحو الأفضل .

و تتوافق دراسة تماضر حسون مع موضوع دراستنا ، حيث أشارت إلى أهمية الرأسمال الاقتصادي الذي أدى إلى تعزيز مكانة المرأة العاملة داخل الأسرة .

3-دراسة إجلال إسماعيل : التي قدمها في علم الاجتماع عام 1974 : و عرض هذه الدراسة زكرياء فوده في كتابة دراسات في المجتمع المصري المعاصر "سوسيولوجي وأنتربولوجية " .

هدفت الدراسة إلى محاولة دراسة الأدوار التي تقوم بها الأمهات العاملات ذوات المؤهل العالي في المجالين الوظيفي و الأسري ، على أن كل دور من الأدوار أهميته ، كما هدفت هذه الدراسة إلى حصر المشكلات التي تقابل المرأة العاملة الأم في حياتها الأسرية و العملية و قد شملت هذه الدراسة عينة مكونة من 334 أم عاملة و من نتائج هذه الدراسة :

1 – تماضر حسون ،**تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي** ، المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب ، الرياض ،1993.

لقد حقق تعليم المرأة و استقلالها الاقتصادي طموحها الشخصي ،بما أضفيناه عليها من مكانة اجتماعية و إحساسها بالثقة نتيجة شعورها بقيمة العمل الذي تؤديه بالإضافة إلى ما حققه انشغالها في شغل وقت الفراغ و شعور بالاستقرار نحو المستقبل .

من نتائج هذه الدراسة تبين :

– أن نسبة عالية من العاملات يعملن نتيجة الحاجة الاقتصادية حيث نظرن إلى عملهن على أنه وسيلة لرفع مستوى معيشتهن بنسبة قدرته 62%.

– و أوضحت الدراسة كذلك أن ما اكتسبته المرأة العاملة من خيرات جعلتها أكثر استجابة في تحكيم العقل على دراسة أية أمور تتعلق بآسرتها ،و لذلك فقد أكد اغلب العاملات أن اشتراك الزوجين في الأنفاق على الآسرة ساعدت على زيادة التفاهم بينهما ، ممثلا في اشتراكهما معا في اتخاذ القرارات الأسرية في تمضية وقت الفراغ بقدر ما تسمح به ظروف كل منها ، كما يشتركا معا في رعاية الأبناء و في مصروف البيت ، شراء مستلزمات البيت الادخار.

– أيضا من نتائج هذه الدراسة أن تعليم المرأة و انشغالها كما له الأثر في اتجاهها نحو تنظيم الأسرة و ذلك بغرض توفير الرعاية الاجتماعية و الصحية و التعليمية و الترفيهية.[1]

1- زكرياء فوده ،**"دراسات في المجتمع المصري سوسيولوجية و انتروبولوجية "** ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الأولى ،سنة 1985.

تعقيب:

تمتاز دراسة إجلال إسماعيل بالأدوار التي تقوم بها الأمهات العاملات في المجالين الوظيفي و الأسري ، و ركزت على التعليم الذي اكسب المرآة خبرات جعلتها تتصف بمكانة اجتماعية خاصة داخل الأسرة فيما يتعلق باتخاذ القرارات الأسرية و تشترك مع الرجل في رعاية الأبناء و كل ما يخص الأمور المنزلية .

فقد اتفقت دراسة إجلال إسماعيل مع موضوع دراستنا في كونها ركز على الدور الذي تقوم به المرأة العاملة داخل الأسرة و المكانة الاجتماعية التي تتجلى بها .

4-دراسة " إيمان عبود" 2002 : بعنوان المرأة و تعليمها و علاقتها باتخاذ القرارات الأسرية و علاقة ذلك بداخلها و تعليمها و مكانة الإقامة و التعرف على المجالات التي تشارك فيها المرآة للرجل في اتخاذ القرارات . و جرت هذه الدراسة في مدينة دمشق وريفها ،و شمل مجتمع البحث العاملات و غير العاملات وان المتعلمات و غير المتعلمات في كلا الجانبين بطريقة العينة العشوائية الطبقية .

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي و على استمارة مقابلة و كان من بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي :

1/ - أظهرت الدراسة أن العاملات أكثر مشاركة في اتخاذ القرارات و أكثر اعتمادا على أنفسهن من غير العاملات.

2/- أن عمل المرأة و مستوى تعليمها يغير من ممارسة السلطة ضمن محيط الأسرة.[1]

تعقيب:

تشير دراسة إيمان عبود إلى علاقة المرأة العاملة باتخاذ القرارات الأسرية، فبفعل تعليمها ودخلها المادي أصبحت تشارك الرجل في اتخاذ القرارات و غيرت مكانتها داخل الأسرة .

و تتوافق دراسة إيمان عبود مع موضوع دراستنا حيث أشارت إلى عمل المرأة ود خلها المادي الذي يغير من مكانتها و سلطتها داخل الأسرة .

-دراسات جزائرية :

1- دراسة ربيعة رمشي : حول مشاركة الأمهات الجزائريات في عملية صنع القرار، يكمن الهدف من الدراسة معرفة العوامل التي جعلت المرأة تشارك في عملية صنع القرار داخل الأسرة ، ون خلال هذا التساؤل أرادت التوصل لمعرفة فيما إذا كان المستوى التعليمي للزوجة يساهم في المشاركة في صنع القرار ، و فيما إذا كان العمل و استقلالها عن الأسرة الممتدة يمكنها من المشاركة في عملية اتخاذ القرار و للتوصيل إلى الإجابة عن التساؤلات المطروحة قامت الباحثة **بأخذ** عينة ممثلة في 180 زوجة و المتضمنة زوجات عاملات وزوجات ماكثات بالبيت و المختلفات في المستوى التعليمي أي بين المستوى العالي

2- جهاد دياب الناقولا ، **الآثار الأسرية الناجمة عن خروج المرأة السورية للعمل،** الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، سنة 20، ص 22 .

والمستوى الأدنى ،و قامت بإجراء البحث في بعض بلديات الجزائر العاصمة و بالتحديد في بوزريعة ،شراقة ، باب الزوار ، و بنيي مسوس و بعد تحليل و تفسير المعطيات الميدانية توصلت الباحثة إلى النتائج التالية :

-الزوجة أصبحت تشارك في عملية أتحاذ القرارات منها المتعلقة بالأطفال ، وذلك بفضل مستواها التعليمي و دجلها المادي و استقلاليتها عن الأسرة الممتدة ، و أصبحت تسخر إمكانياتها لمساعدة الأبناء و توجيههم و إيجاد الوسائل الناجحة لتربيتهم ،وتوفير حاجياتهم الضرورية و التفكير في مستقبلهم كما أنها تساهم في مسؤولية الأنفاق إلى جانب مراجعة دروسهم و تساهم في مسؤولية الأنفاق إلى جانب الزوج فمن خلال دخلها أصبحت تساهم في ميزانية الأسرة و ذلك من اجل الحفاظ على التوازن الاقتصادي والمعيشي للأسرة ، أي صارت تشارك في تخطيط مستقبل الأسرة و الزوج أصبح يثق بزوجته و يترك لها حرية التصرف في بعض القرارات المهمة للأسرة، كما أصبح يعتمدان على التشاور كأسلوب أساسي في حل المشاكل الأسرية .

فالزوجة أصبحت تملك نوعا من السلطة داخل الأسرة و تملك الحرية في تكوين علاقاتها الاجتماعية خاصة بالنسبة لذوات التعليم العالي و ذوات الدخل المادي ، كما أن الزوجة التي تنتمي إلى الأسرة النووية تفرض وجودها أكثر، حيث تقوم باتخاذ القرارات بنفسها و ذلك يسبب إلى ابتعادها عن تدخل رقابة الأهل و منه توصلت الباحثة ربيعة رمشي إلى أن

المستوى التعليمي و الدخل المادي و الاستقلالية عن الأسرة الممتدة هي عوامل مساهمة للزوجة في عملية صنع القرار .[1]

التعقيب :

ركزت دراسة الباحثة ربيعية رمشي على السلطة التي أصبحت المرأة تملكها داخل الأسرة حيث التقت هذه الدراسة مع موضوع بحثنا فيما يخص مشاركة الزوجات في عملية اتخاذ القرارات و تعتبر إحدى الأدوار الأسرية التي تمارسها المرأة التي تنمي إلى الأسرة النووية و اهتمت أيضا بالعوامل التي ساعدت المرأة على المشاركة في عملية اتخاذ القرارات و التي تتمثل في دخلها المادي و استقلالها الاقتصادي و أيضا المستوى التعليمي . لكن لم تأخذ بعين الاعتبار المكانة التي سوف تكتسبها المرأة العاملة سواء داخل الأسرة أو في المجتمع.

2- **دراسة الصادق عثمان 2014:** جاءت هذه الدراسة بعنوان عمل المرأة الجزائرية خارج البيت و صراع الأدوار، و هي عبارة عن رسالة ماجستير أجريت في مدينة بسكرة على عينة قوامها 65 عاملة من المتزوجات أو المطلقات أو الأرامل دون العازبات . [2]

و قد هدفت إلى رصد التغيرات التي تتم على مستوى الأسرة من جراء خروج المرأة للعمل وتوعية أفراد الأسرة بالصراعات التي تنشا لديها بين واجباته و ذلك لدعمها للتخفيف من حدة

1- ربيعة رمشي، **" مشاركة الأمهات الجزائريات في عملية صنع القرار " رسالة الماجستير"** ، قسم علم الاجتماع الثقافي ، جامعة الجزائر ، سنة 2004-2005 .

2- الصادق عثمان، **عمل المرأة خارج و صراع الأدوار "رسالة ماجستير"**، علم اجتماع تنظيم و عمل، جامعة بسكرة، 2014.

الصراع لديه، إضافة إلى الكشف عن إمكانية توفيق المرأة بين عملها و منزلها كما هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور الحقيقي الذي تلعبه المرأة في التنمية الوطنية و الذي ساهم في ترقيتها اجتماعيا من خلال تأثيرها على العادات و التقاليد . و قد توصلت إلى مجموعة من النتائج من بينها :

تراجع النظرة الدونية التي كان ينظر إليها المجتمع إلى المرأة العاملة و تطورها مكانتها عما كانت عليه من قبل حيث أن العاملات يجدن تشجيع من أسرهن كما أنهم أصبحوا يساعدون العاملات في الواجبات المنزلية ، و قد تبين أن العاملات لديهن القدرة على تحمل مسؤولية المنزل و إمكانية التوفيق بينهما خاصة اللواتي يعملن بنظام المداومة .

التعقيب:

تشير دراسة الباحث صادق عثمان إلى التغيرات التي طرأت على مستوى الأسرة جراء خروجها للعمل فقد ركزت على الدور الحقيقي الذي تلعبه المرأة من خلال تراجع النظرة الدونية و تطور مكانتها، و تختلف دراسة صادق عثمان عن موضوع دراستنا حيث أخذ عينات من عاملات متزوجات ومطلقات وأرامل و ا، في حين دراستنا أجريت مع عاملات المتزوجات فقط.

-<u>الدراسات الأجنبية</u>:

دراسة سليمة حمودة 2014 : و قد وردت في هذه الدراسة دراستين متتاليين [1]

1-جودث بلاك 1982: بعنوان دراسة التفاضل البنيوي في الأسرة الأمريكية الثورة الصامتة :

حيث هدفت الدراسة على التعرف على توزيع الأدوار في الأسرة الأمريكية و قد توصلت إلى نتائج :

- كانت الأم تمارس دور ربة بيت و كان الأب يمارس دور العامل أو الموظف المهني خارج البيت.

- المرأة في المجتمع الأمريكي أخذت تمارس دور ربة البيت في الأسرة و دور العاملة أو الموظفة خارج البيت.

- الرجل في العائلة الأمريكية اخذ يمارس دور المسؤول عن الاهتمام بالبيت و العناية به و دور المسؤول عن العمل خارج البيت .

- المساواة بين الدور الاجتماعي الذي يحتله الأب و الدور الاجتماعي الذي تحتله الأم لان كل منهما اخذ يشتغل أعمالا منزلية و أعمالا إنتاجية و خدماتية خارج المنزل .

[1] - حمودة سليمة، **التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و انعكاساتها على السلطة الوالدية كما يدركها الأبناء في الأسرة الجزائرية**، دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة محمد خيضر بسكرة، أطروحة دكتوراة منشورة، علم النفس الاجتماعي، قسم العلوم الاجتماعية، بسكرة، الجزائر،2015،ص37.

– مكانة المرأة في المجتمع الأمريكي أصبحت مساوية لمكانة الرجل لان كل من الزوج و الزوجة اخذ يشارك سوية في الأعمال المنزلية و المهنية في آن واحد.

– ارتفاع المكانة الاجتماعية للمرأة العاملة و انخفاض المكانة الاجتماعية للرجل عن المكانة التي يحتلها سابقا عندما يدعي بان أهميته في الأسرة تفوق أهمية المرأة.

– لم يعد الرجل قادر على الادعاء بأنه الوحيد الذي يضمن معيشة الأسرة فهناك الزوجة التي تكسب معه موارد العيش مما قللت من ممارسة الديكتاتورية و التعسفية، و أصبح اقل حدة و شدة في التعامل مع زوجته و مع بقية أفراد الأسرة.

– تقلص الفوارق الاجتماعية و النفسية بين الطرفين و حقق درجة من الديمقراطية و المساواة و العدالة داخل الأسرة الأمريكية.

2– دراسة جيرارد اودونل 1985 : "بعنوان الطبيعة المتغيرة للعائلة البريطانية "

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

– الأسرة النووية هي الأسرة التي تعتمد على مبادئ المساواة و الديمقراطية حيث حدثت المساواة بين مكانة المرأة و مكانة الرجل .

– تتسم الأسرة النووية بالموازنة أو المكافأة في العلاقات الإنسانية، فالرجل يتصل بالمرأة والمرأة تتصل بالرجل على صعيد واحد، فضلا عن التوازن في العمل الذي يزاوله الزوج والزوجة خارج البيت.

– كمية الكسب المادي الذي يكسب الزوجان ينفقانه على متطلبات الأسرة.

– أن المرأة في الأسرة النووية تشارك الرجل في جميع حالات اتخاذ

8– المقاربة السوسيولوجية لعمل المرأة :

1–البنائية الوظيفية :

يعتبر" بارسونز" من متزعمي هذا الاتجاه الذي حاول أن يفسر أهمية العمل بين الجنسين بحيث يختص الرجل بالعمل و الإنتاج و ممارسة كافة الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية في المجتمع ، بينما يقتصر دور المرأة على الوظيفة العائلية لتحقيق قدر من التوازن الاجتماعي ككل ، كما لاحظ اثر النظرية على المرأة الأمريكية التي وجدت نفسها تعيش في خصم المجتمع الاستهلاكي فحررها من الأعباء المنزلية ، و أشعرها بعدم الاطمئنان النفسي خاصة تلك التي تنتمي للطبقة العليا التي و صفها فلبين في نظريته بطبقة الفراغ.

فالمنظور الوظيفي يقوم على افتراض أن دور المرأة ينحصر في إطار الأسرة باعتبارها زوجة وربة بيت ، فهو يؤكد على وضعها التبعي للرجل، و عليه فان النظرية الوظيفية التي تؤكد تبعية المرأة و انحصار وظيفتها في إطار أسرتها لتحقيق الاستقرار و التوازن للنسق الاجتماعي للمجتمع ككل .[1]

2– نظرية التغيير الاجتماعي:

التغيير الاجتماعي يدل على العملية التي تحدث من خلالها تغيرات جوهرية في البناء الاجتماعي ،و يقصد بها التغيير في البناء تلك التغيرات التي تحدث في أنماط التفاعل بين الأفراد و العلاقات الاجتماعية بينهم و التي تحكمها المعايير الاجتماعية و ليه فالتغير الاجتماعي هو ذلك التحول الذي يقع في البناء الاجتماعي من حيث القيم و المعايير والإنتاج الثقافي المعني و المادي .[2]

و قد حاول علماء الاجتماع اللذين اهتموا بدراسة التغير الاجتماعي تفسير عوامل هذا التغيير من خلال الآراء النظرية التي يؤمنون بها ،حيث حاول بعضهم الاهتمام بالعوامل الثقافية و اعتبروها العامل الرئيسي في التغيير كما يقول أنصار الماركسية و البعض اهتم بالعوامل التكنولوجية و غيرها من الآراء مما أدى إلى تنوع الآراء بالنسبة لعوامل التغيير

[1] -عاجب بومدين،**الآثار الأسرية و الاجتماعية المترتبة عن العمل خارج المنزل** ،دكتورة في علم النفس، جامعة وهران 2، سنة 2017، ص 139.

[2]- محمد الدقس ، **التغيير الاجتماعي بين النظرية و التطبيق** ،دار مجدلاوي للنشر ،الأردن ،سنة 1987، ص 15.

الاجتماعي ، و لقد اتفق علماء الاجتماع على أن عوامل التغير الاجتماعي المختلفة إما أن تكون خارجة عن نطاق الإنسان مثل العوامل الطبيعية و البيولوجية و ما ناتجة من تفاعل الإنسان مثل العوامل الطبيعية و البيولوجية ، و إما ناتجة من تفاعل الإنسان مع هذه البيئة الطبيعية آو غيره من أفراد و جماعات تعيش في هذه البيئة .

-نظرية المساواة بين الجنسين :

المساواة بين الجنسين هي المساواة بين الرجل و المرأة و تظهر مفهوم أننا جميعا بشر : والمساواة بين الجنسين هو هدف لخلق التكافؤ بين الجنسين وتمتعهم بكافة الحقوق والامتيازات في جميع مجالات الحياة ، احد أهدافا لأليفة للأمم المتحدة من اجل المشاركة في التنمية و بناء المجتمع و إنهاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة .

حيث ترى هذه النظرية أن سيطرة الذكور تجدر في ظاهرة التقسيم الجنسي للعمل فهي تبحث في أصل التفاوت الجنسي ،فاشتغال الرجل بالصيد و المرأة بالقطف أدى إلى سيطرة الرجل على زمام الأمور و انطلاقا من نقدها لنظرية الحتمية البيولوجية و النظرية الاجتماعية ذات الطابع التطوري التي ترى في التقسيم الجنسي عنصر مركزي في خذا التمييز، وتمت جذورها عبر مراحل التطور الإنساني و لقد لقيت هذه النظرية رواجا كبيرا في الغرب ممثلة بعدة حركات مثل تحرير المرأة، الحركة النسوية ،حركة ترقية المرأة ، و هي حركات ذات طابع اجتماعي سياسي فهي تطالب بتغيير عام وشامل لوضعية المرأة في المجتمع ، وتثبتت

مبدأ المساواة بين الرجل و المرأة لأنها تواجه الحياة الاجتماعية كالرجل و باستطاعتها الحصول على موردها الاقتصادية .[1]

[1] - من إعداد نخبة من الأساتذة، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975، ص548.

خلاصة الفصل :

تطرقنا في هذا الفصل إلي إشكالية الدراسة و فرضياتها و أسباب اختيارها و إبراز أهميتها وأهدافها، وقمنا بتحديد المفاهيم الأساسية و الدراسات السابقة و المقاربة السوسيولوجية التي تحتويها الدراسة ، فكل هذا ساعدنا على فهم الموضوع بطريقة دقيقة .

الفصل الثاني : عمل المرأة.

تمهيد

1- نبذة تاريخية عن عمل المرأة .

2- عمل المرأة من المنظور الإسلامي .

3- تطور عمل المرأة .

3-1- في العالم .

3-2- في الدول العربية .

3-3 تطور العمل النسوي في الجزائر.

4- دوافع خروج المرأة لميدان العمل.

4-1- دوافع ذاتية.

4.2- دوافع اقتصادية.

4-3- دوافع اجتماعية.

4-4- دوافع تعليمية.

5- مجالات عمل المرأة و التنمية الاجتماعية.

خلاصة الفصل .

تمهيد :

يعتبر العمل جوهر الحياة فهو يعطي الفرد مكانة بارزة في المجتمع، هو وسيلة لتحقيق الحاجات الاقتصادية، الاجتماعية والشخصية. فمع التطورات و التغيرات التي طرأت على المجتمع الحديث أصبح العمل لا يقتصر فقط على الرجل، إنما أصبح عمل المرأة ضروري على أساس وجود حاجة اقتصادية بعدما كان عمل المرأة الوحيد هو المنزل ويقع على عاتقها مسؤوليات الأعمال المنزلية ز الرعاية الأسرية . لكن اليوم أصبحت النساء تشغل مناصب قيادية في مختلف المجالات و تساهم بشكل كبير في التطور الاقتصادي و الاجتماعي.

فمن خلال هذا التصور سنحاول في هذا الفصل التعرف على النبذة التاريخية لعمل المرأة وتطور ظاهرة عمل المرأة في العالم، و معرفة أهم الدوافع التي أدت بالمرأة إلى الخروج لميدان العمل، وسوف نتطرق أيضا إلى المجالات المختلفة التي تشغلها المرأة .

1-نبذة تاريخية عن عمل المرأة :

منذ درج الإنسان على هذه الأرض و مشكلة المرأة مد و جزر ، واخذ و عطاء باعتبارها النصف الثاني المكمل لحياة الفرد في المجتمع الذي يعيش فيه ، سواء أكان هذا المجتمع بدائيا أو متطورا أو نقديا أو مرجعيا .[1]

وإذا رجعنا إلى التاريخ العام الذي دون تاريخ المرأة بشكل خاص منذ وجودها على هذا الكوكب باعتبارها النصف المتمم للرجل في حياته الاجتماعية و العملية ، نلاحظ منذ بدئ الخليقة أن الرجل البدائي كان يحكم قوته صاحب السيطرة على نصفه الأخر بما يلازم هذا النصف من مشاكل و متاعبها بوصفها الشريك الضعيف ففي العصور القديمة هناك عاملين أساسيين قد حدد للمرأة مكانتها ، احدهما أنها أنثى أهلتها الطبيعة لأداء مهمة معينة ، تنهد إدارة شؤون البيت وطبخ الطعام وتربية الأطفال و الاعتناء بهم ، و العامل الأخر توفير الطمأنينة لزوجها الذي كان يقضي أيامه في الغزو و محاولة كسب عيشه .

و لقد كان لهذين العاملين أثرهما الفعال في رسم الوضع الاجتماعي للمرأة البدائية ولحضارة الإنسان الأول، و لقد تطورت دعائمها حتى أصبحت عنصرا أصيلا لكون الإطار العام لحضارته.[2]

[1]- باسمة كيان **"تطور المرأة عبر التاريخ"** عز الدين للطباعة و النشر، بيروت لبنان، سنة 1981، ص5.

[2]- باسمة كيان، المرجع السابق، ص 5، 8.

ونستطيع القول أن عمل المرأة ليس غريبا على المجتمع الحديث ، إذ عملت المرأة جنبا جنب الرجل في أعمال مختلفة و متعددة خاصة في المجال الزراعي، حيث وجدنا تخصيصا متزايدا في الأعمال التي يعهد بها النساء داخل مهنة الزراعة ، ولكن لم تكن عامة كما أنها لم تقم بهذا العمل نظير اجر . [1]

ثم جاءت الثورة الصناعية فقلبت موازين الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في جميع أنحاء العالم فمنذ أن بدأت الآلة في المصانع تبدلت ظروف الإنتاج وأساليبه فبعد أن كان الإنتاج يدويا فرديا أصبح ميكانيكا جماعيا و بعد أن كانت الصناعة في النظام الاقتصادي السائد مبني على حاجة العائلة كوحدة إنتاجية أصبح نظاما مبنيا على السلع لغرض البيع و الربح وقد أدى هذا الانقلاب في الظروف الاقتصادية للمجتمع إلى القضاء على عهد الحرف اليدوية .

و أبان إنهاء الحربين العالميتين ظهرت و بجلاء حاجة المجتمعات الصناعية الماسة لخدمة المرأة و وجودها في الإنتاج حيث قضت الضرورة باستخدام النساء ، فلما وضعت الحرب أوزارها وعادت الأمور إلى مجاريها كان من الصعب على المرأة أن تضع ثوب الجهاد في

[1] - احمد زكي بدري، **الأحكام المنظمة لتشغيل المرأة في تشريعات العمل العربية و الدولية**، دراسة مقارنة، من منشورات منظمة العمل العربية، القاهرة، 1983، ص 13-14.

الحياة العملية و ترجع إلى بيتها فالمرأة التي تعودت على العمل أثناء الحرب لم تعد تفكر في الاعتزال بعد استقرار الأمور .[1]

2-عمل المرأة من المنظور الإسلامي :

جاء الإسلام واقدر على حق المرأة في العمل ، حيث أمر الله سبحانه وتعالى الإنسان في العمل ، والإنسان هو الرجل و المرأة حيث قال تعالى " واعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى الغيب والشهادة ينبئكم بما كنتم تعملون ".[2] وقد ضمن الإسلام للمرأة السعادة و الرفاهية و التقدم أن تبعت الطريق الصحيح و العمل الصالح كالرجل و في ذلك يقول الله سبحانه وتعالى " .....و عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون لجنة يرزقون فيها بغير حساب ".[3]

وكما جاء في الأثر على أن المرأة المسلمة قدمت خدمات جليلة للمجتمع الإسلامي وساهم عملها في تقدم المجتمع ورقيه ،حيث عملت المرأة المسلمة في قطاع التجارة كما هو الحال في عمل أم المؤمنين السيدة خديجة رضي الله عنها ، حيث عملت المرأة في القطاع الصحي كما هو الحال مع رفيدة الاسلمية وقد عملت المرأة في مجال الزراعة و تربية المواشي كمال هو الحال مع أسماء بنت بكر رضي الله عنهما ، و أيضا عملت المرأة في مجال إدارة

[1] -احمد زكي بدري، المرجع السابق، ص14.
[2] - سورة التوبة، الآية 105.
[3] -سورة غافر، الآية 40.

الأعمال و تقديم الاستشارات الخاصة بالأسواق التجارية كما هو الحال مع السناء بنت عبد الله بن عبد شمس التي كان الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما يستشيرها في شؤون السوق وغير ذلك .[1]

فقد شرع الإسلام للمرأة الحق في العمل فقد وضع مجموع من القواعد و القوانين والضوابط الشرعية التي تحدد العمل ونوعيته ، حيث اشترط لمزاولتها للعمل أن يكون عملها مناسبا لطبيعتها وملائما لفطرتها وألا ينقص من مسؤوليتها كراعية لبيتها وزوجها وأبنائها قوله (صلى الله عليه وسلم)" ..... و المرأة في بيت زوجها راعية وهي مسؤولة عن راعيتها "وكذلك أن يكون الاستثمار لوقتها متوازنا مع واجبات أسرتها ومع دورها كونها عنصر فعال في المجتمع ومن بين الضوابط التي وضعها الإسلام لعمل المرأة نجد "الضرورة "حيث اشترط الإسلام لخروج المرأة للعمل من بيتها كما يكون هناك عذر يقره مثل حاجتها إلى كسب الرزق الحلال لإعانة نفسها أو أبنائها وأسرتها .[2]

ومما سبق يتضح أن الإسلام شرع للمرأة العمل، بل وقد أمرها به وقدم نموذجا رائعا في تشريعاته.

[1] - علي شلف وآخرون : **المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية** ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص 189.
[2] - علي شلف وآخرون : مرجع سابق ، ص 170 .

3-تطور عمل المرأة :

3-1- في العالم :

رغم التطور الحالي الذي تشهده المرأة في مجال العمل ، إلا أن التطور جاء من العدم حيث أن الرجل هو الذي كان يعمل ويسيطر ويحكم ولا مكانة للمرأة إلا كأم هذا الوضع جعل هذه المرأة تغير سار حياتها وحدث ذلك بالفعل في الثورة الصناعية حيث مارست الحياة الاقتصادية والاجتماعية على مصراعيها ، وجعلها تعمل جنبا جنب مع الرجل ، وهذا ما فتح لها أبواب المواصلة في تطور عملها وتفاوت ذلك بالطبع من مجتمع إلى أخر.

وأصبح القرن العشرين قرن المرأة حيث صارت هذه الأخيرة تنافس الرجل علنا وتنازعه السيادة في جميع نواحي الحياة، وتسلحت بالعلم الذي مكنها من ممارسة مختلف المهن، فالمرأة كافحت بكل قوامها حتى أعلنت الأمم المتحدة عام 1975 عاما للمرأة.

3-2 -في الدول العربية :

إن عمل المرأة في الوطن العربي لم يكن ظاهرة اجتماعية جديدة ، إنما هو امتداد تاريخي لدورها في الحياة فقد عملت المرأة الريفية في المجال الزراعي لتؤمن حاجيات أسرتها

ومازالت تعمل في الحضر في عصر التكنولوجيا و العولمة لتساهم في تطوير اقتصاد مجتمعها وأسرتها معا . [1]

ولقد لعبت المرأة دورا بارزا قبل و بعد الإسلام ، فكتب التاريخ حافلة بأسماء نساء غربيات شهيرات كبلقيس ملكة سبا ، وخديجة زوجة الرسول صلى الله عليه و سلم ، و في عصر النبوة كانت المرأة تجاهد وتحارب وتخرج لطلب العلم ونشره ، وتخطب في الناس وتبحث وتنقش في أمور مختلفة ، إلا أن العادات و التقاليد المحيطة بالعرب أثرت في مواقفهم اتجاه المرأة وهذا ما أحط من مكانتها .

وقد ازداد الوضع سواء في عهد الحكم العثماني فراحت مفاهيم خاطئ تدعي أن جهل المرأة أحفظ لعفتها و جاءت الحركات الإصلاحية لإزالة هذه الأفكار .

و بظهور الحركات التحررية في الوطن العربي، ظهرت معه الحركات النسائية وبروز دور المرأة في النضال الوطني في القيام بالمظاهرات ولجهاد و التمريض.[2]

وتوسع عمل المرأة بعد استقلال معظم الدول العربية ، حيث أن هذه الأخيرة بدأت بالتحدث عن الحاجة إلى إدخال المرأة في قطاع الإنماء في السبعينات ،فأنشأت لذلك الدوائر

[1] -مكاك ليلى ، **عمل المرأة و أثره على الاستقرار الأسري الجزائري** ، دراسة ميدانية ببلدية الشمرة ولاية باتنة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة ، علم الاجتماع العائلي ، الجزائر ،سنة 2016-2017 ص 83-75.

[2] - اليونسكو: الحياة الأسرية **" كتاب مرجعي في التربية السكانية "** الجزء الثاني، 1985 ، ص 68-69 .

المختصة و ناقشت الخطط ، وفي الثمانيات بدا الاهتمام الحقيقي للمرأة واستمر حتى وقتنا الحالي .[1]

3-3- تطور العمل النسوي في الجزائر :

عرفت جميع دول العالم ومن بينها الجزائر بعض التغيرات و التحولات الاقتصادية والسياسية و التي سميت بالعولمة . ومن بين هذه التغيرات خروج المرأة إلى ميدان العمل ة والجي حقق لها الاستقلالي المالية و المعنوية بعدما كانت تعتمد على والدها وزوجها لتلبية حاجياتها الضرورية. [2]

و لقد أبدت الجزائر اهتماما كثيرا بعمل المرأة في الآونة الأخيرة وهذا ما نص علية دستور 23 فيفري 1989 في المواد التالية:

المادة 28 " كل الناس سواسية أمام القانون دون تمييز بين العرق و الجنس أو الرأي أو أي ظرف أخر ".

[1] -مريم سليم : **المرأة العربية بين نقل الواقع وتطلعات تحرر**،مركز الدراسات الوحدة العربية لبنان ، الطبعة الثانية ،2004،ص13.

[2] -هيفاء فوزي الكبرى : **المرأة والتحولات الاقتصادية و الاجتماعية** ،دار طلاس للنشر ،دمشق ،ط1،سنة1987،ص55.

و هذا يدل على أن حرية العمل مضمونة لكل الجنسين ولا افرق بينهما ، ولكن نظرا للاعتبارات النفسية الفيزيولوجية و العائلية للمرأة وضع قانون العمل الجزائري 90/11 أحكام خاصة بتشغيل النساء.

فلقد تغيرت مكانة المرأة نتيجة الثورة الصناعية و بالتالي تغير دورها فقد اخذ كثير من وظائفها تستند إلى أفراد آخرين كالخادمات ،والى مؤسسات كدور الحضانة وغيرها ، و اشك أن عمل المرأة انعكس على جوانب عديدة منها : زيادة اعتمادها على نفسها وعززت من حريتها إلا أن درجة تأثير العمل يختلف باختلاف وضع المرأة الطبقي و الوظيفي .[1]

فان مشاركة المرأة الجزائرية في ميدان العمل إلى جانب الرجل لم يكن ظاهرة جديدة في المجتمع ،وإنما امتداد لكفاحها ونضالها من اجل تحرير الوطن و الحصول على الاستقلال الشامل في المجال الاقتصادي، السياسي و العسكري ، و لذا كانت المرأة شريك أساسي في عملية التنمية الشاملة التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال .

وتعتبر الجزائر ككل البلدان عرفت التصنيع وهذا كان له دورها في إيجاد ظروف و عوامل سمحت للمرأة الجزائرية أن لا ينحصر عملها في الأعمال المنزلية فقط بل تعدى إلى الحقول، بحيث لا تزال تمارس الأعمال المنزلية والصناعات التقليدية ،ومن خلال هذا أكدت

[1] -محمد عبد المولى لدقس ، **علم الاجتماع الصناعي** ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، ط1، عمان ، 2005 .

بصفة عامة ولبلدان الوطن العربي خاصة عن مشاركتها في بناء المجتمع الجزائري ، كما ان تعلمها وارتفاع مستوى تعليمها كان له الفضل في خروجها لميدان العمل .[1]

4-دوافع خروج المرأة لميدان العمل :

إن ظاهرة خروج المرأة للعمل لم تظهر عشوائيا ، بل كانت نتيجة لعوامل عديدة و متداخلة دفعت بالمرأة دفعا قويا إلى عالم الشغل ،لان خروج المرآة إلى العمل خارج المنزل لقاء اجر له مدلوله السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي وهي كلها عوامل متشابكة يبعضها البعض ،ولقد ركزت هنا على العوامل الأساسية التي دفعت بالمرأة للخروج إلى ميدان العمل الخارجي وتتمثل أساسا :

1-4- دوافع اقتصادية:

خروج المرأة للعمل ضرورة استلزامها الحاجات المتزايدة للمجتمع الصناعي الحديث،إذ أن أعباء المعيشة وغلائها من جهة والتطلع إلى مستوى أفضل للحياة من جهة أخرى ، دفع بالمرأة إلى الخروج عن إطارها التقليدي والمتمثل في دور المنجية و المربية والراعية لشؤون أسرتها .[2]

[1] -حكيمة حاج علي ،**تأثير التحرش الجنسي على الاستقرار المهني للمرأة العاملة** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس الاجتماعي ، جامعة مولود معمري ،سنة 2014،ص148،147.
[2] -كامليا عبد الفتاح ،المرجع السابق ،ص11.

كما أن الظروف المعيشية و الاقتصادية التي تعيشها الأسرة الحديثة هي التي أجبرت المرأة على العمل لمساعدة زوجها في تلبية رغبات أفراد أسرتها من مأكل وملبس ودواء.

و أن مقتضيات الظروف الاجتماعية و الاقتصادية التي تعيشها مختلف الأسر تفرض على المرأة للخروج للعمل كوسيلة للحصول على النقود اللازمة لرفع مستوى معيشة الآسرة، كان من أهم العوامل التي جعلت المرأة تتمسك بالعمل الخارجي.

كما تشير "تماضر حسون" في كتابها بعنوان " سيكولوجية المرأة العاملة " أن هناك دراسة أجريت في المغرب عبرت فيها النساء بان الدافع الاقتصادي هو الذي دفعهن إلى العمل وهناك دراسة أخرى أجريتها "تماضر حسون" حول" تأثير المرأة العاملة على التماسك الأسري" حيث وتوصلت الرغبة في زيادة الدخل الأسري وتحسين المستوى المعيشي كان السبب الرئيسي الذي دفع أغلبية السيدات لمزاولة عمل مأجور خارج المنزل ،خاصة اللواتي ينتمين إلى طبقات دخل منخفض ومتوسط . [1]

إن أساسيات الأسر تفرض على المرأة الخروج إلى ميدان العمل أو امتهان بعض المهن حتى المنزلية منها إحساسا بأهمية المال كوسيلة لرفع مستوى معيشة الأسرة ، وبينت

[1]- تماضر حسون ، المرجع السابق ، ص 50.

الدراسات الأولى في هذا المجال أن أهم دوافع خروج المرأة للعمل هو الحاجة الاقتصادية وقوتها الملحة لكسب المال وحاجة الأسرة للاعتماد على دخل المرأة .[1]

2-4- دوافع اجتماعية:

يعتبر الدافع الاجتماعي مكملا للدافع الاقتصادي، ذلك أن المرأة خرجت إلى ميدان العمل ليس فقط من اجل تلبية رغبات أسرتها وإنما من اجل كسر و تحطيم العادات و التقاليد التي تحكم المجتمع وتلك النظرة السلبية للمجتمع.[2]

كما أن للثورة الصناعية دور بارز في خروج المرأة للعمل بسبب التصنيع الذي أتاح لها الكثير من فرص العمل . كما ساعدها أيضا التطور التكنولوجي والآلات الكهرومنزلية في توفير الجهد و الوقت وإضافة إلى وجود دوافع أخرى مثل الرغبة في تحقيق المكانة الاجتماعية ، إذ أن العمل يمنح المرأة القيمة المعنوية أكثر من القيمة المادية وشعورها بأنها تؤدي دورا ووظيفة في المجتمع ويضعها في درجة مساوية لدرجة الرجل فهو حقق ذاتها ويعبر عن وجودها ويجعلها، جديرة الاحترام والإعجاب من طرف الآخرين زيادة على ذلك فان المرأة تخرج إلى العمل رغبة في صحبة الآخرين وتكوين علاقات اجتماعية جديدة .[3]

3-4- دوافع ذاتية:

[1] -عوفي مصطفى ، المرجع السابق .
[2] -السيد وافي عبد الواحد، **الأسرة والمجتمع**، مكتبة النهضة، الإسكندرية، سنة، 1996، ص88.
[3] -نادية فرحات،**عمل المرأة وأثره على العلاقات الأسرية** ،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ،جامعة شلف ،العدد8،سنة2012،ص127.

قد تفضل المرأة العمل لأنها ترى فيه الاستقرار المادي والتحرر النفسي من القيود،و تحقيق كيانها .

وحسب دراسة فرديناند زفيج (F.Ziveg) أن المرأة تخرج للعمل تحت ضغط الحاجة الاقتصادية.[1]

ترى الكثير من النساء أن خروج المرأة إلى العمل المأجور يتم تحت تحقيق ذاتها الفعلية وحتى تقضي على الوضع التقليدي الذي يضعها فيه المجتمع ،كما أن الارتباطات الاجتماعية في مقر العمل إضافة للدعم الاجتماعي جعل معظم النساء يفضلن الاشتراك في المجتمع الكبير .[2]

فهذا الدافع يتضمن رغبة المرأة في الخروج المؤقت من البيت باتجاه ميدان العمل المأجور وذلك قصد القضاء على ذلك الوضع ،كونها ربة بيت وأم الأطفال فهي أكثر الطرفين مسؤولية في تقديم الرعاية والتوجيه لهم والذي يزيد من تعميق هذا الدافع هو شخصية المرأة بحد ذاتها ،بحيث أنها تقرر عملها وتغييره مساهمة ايجابية نحو أسرتها والمجتمع ككل فهي خلال شهادات بعض النساء اللواتي يعتبرن العمل الخارجي المأجور وسيلة لتنظيم حياتهن وذلك من خلال احترامهن لمسؤولياتهن في العمل وداخل البيت .

[1] -حسين عبد الحميد ،احمد رشوان ، **علم الاجتماع المرآة** ،الإسكندرية المكتب الجامعي الحديث ،سنة 1998،ص99.

[2] - حسن مصطفى عبد المعطي، **الأسرة ومشكلات الأبناء**، دار السحاب للنشر والتوزيع ،القاهرة، سنة2004،ص71.

4-4- دوافع تعليمية:

نجد الدولة قد أولت اهتماما كبيرا وجهودا معتبرة بالنسبة لتعليم المرأة وتكوينها ،حيث أصبح تعليم المرأة لا مفر منها لإخراجها من بؤرة الأمية ،ولهذا كان الانتشار التعليمي على نطاق واسع اثر في قلب المعايير التي كانت سائدة من قبل فاندفعت المرأة إلى المشاركة في مختلف الميادين جنب إلى جنب مع الرجل .

وقد أصبح عمل المرأة كتكملة للمشار الذي قطعته في سيرورة حياتها التعليمية ويبدوا ان التعليم ساهم في توفير فرص التوظيف لان مساهمتها في النشاط المهني يرتفع مع ارتفاع المؤهل العلمي الذي تحصل عليه بواسطة التعليم ،إذ انه بحصولها على الدرجات العلمية تستطيع تأكيد ذاتها بواسطة العمل الخارجي وهكذا تجدر الإشارة إلى القول أن عمل المرآة يرتبط بتعليمها ،فحصولها على عمل يتناسب مع شهاداتها العلمية المتحصل عليها ،وفي هذا الصدد تقول الباحثة " سيمون دي بوفورا" انه بالتعليم استطاعت المرأة أن تحقق النجاح في الالتحاق بالعمل خارج المنزل حيث سمح لها أن تؤكد إنسانيتها و بحصولها على شهادات تعليمية فتحت لها أبواب المهن الأساسية .[1]

[1] -كامليا عبد الفتاح ،المرجع السابق ،ص267.

4-مجالات عمل المرأة الجزائرية:

قطعت المرأة الجزائرية أشواطا طويلة كي تفرض وجودها في مختلف المجالات وتمكنت من اكتساب مكانة محترمة على جميع الأصعدة الاقتصادية ،الاجتماعية ،السياسية ،فاستحقت الترقية لتكون شريكة في التنمية الاجتماعية خاصة بعد المراحل الانتقالية و التغيرات التي مست المجتمع الجزائري ،إلا أن شكل دخول المرأة للعمل ، تنظمه القوانين التي تختلف من بلد إلى أخر و خاصة من نظام اجتماعي واقتصادي إلى أخر . ومن البديهي أن يتساءل المرء عن الميادين التي دخلت عليها المرأة العاملة انسجاما مع ما حدث من تغيير من فلسفة المجتمعات ودور المرأة في البناء و التحرر من القيود السياسية و الاقتصادية والاجتماعية و التشريعية ،وتوفر كل الظروف اللازمة لإسهامها الكامل والفعال في بناء اقتصاد متناسق وسيتم تناولها كما يأتي [1] :

- **في المجال الاقتصادي :**

أصبحت عمالة المرأة أمر لابد منه ولا يمكن الاستغناء عنه في مجال التقدم الاقتصادي ،فإذا ما اعتبرنا إن كمية الإنتاج القومي معلم أساسي من المعالم الحضارية ،أصبحت بالتالي أهمية تنمية هذا المعلم مرهنا بتجنيد كل إمكانية النسوية وطبيعي إن التفكير في التنمية الاجتماعية عن طريق الاغتناء النوعي للعمل لا يمكن أن يطرح مع استثناء المرأة منه ، فان

[1]- نجاح عبد منصور،**عمل المراة و انعكاساته النفسية و الاجتماعية**، القاهرة،1981، 116-119.

عمل المرأة ومشاركتها في الإنتاج أكثر فأكثر الأمل الوحيد في تخطي كميات الإنتاج والفقر فيها إلى ما هو أكثر منها ونوعا .

و بالتالي فان فرص العمل المتاحة للمرأة شيوع وتكثر ويتطور ويتنوع الاقتصاد ومجالاته وتعتمد معظم البلدان التي استخدام مجالات جديدة للعمل تستطيع المرأة أن تتكيف ضمنها وان تعطي فيها مردودا أفضل وإنتاجية أكثر .

-في مجال التعليم :

كانت ظاهرة تعليم الفتاة في العصور السابقة تقابل بالرفض والتمنع و الحذر ،وكأنها لابد من حرمانها من فرص التعليم و تحصيل الثقافة للإبقاء على وضعية التبعية و السيطرة الكاملة على كيانها، أما اليوم وبفعل ما طرا على العالم من تطور في نظرته إلى المرأة بفعل كونها قوة إنتاجية إضافية فان تعليمها أصبح مباحا ومسموحا به ،وكان هذا تعديلا في موقف المجتمع من المرأة في نظرته إليه .

ولقد سعت المرأة الجزائرية في مجال التعليم لتساير التطور الحاصل في المبادئ التعليمية والفكر التربوية لذا عملت على الاستفادة من بيداغوجية الإدماج التربوي ،فتمكنت المرأة الجزائرية من شغل مناصب عليا كمعلمة في الابتدائي أو أستاذة في التعليم المتوسط أو

الثانوي أو أستاذة محاضرة بالتعليم العالي أو فيما يخص مستويات وزارة التعليم ،فحقها في التعليم يتيح لها مؤهلات للتحول في عالم الشغل بمستويات تعليمية عالية .[1]

-في المجال الاجتماعي :

أصبح اليوم للمرأة مكان وشان في قضايا المجتمع المختلفة الاجتماعية و السياسية والمشاركة في قضايا المجتمع منوط بعي الفرد لمشاكل وصعوبات مجتمعه ولمقدرته بحسن الرؤية على المساهمة في حلها ،والمرأة ليست بعيدة عن المشاركة فالعمل يعتبر أول خطوة في المشاركة الفعلية لقضايا وطنية وبالتالي إلى التزام الفرد تجاهه ككائن مسؤول على أكتافه تقوم مسؤولية تقدمه ونموه ورفع شانه في أيامنا نجد أن المرآة تساهم في القضايا الاجتماعية و العمالية و النقابية وكذلك تحاول أن تشق طريقها في النضال السياسي ولعل المجتمع قد تخلى تزامنه قليلا بهذا الصدد . فمن حق الإنسان الواعي العاقل أن يفكر وان يبادر و يعمل في كل مجال يرى فيه فائدة.[2]

إلا أن المتخلفة نسبيا لا تزال تقف موقفا معاديا إلى حد ما من هذه المشاركة مما يضع العراقيل في وجه المرأة ويجعل عملية انصهارها في بودقة القضايا القومية شائكة وبطيئة .

[1] - رسالة الأسرة **: صادرة عن الوزارة المنتدبة لدى لرئيس الحكومة المكلف للأسرة وقضايا المرأة،** العدد1، مارس 2004، ص10.

[2] - نجاح منصور، مرجع سابق، ص119.

فلا عجب إذن أن نجد المرأة مازالت في الشوط الأول في هذا الطريق ومازالت أمامها أشواط بعيدة في النضال لإثبات قدرتها وفعاليتها.

خلاصة الفصل:

بصفة عامة توصلنا إلى القول أن خروج المرأة لميدان العمل أصبح ظاهرة اجتماعية منتشرة عبر العالم خاصة بعد الثورة الصناعية، حيث تمكنت المرأة من دخوله عالم الشغل من بابه الواسع و أصبحت تمارس اعملا كانت من اختصاص الرجال. كما توصلنا إلى عدة دوافع خروج المرأة لميدان العمل منها الاقتصادية الاجتماعية و الذاتية، و تمكنت المرأة من تجاوز النظرة التقليدية و أصبحت متحررة و تشارك الرجل جنبا لجنب لكسب العيش.

الفصل الثالث: عمل المرأة و الأسرة.

- تمهيد:

1-تعريف الأسرة.

2-خصائص الأسرة.

3-التغيرات التي طرأت على الأسرة.

3-1- تغيير حجم الأسرة.

3-2- تغيير وظائف الأسرة.

4 مكانة المرأة في المجتمع الجزائري.

4-1- مكانة المرأة الجزائرية في المجتمع التقليدي.

4-2- مكانة المرأة الجزائرية في المجتمع الحديث.

أ-المرأة الجزائرية و التعليم.

ب-المرأة الجزائرية و العمل.

5-القيمة الاجتماعية لعمل المرأة.

- خلاصة الفصل.

تمهيد:

عرف المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة تحولات كثيرة شملت مختلف الميادين والمجالات ، و قد طالت هذه التغيرات مؤسسة الأسرة من حيث بنيتها و ووظائفها والمكانة التي تحتلها المرأة ، فقد كانت المرأة قديما تلازم البيت و تقوم بجميع أعماله لكن حديثا أصبحت تمارس عملا خارج البيت رغبة في تحسين أوضاع أسرتها الاقتصادية و تحقيق استقلالها المادي .

لذا سوف نتناول في هذا الفصل عنصرا حول الأسرة و خصائصها و التغيرات التي طرأت عليها، ثم نتطرق إلى مكانة المرأة الجزائرية في المجتمع التقليدي و الحديث

1-تعريف الأسرة:

ظهرت خلال السنوات الماضية عدة تعريفات للأسرة يتجه جميعا لإبراز الدائم ما بين كل من الرجل و المرأة، وما يترتب على ذلك من إنجاب ورعاية الأطفال والقيام ببعض الوظائف التي تسقط على الأسرة في تطورها من صورة إلى أخرى بتغيير المجتمع و الثقافة. فلا يمكن بأي شكل من الأشكال أن نرصد تعريفا محددا للأسرة فلهذا نعرض مجموعة من التعريفات:

فقد عرفها برجس "Berges" ولوك "Locke" كونها مجموعة من الأشخاص يرتبطون في منزل واحد ويتفاعلون وفق الأدوار محددة بروابط الزواج أو الدم أو التبني ويعيشون فيها ويخلقون ويحافظون على نمط ثقافي عام.[1]

وعرفها أيضا "اراريس" على أنها تلك الجماعة البنائية القرابية ذات الوظيفة و المهمة ، وهي تنشئة الولد الصغير وجماعة الأفراد تربطهم الزواج و الدم أو البني يؤلفون بيتا واحدا ، أو يتفاعلون سويا ولكل دوره المحدد كزوج و زوجة ، أب، وأم ،أخ وأخت مكونين ثقافة مشتركة.[2]

وتعرف الأسرة في معجم علم الاجتماع بأنها تلك الوحدة الاجتماعية الأولى التي تهدف إلى المحافظة على النوع الإنساني وتقوم على العقل الجمعي و القواعد التي تقررها المجتمعات

[1] - عبد القادر قصير، **الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية (دراسة ميدانية في علم الاجتماع ، الحضري)** بيروت ، دار النهضة العربية ، سنة 1999 ، ص 222.

[2] - عبد الهادي الجوهري، الرجع السابق، ص 16.

وهي نواة المجتمع ، وتختلف النظم العائلية في جميع مظاهرها يختلف نطاقها ،فأحيانا يتسع ليشمل جميع أفراد العشيرة ،وأحيانا الزوج والزوجة و أولادهما ، وأحيانا يضيق حتى لا يتجاوز نطاق الأب و الأم كما هي المجتمعات الحديثة . [1]

فمن خلال التعريفات يمن القول أن الأسرة ليس مجرد نظام اجتماعي فحسب ،وإنما أيضا جماعة اجتماعية ونواة أولى في المجتمع ،فهي أولى الروابط الاجتماعية التي يتفاعل معها الفرد ويعتمد عليه في مراحل عمره ، وهي مسؤولة عن تربية الأبناء و ترسيخ القيم .

1-خصائص الأسرة:

يمكن تحديد مقومات وخصائص الأسرة فيما يلي:

- الأسرة نظام اجتماعي تعتبر وحدة للتفاعل بين الأشخاص يؤدي أعضاؤها كثير من الأدوار مثل دور الزوجة والزوج ودور الأب ودور الابن و الابنة ودور الأخ وكل هذه الأدوار محددة من قبل المجتمع ويتفق عليها أفراده سواء بشكل معلن أو ضمني .[2]

- الأسرة البيئة الأولى التي تحتضن الطفل ، بحيث تقوم بغرس العقائد والعادات والتقاليد والقيم و التراث الاجتماعي من خلال وظائفها الدينية والاقتصادية والتربوية فهي مدرسة الفرد الأولى التي تتلقى فيها مبادئ التربية الاجتماعية والسلوك و آداب المحافظة على الحقوق

[1] - احمد زكي البدوي، المرجع السابق، ص30.

[2] - عصام توفيق قمر ، سحر فتى مبروك ، **الرعاية الاجتماعية للأسرة و الطفولة** ، المكتبة العصرية للنشر ، مصر ، ط 1 ، سنة 2009 ، ص 22 .

والقيام بالواجبات ، هذا فضلا عن ما بها من عادات وتقاليد تربط بعضهم ببعض ، ثم تربطهم بالتالي بالمجتمع الذي يعيشون فيه .[1]

– تعتبر الأسرة من أهم الجماعات الإنسانية وأعضهما تأثيرا في حياة الأفراد ويكسب الفرد مكانة من خلال وجوده بداخلها وتظهر أهميتها من الناحية التربوية و العاطفية .

– الأسرة وحدة إنتاجية ونواة التنظيم الاجتماعي و الاقتصادي، تسودها علاقات التكافل والتعاون والود والالتزام الشامل بفعل ضرورات الاعتماد المتبادل.[2]

2–التغيرات التي طرأت على الأسرة الجزائرية :

1–3–تغيير حجم الأسرة:

مرت الأسرة بمراحل تطور متعددة فرضته ظروف المجتمعات البشرية و أوضاعها الاجتماعية و الاقتصادية والدينية و التنظيمية بشكل عام ، وقد كان لظروف المجتمعات تلك في كل فترة من فترات تطورها اثر واضح على تحديد طابع الأسرة وشكلها وتكوينها والوظائف التي تقوم بها ، ونمط القرابة الذي يميزها ونظام الزواج الذي تنهض عليه الأسرة كرابطة أو كوحدة اجتماعية مميزة في نطاق المجتمع . وقد اتفق علماء الاجتماع بشكل واضح على الأشكال التي اتخذتها الأسرة عبر مراحل تطورها ، فقد يتميز المجتمع الجزائري

[1] - محمد احمد بيومي، عبد المنعم ناصر عفاف ، **علم الاجتماع العائلي** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ص 2003.

الآن سواء في المناطق الريفية أو الحضرية شكلين أسريين ألا و هما الأسرة الممتدة (الدموية) أو الأسرة الزواجية (النواة) .[1]

فيعتبر أول شكل من أشكال الأسرة التي وجدت في المجتمعات البدائية و التي سميت بالأسرة الممتدة أو الأسرة الدموية ، فهي أسرة تتكون بنائيا من ثلاثة أجيالا وأكثر ، وأكثر ولهذا تضم الأجداد وأبنائهم غير المتزوجين وأبناءهم المتزوجين(أو بناتهم) وكذلك أحفادهم.[2]

كما تتكون الأسرة الممتدة من الزوج و الزوجة وأولادها الذكور و الإناث غير المتزوجين والأولاد ، وزوجاتهم وأبنائهم وغيرهم من الأقارب ، من العم و العمة ، والابنة و الأرملة وهؤلاء جميعا يقيمون في نفس المسكن ، و يشاركون في حياة اقتصادية و اجتماعية واحدة تحت رئاسة الأب الأكبر أو رئيس العائلة .[3]

[1] - فادية عمر الجيلاني ، **الأسرة العربية،(تحليل اجتماعي لبناء الأسرة و تغيير اتجاهات الأجيال)**، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب ، 1998،ص 32-33.

[2] - محمد عاطف غيث، المرجع السابق، ص223.

[3] - مسعد كسال، **مشكلات الطلاق في المجتمع الجزائري**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 1986، ص 21.

فلقد عرف كل من روسر"Rosser "و هاريس "Harris" الأسرة الممتدة بأنها علاقة معينة بين مجموعة من الأفراد تربطهم المودة و التراحم من خلال الزواج و الإنجاب ، وتمتد لثلاثة أجيال بدءا من الأجداد وحتى الأحفاد وليسوا محتاجين للإقامة بمكان واحد .[1]

وما يميز هذا النوع من الأسرة هو:

-أنها تتميز بالثبات و الاستقرار ، بالرغم من تعاقب الأجيال إلا أنها ستظل محافظة على شخصيتها و مسؤولياتها .

-تتميز بازدياد حجم و نوعية العلاقات الاجتماعية بين أفرادها

-تتميز بالتقارب المكاني بين أفرادها .

و بالرغم من اعتبار الأسرة أول وحدة من وحدات المجتمع من حيث طبيعتها ووظائفها وإشكالها ، فقد تعرضت إلى سلسلة من التغيرات وتقلص حجمها شيئا فشيئا إلى أن ظهرت الأسرة الزواجية أو النووية في المجتمعات المعاصرة ، وتحولت من الأوسع الى الواسع ومن الضيق فالأضيق من حيث الشكل و الوظائف .

[1]- فادية عمل الجيلاني ، المرجع سابق ص33.

فقد كان لإميل دركا يم الفضل الواسع في الدفاع عن مفهوم الأسرة الزواجية التي اعتبرها احد نماذج التنظيم الأسري ، الذي تكون العلاقات الأساسية فيه قائمة على محور العلاقة بين الزوج والزوجة أكثر من قيامها على العلاقات الدموية .[1]

وتشكل الأسرة الزواجية بيئة حميمة للتفاعل الاجتماعي رو العاطفي بين الأفراد و تعتبر أكثر الأشكال للملائمة مع النسق الصناعي الحديث ، لأنها تتيح حرية التنقل المكاني والاجتماعي بسهولة كما يسود فيها المساواة بين الجنسين ، وان تحديد التزامات الدور بالنسبة للفرد لا يكون إلزاميا كما هو الحال في الأسرة الممتدة ، كما أن العبء الأكبر يقع على الزوجة والأم بسبب الحاجة الاقتصادية حيث أنها تضطر إلى الالتحاق بالعمل خارج الأسرة بعيدا عن التزاماتها نحو أسرتها .

وتتميز الأسرة الزواجية أنها يسودها عموما الأسلوب الديمقراطي ويرجع ذلك إلى وجود فرص متساوية فيها منزلة الزوجين في الحقوق واتخاذ القرارات عكس الأسرة الممتدة التي يسودها الأسلوب الديكتاتوري أين تحتل فيه الزوج المكانة الاجتماعية المرتفعة عن مكانة الزوجة .

- أنها مستقلة عن أقاربها، أي أن الأسرة النووية متحررة الوالدين.[2]
- عن الروابط القرابية واسعة ، وتكون أكثر وأنها جماعة مؤقتة حتى ينتهي وجودها بوفاة

[1] -محمد عاطف غيث، المرجع السابق، ص179.
[2] -عدنان ابو مصلح ، **معجم علم الاجتماع** ، الأردن ، دراسة أسامة للنشر والتوزيع ، سنة 2006، ص24.

- حرية في حركتها الجغرافية .[1]

2-3- تغيير وظائف الأسرة:

مرت الأسرة في مراحل تطورها بمجموعة من الظروف والأوضاع التي أدت إلى التغيير في وظائفها ويرجع ذلك إلى الثورة الصناعية و التقدم التكنولوجي ، وتغيرت وظائف الأسرة فقد كانت أولى أشكال الترابط من قبل الأسرة الممتدة تتحمل مسؤولية توفير الحاجات الضرورية لإفرادها ، وفي هذا النمط الأسري تحددت الوظائف الأسرية بشكل واضح نسبيا ذلك المعشر في ذلك الوقت كان بمثابة وحدة اجتماعية تقوم بوظائف اقتصادية وسياسية وتشريعية . وبذلك كانت الأسرة تقوم بجميع الوظائف المرتبطة بإشباع حاجات أعضائها وتنظيم سلوكهم وتحديد أسلوب عملهم وطريقة حياتهم ، وظل هذا الوضع يميز حياة الأسرة حتى ظهرت المدن وبدأت بدورها تنتزع بعض وظائفها ، وبتطور المجتمعات واتساع نطاق سلطة الدولة انتزعت وظائف الأسرة الواحدة تلوى الأخرى حتى تقلصت وظائف الأسرة .

كما انتزعت بعض الأنشطة التقليدية للأسرة التي كانت تمارسها وانتقلت إلى هيئات ومؤسسات خارجية تتولى مسؤولية توفير الأنشطة و الوظائف لأعضاء الأسرة كظهور المدارس ، المؤسسات الدينية ، والمؤسسات التجارية وهيئات الإعلام و المستشفيات والعيادات وغيرها ، ومن ثم أصبحت وظائفها منفصلة ومحدودة حيث أصبح محورها

[1] -معن خليل عمر ، المرجع السابق ، ص 315.

الأساسي في الوقت الراهن تنمية شخصية الطفل. [1] فمن مسؤوليات التعاون من الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية للطفل فهي تهتم بتعليم و تنشأة الطفل وذلك لتحقيق أهدافه بما يتوافق المعايير الاجتماعية .

ولقد تأثر أيضا نظام السلطة داخل الأسرة بالتفكك الذي ظهر على مستواها ، وذلك نتيجة للتغير الحاصل على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي للسلطة الأسرية ، سابقا كانت تمارس من طرف كبار السن ولكن بعد التطور والتصنيع والتحضر تراجع وتلاشى نظام السلطة التقليدية ويظهر ذلك بوضوح في تفكك العائلات إلى اسر صغيرة التي أصبحت مستقلة من حيث المسكن والعمل . وكذلك فان خروج المرأة للعمل وتغيير نظرة المجتمع لها فقد اضعف من سلطة كبار السن وسلطة الذكور ، كما أن التغيير في المسؤولية الاقتصادية قد ترتب عنه ضعف في السلطة العائلية . [2]

3-مكانة المرأة الجزائرية في المجتمع :

لقد عرف المجتمع الجزائري تغيرات وتحولات كثيرة مست البنى الاجتماعية ، كما لهما الأثر الكبير في تحديد وتوجيه سلوكيات الأفراد والجماعة مما ينتج انقلابات وتغيرات في المكانات

[1]- فادية عمر الجولاني ، المرجع السابق ، ص33-34.
[2]- محمد الجوهري ، علياء شكري ، **علم الاجتماع الريفي والحضري** ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية،1994، ص79.

Les statutsو الأدوار Les rôles داخل المجتمع وفي كل المستويات خاصة في الأنماط القائمة للعلاقات الاجتماعية الداخلية .

4-1 -مكانة المرأة الجزائرية في المجتمع التقليدي :

كانت المرأة الجزائرية تشغل وضعا دونيا بالرجل في إطار البنية الاجتماعية التي سادت العائلة في المجتمع التقليدي ، حيث كانت المرأة ابنة عائلة أولا تحت سلطة أبيها وأمها ، ثم تحت سيطرة زوجها وتمثل البنت في العائلة التقليدية شرف العائلة ، فقد أوضح دود Dodd

أن المجتمعات العربية تمنح الأخلاقيات أو الشرف العائلي أهمية فائقة، ويدخل في إطار هذه الأخلاقيات عددا كبيرا من الأنماط السلوكية و المعرفية وهذه الأخلاقيات لا تتصل بالنساء أو الأطفال فقط، وإنما تتعلق بالرجال أيضا.[1]

وضمن العائلة التقليدية يقوم مبدأ السلطة فيها على أساس السن و الجنس لهذا فقد كانت السيادة العائلية تؤول دائما للذكر الذي يشترط فيه أن يكون ينتمي إلى وحدتها القرابية والأكبر سنا بين أفرادها و حنكة وتدبيرا لأنه الوحيد الذي يشرف على إدارة شؤونها الداخلية و الخارجية معا . فهو الذي يقرر كل مصالحها ويسير إنتاجها ويرتب توزيع قاعدة الاستهلاك إلى جانب هذه السلطات يجدر رب العائلة نفوذا أخر بطبقة داخل المنزل العائلي ، فرغم مشاركته لزوجته في إعطاء المسؤولية الداخلية للمنزل إلا أنها تبقى خاضعة لأوامره

[1]- العقبي الأزهر، **المراكز و الأدوار الاجتماعية ومحدداتها الثقافية في النظام الأسري العربي** ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد 8 ، 8 جوان 2012 ، ص 88.

وتوجيهاته وإرادته فالأم تحتل مركزا ثانويا رغم أنها تتمتع بسلطة القرارات المتعلقة بشؤون الأسرة حيث كان الرجل ينفرد بهذه المهمة .[1]

واتسمت العائلة التقليدية الجزائرية ، بالاهتمام الكبير بالدور الإنجابي الذي يميل إلى كثرة الذرية وهذا ضمانا لاستمرار النسل و بقاء اسمها وثروتها ، كما يعتبر كثرة الأبناء ذا معنى اجتماعية يضفى على الأب والأم مكانة اجتماعية ، حيث تعد خصوبة المرأة من أهم المميزات الضرورية التي تزيد من رفع شانها لان مصيرها داخل العائلة التقليدية مرتبط بالدور البيولوجي الذي يكمل انتوتها مباشرة بعد زواجها ، و تترسخ مكانتها داخل العائلة أكثر احترامها في العائلة بواسطة إنتاجها الديمغرافي و كلما أعطت عدد اكبر من الأبناء الذكور أكثر من البنات زاد تحسن وضعها في عائلة زوجها ، وبعد قضاء المرأة عمرها في خدمة صالح العائلة الأبوية أي أنها قامت من تربية أولادها و ترويجهم فتجني ثمار جهودها بحيث يصبح لديها جزء من سلطة الأب وتنال احترام الجميع وهنا يكبر دورها وتصبح كلمتها مسموعة وتتخذ بعض القرارات العائلية .[2]

[1] - Cuisiniers Jean, Economie et parenté, Paris, La Hayet , Mouton , 1987 ,P 431 .

[2] - بوتفنوشات مصطفى ، **العائلة الجزائرية** ، التطور و الخصائص الحديثة ،(ترجمة دمري احمد)، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، سنة 1984، ص162.

2-4- مكانة المرأة الجزائرية في المجتمع الحديث :

أصبحت المرأة في البنية المعاصرة للمجتمع الجزائري هي في الحقيقة وقبل كل شيء ابنة العائلة ، لكنها كذلك مواطنة لها حقوق بدأت تستعملها كما أنها لم تعد تلك المرأة ، التي هي البنت أو الزوجة المنعزلة أو المتحفظة أمام الرجل وقد تعدل دورها حسب دولتو F.Dolto تنقص الوظيفة الأموية للمرأة موازاة مع وظيفتها كامرأة في المجتمع ، إذ أصبحت المرأة مواطنة وأخذت اكبر من المرأة المسنة أو المرأة التي هي مكرسة من اجل الأولاد فقط.[1]

مع الثورة التحريرية تحولت المرأة الجزائرية كعنصر اجتماعي إلى عنصر اجتماعي يؤدي دورا اجتماعيا هاما ، ففي هذه المرحلة من تاريخ الجزائر وجدت المرأة نفسها مجبرة على الخروج إلى خارج البيت فهي أما مجاهدة أو قائمة على شؤون عائلتها في غياب الزوج . وعلى الرغم من خروجها إلى معترك الحياة الاجتماعية والعسكرية ومشاركتها إلى جانب الرجل مجاهدة ومناضلة ومتكلفة بشؤون عائلتها ، إلا أنها حافظت على وضعيتها الاجتماعية القديمة وأحصنت نفسها وإفراد عائلتها بتعاليم دينها و متطلبات عادات وتقاليد مجتمعه .

فقد زاد نشاطها وتوسع منذ الاستقلال إلى جانب ما عرفت الجزائر من العديد من التغيرات والتحولات بشتى الميادين نتيجة التصنيع و التحضر ودخولها للحياة الحضرية العصرية في

[1] -عبد الوافي زهير بوسنة ، **عوامل انحراف الفتاة في المجتمع الجزائري** ، دراسة حالة في مدينة قسنطينة ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد21، مارس سنة 2001، ص161.

مختلف مجالاتها ، من المدرسة ،التكوين ، العمل ، و المؤسسات الاجتماعية في ظل دينامكية التغير الثقافي . هذه الأوضاع جعلتها تحاول البحث عن مكانة جديدة تمنحها حق العضوية في المجتمع الكل ، وتجعلها تتميز بمركز يحقق و يثبت وجودها ويفرض احترامها فأصبحت مستقلة إلى حد كبير من حيث التوجيه و المراقبة ولها حرية معتبرة في اتخاذ قراراتها ويكون دورها في إطار المبادئ الأساسية للأسرة ومحددا بالاحترام و المحافظة على الاندماج المعنوي .[1]

وكان للمؤثرات الحضرية إسهامات عديدة إسهامات في تبوء المرأة مكانة محترمة يأتي في مقدمتها ما ارتبط بها من ظاهرة إقبال المرأة على العمل خارج محيط الأسرة و تدعيم الاتجاه نحو تنظيم النسل ، و تباعد الولادات و تغيير نمط العلاقات الأسرية في اتجاه ارتفاع مكانة المرأة وتعدد الأدوار التي تقوم بها ، فان وضعية المرأة الجزائرية المعاصرة جعلت منها تخطي ببعض الخصائص ذات الطابع الاجتماعي و الاقتصادي بانفتاح اكبر نحو العالم الخارجي بمزاولة التعليم و الوصول إلى اعلي درجة ، ودخولها علم الشغل بما يسمح لها من استقلالية اقتصادية .[2]

[1] - Ramzi –Abadir Sonia(1986) **, La femme arabe au Marrakech et au Maghreb** : Fiction et réalité , Alger ,Entreprise nationale du livre , P 145 .

[2] -بوتفنوشات مصطفى ، المرجع السابق ، ص 295.

أ- المرأة الجزائرية و التعليم:

لقد كان الاهتمام بالتعليم ونشره وتعميميه احد الأمور التي تشهدها المجتمع الجزائري في عهد الاستقلال و يشمل كلا الجنسين ، وخلق نوع من الوعي الاجتماعي لدى أفرادها ونقلها نقلة سريعة إلى كافة الأصعدة ، باعتبارها من أهم العوامل المرسخة لمبدأ التحديث وقدرته على تغيير المعتقدات التقليدية تغيير ثقافة و أسلوب تفكير الأسرة خاصة منهم الأولياء جعلهم يغيرون من وجهات نظرهم ويعدلون بعض مواقفهم التي كانت تعرف من قبل بأكثر سلطة و صرامة . فقد استفادت المرأة الجزائرية من مبدأ تعميم التعليم و مجانيته الذي أقرته أمرية 16-04-1976 بذلك ارتفعت نسبة التحاق الفتيات بالمدارس شيئا فشيئا ، علما أن الأمية لدى النساء غداة الاستقلال قد بلغت 99% ، و تشير إحصائيات 1977 أن نسبة الأمية انخفضت من 85.4% إلى 73.3%، و قد ارتفع معدل بناء المؤسسات التربوية، وعملت الدولة على توفير ذلك في الأرياف و تغطية ذلك العجز بإقامة النظام الداخلي والنصف داخلي في بعض المؤسسات التربوية كحل نوعي للتقليل من ظاهرة الأمية.[1]

وقد أدركت المرأة الجزائرية المرأة الجزائرية إلى دور التعليم في رفع منزلتها باعتباره احد أهم المصادر الأساسية الحديثة التي توفر لهم الوظيفة المهنية وتدعم مكانتها الاجتماعية وتكسبها الثقة في الاعتماد على ذاتها لمواجهة المكانة التي كانت تقيد حريتها و التخلص

[1] -السعيد عواشية ، **الأسرة الجزائرية إلى أين ؟ مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية** ، العدد 12 ، المؤسسة العمومية الاقتصادية لأشغال الطباعة : باتنة ، جوان 2005 ، ص 163 .

من ضغط الأسرة و المجتمع ، ومن ثم التحول إلى مرحلة أكثر أهمية تساعدها في الاعتماد على تحمل مسؤوليتها بعيدا عن الأدوار التي يفرضها عليها الآخرين ، و التخلص من بعض المشكلات التي تعرقل مسارها وتحقق بذلك الاستقرار و الاستقلالية تضمن بناء مستقبلها ثم التفكير في بناء أسرتها المستقلة .[1]

وهكذا الانتقال إلى مرحلة أكثر أهمية تمارس حقها في اتخاذ القرارات ، و بالتالي تخلق لنفسها وضعية اجتماعية ، ثقافية ، و اجتماعية اقتصادية جديدة تليق بمستواها العلمي الذي سمح لها من اكتساب مكانة ذات وزن كبير داخل أسرتها وخارجها.

خروج المرأة للعمل :

شهدت المرأة الجزائرية تطورا كبيرا في مجال العمل ، يتناسب مع التطور في مستوى التعليم وارتفاعها في سلم درجاته ، و يعد قطاع الصحة و التعليم من اكبر المجالات التي استقطبت المرأة الجزائرية ، حيث انه و حسب إحصائيات 1992-1996-1997 بلغت نسبة النساء العاملات في القطاع الصحي 51 ، في حين بلغت في قطاع التعليم 45 ، و بالنظر إلى الطبيعة الثقافية للمجتمع نجد أن المرأة في العائلة الجزائرية تغيرت تغيرا جذريا .[2]

[1] -شرابي هشام، **النظام الأبوي و إشكالية تخلف المجتمع العربي** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992 ، ص 50 .

[2] - السعيد عواشرية ، المرجع السابق ، ص 121- 122 .

فان مساهمة المرأة في قوة العمل يحقق من جهة تطوير أوضاعها الاجتماعية ، وتحسين قدراتها الاقتصادية ، ومن جهة أخرى فهو مؤثر ايجابي عن مدى إسهامها في عملية الإنتاج و في المحصلة النهائية يحقق للمرأة مكانتها و يلبي احتياجاتها الاقتصادية و الاجتماعية و النفسية .[1]

و يعتبر خروج المرأة الجزائرية للعمل المأجور ظاهرة اجتماعية مصاحبة للتغيير الاجتماعي الذي عرفه المجتمع في سيرورة التحرر السياسي و الاقتصادي من اجل التطور الشامل عن السلوك الذي اكتسبته تقليديا في أدائها لدورها في الواجبات المنزلية و مساعدتها لزوجها في الإنتاج المعاشي .

[1] - عائشة بوبكر ، **العلاقة بين صراع الأدوار و الضغط النفسي لدى الزوجة العاملة** ،دراسة ميدانية بوحدات صحية لمنطقة طولقة ، **رسالة ماجستير علم النفس العمل و التنظيم ، كلية العلوم الاجتماعية** و الإنسانية ، جامعة متنوري قسنطينة ، 2007، 2008، ص 18.

فالمرأة التي تعمل تعني المرأة التي تنفذ عملا في مجال اقتصادي خارج بيتها ، و تتلقى مقابله أجرا. فان التغيرات الاقتصادية من جهة و كذلك المستوى التعليمي المرتفع باستمرار من جهة أخرى ، قد شجع النساء على أن يصبحن منافسات حقيقيات للرجال في سوق العمل.[1]

1-القيمة الاجتماعية لعمل المرأة :

يعتبر تطور المجتمع الجزائري احد ملامح التغير التي طرأت على الأسرة الجزائرية التي كانت في السابق تعتمد فقط على دخل الأب الذي هو رب الأسرة ، بينما كان عمل المرأة يقتصر على تقديم الرعاية الغير المأجور، حيث تشير العديد من الدراسات حول عمل المرأة في الماضي و الحاضر ، فأصبح عمل المرأة ذات أهمية كبيرة تتمثل فيما يلي :

- عمل المرأة يساهم في تقليل الفجوة بين الجنسين في مجالات العمل و الفرص الاقتصادية و بالتالي يعزز المساواة و العدالة الاجتماعية.

- تحتل المرأة بعملها مكانة و قيمة في المجتمع الحديث إذ يغير أحوالها الاجتماعية والثقافية نحو الأفضل و يضاعف من الفعاليات و الأنشطة المجتمعية التي تقوم بها ، ويتيح

[1] - فاطمة المرنيسي ، **ما وراء الحجاب ، الجنس كهندسة اجتماعية** ، ط 04 ، المركز الثقافي العربي ، نشر الفنك ، الدار البيضاء ، المغرب ، 2005 ، ص179- 180.

لها مجال المساهمة في بناء الصرح الحضاري للمجتمع و إحراز التقدم المادي و الاجتماعي الذي ينبغي للمجتمع الوصول إليه و هذا ما يزيد المرأة إحساسا بالمجتمع .[1]

– من الواضح بان عمل المرأة يضاعف لها الأدوار الاجتماعية و النفسية التي تحتلها ، ففي المجتمع التقليدي تشغل دورا اجتماعيا واحد ألا هو ربة البيت ودور العملة الموظفة أو الخبيرة خارج البيت ، واشتغال مثل هذين الدورين الاجتماعيين المتكاملين قد أدى دوره الفعال في رفع منزلة المرأة في المجتمع وزيادة الاحترام و التقدير اللذين تحصلت عليهما في المجتمع .[2]

– العمل يساهم في تعزيز دورها في المجتمع و زيادة مشاركتها في صنع القرارات و تحقيق التنمية المستدامة .

فتزايد أعداد النساء العاملات يعتبر كرد ايجابيا جعلها تتجاوز العراقيل التي منعتها من الخروج إلى ميدان العمل فهذه الظاهرة أحدثت تغيرا في العلاقات والمفاهيم و الثقافات السائدة في المجتمع الجزائري و العربي بصفة عامة و هذا ما يثبت انه لا تقف أهمية عمل المرأة عند حاجتها له فحسب بل أصبح التوجه الحديث هو حاجة المجتمع إلى عمل المرأة وخاصة المجالات التي تتفوق فيها المرأة وكذا تحمل المسؤولية اتجاه مجتمعنا و المساهمة

[1]- عبد الحميد إسماعيل الأنصاري ، **قضايا المرأة بين تعاليم الإسلام و تقاليد المجتمع** ، ط1 ، قطر ، دار الفكر العربي ، 200 ، ص 82.

[2] - إحسان محمد الحسن ، (د ، ت) **عم اجتماع الصناعي** ، دار وائل للنشر و التوزيع ، ط 1 ، ص 209.

فيه اجتماعيا و اقتصاديا وكذلك في ميادين الإصلاح الاجتماعي و التهذيب الأخلاقي ونشر الوعي الديني .[1]

[1] -عبد الحميد إسماعيل الأنصاري ، المرجع السابق ، ص 81.

خلاصة الفصل:

بصفة عامة توصلنا في هذا الفصل إلى القول أن الأسرة تغيرت و ظائفها و حجمها و ذلك من خلال الانتقال من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية . و توصلنا أيضا إلى مكانة المرأة التي تغيرت فلم تعد تلك التي تحتل مكانة ثانوية و تقوم بالإعمال المنزلية ، فقد تطورت مكانتها في المجتمع الحديث بفضل ارتفاع مستوى تعليمها الذي سمح لها بالخروج إلى ميدان العمل ، فإقبالها على العمل الخارجي أعطى لها فرصة إثبات شخصيتها ومكانتها داخل الأسرة و المجتمع .

الفصل الرابع: السلطة العائلية داخل الأسرة.

- تمهيد

1- سلطة المرأة في اتخاذ القرارات داخل الأسرة.

2- تغيير الأفكار و قيادة المرأة للأسرة.

3-اجر المرأة و دوره في الأسرة.

4-اثر عمل المرأة على الأسرة و المجتمع.

5-انعكاسات عمل المرأة على مكانتها.

- خلاصة الفصل.

تمهيد :

شهدت مكانة المرأة تحولات كثيرة على مر العصور الأخيرة مما انعكس بشكل ملحوظ على دورها ومكانتها و سلطتها في اتخاذ القرارات داخل الأسرة، فقد أدى دخول المرأة إلى سوق العمل و تعليمها إلى تغيير دورها و منحها فرص متساوية مع الرجل.

1-سلطة المرأة في اتخاذ القرارات داخل الأسرة:

إن انتشار ظاهرة خروج المرأة للعمل أدت إلى حدوث تغيرات في بنية ووظيفة الأسرة الحديثة ومن أهم هذا التغير مشاركة المرأة العاملة في السلطة الأسرية ، بحيث مكن استقلالها الاقتصادي من أن يضعها في مكانة تختلف عما هي عليها المرأة الماكثة بالبيت ، فخروج المرأة للعمل يزودها بالإحساس بالكفاءة و يخول لها الكثير من السلطة .

وان تمكين المرأة من المشاركة في صنع القرار الأسري سواء أكانت زوجة أو أختا أو ابنة لا يعني صراعا أو مراهقة لسلطة الرجل وإنما يحقق ذلك شروط قيم المرأة بدورها كشريط كامل مما يحقق التوازن في العلاقات و الأدوار، فالمرأة التي تشعر بتوازن العلاقة بين أفراد أسرتها إنما تشعر بالأمان و الاستقرار مما ينجح لها فرصة أفضل للقيام بدورها في تحمل مسؤولياتها كأم و زوجة وامرأة عاملة ، وهنا وحيث مساعدتها على المشاركة في صناعة القرار داخل الأسرة . ولقد أجريت عدة دراسات حول سلطة المرأة داخل الأسرة ، حيث تقول " نيفا " في هذا الصدد يبدوا أن لعمل النساء خارج البيت تأثيرا على مكانة النساء و سلطتهن في اتخاذ القرارات الأسرية ويزداد احتمال اشتراكهن في اتخاذ القرارات الخاصة بشراء السلع المهمة وتربية الأطفال .[1]

وقام عبد المجيد شيحة بدراسة بينت بان لعمل الأم خارج البيت تأثيرا على سلطة الأم والأبناء ولا تأثيرا على سلطة الأب ،فالمال الذي تحصل الأم عليه من عملها خارج البيت

[1] - إبراهيم عبد الفتاح كاميليا ، المرجع السابق ، ص 58-87.

أهم المصادر التي تعين على اكتساب السلطة ، فاستقلال الزوجة ماديا عن زوجها مكنها من ممارسة حريتها الشخصية في فرض سلطتها خاصة على أبنائها ، وان ارتفاع مكانة المرأة اليوم في المجتمعات الحديثة له علاقة وطيدة بدرجة تعلمها والتحاقها بالعمل . [1]

فالقيم الثقافية و العادات و التقاليد التي تميز كل مجتمع لها تأثير كبير في أي ظاهرة اجتماعية ، فلما كانت المرأة دائما منفصلة في بنائها في البيت ،ولما استدعت التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية إلى خروج المرأة للعمل لم تستطع أن تغير شيئا في الذهنية العربية التقليدية التي تبقى على سيادة الرجل و سلطته على كل أفراد أسرته ويتولى" سناء الخولي" في قوة المؤسسة الثقافية وأثرها على الحياة العامة و المرأة على وجه الخصوص :أن الحقوق المدنية و السياسية التي حصلت عليها حديثا اضعف من أن تخطر القوة الراسخة للمؤسسات الاجتماعية القائمة أو مظاهر عدم المساواة التي تنمو و تزدهر في التفرقة بين الجنسين .[2]

وأن إقبال المرأة خارج المنزل مكنها من الاستقلال ماديا عن زوجها و بالتالي المشاركة في الميزانية ، كل هذا ساهم في التأثير على العلاقات الزوجية من خلال مساهمتها في القرارات

[1] - عبد المجيد ، شيخ ، **"تأثير عمل الأم خارج البيت على السلطة في الأسرة وتقسيم العمل المنزلي وتحصيل الأبناء "** مجلة دراسات تربوية ، المجلد الثاني ، الجزء التاسع ، القاهرة ،سنة 1987، ص123.

[2] - عبد المجيد شيخ ، مرجع سبق ذكره ،ص132.

الأسرية وحسب إحدى الدراسات فمساهمة المرأة العاملة بالقرارات الأسرية قد اضعف من سلطة الزوج و قلل من سيطرته على زوجه .[1]

- **2- تغيير الأفكار و القيم وقيادة المرأة للأسرة :**

مع أن نسبة الزوجات العملات ما تزال ضئيلة بالقياس إلى مجموع الزوجات في المجتمع فان هؤلاء يعملن بصورة أو بأخرى وزادت مسؤولياتهن داخل المنزل بشكل لم يكن موجودا في الأسرة الممتدة التقليدية و ارتفاع مكانة المرأة و سقوط الكثير من الأفكار و القيم التي كانت تعطيها مرتبة اقل من الرجل .

ولكن تبين أن الزوجة مازالت تتحمل مسؤولية إدارة المنزل إلى جانب تحمل مسؤولية إدارة المنزل إلى جانب تحمل مسؤولية الوظيفة ، كما تشرف في نفس الوقت على رعاية الأطفال و مراقبة سلوكهم ،فكان عمل المرأة في هذه الحالة لم يقلل أو ينقص من المسؤوليات التقليدية التي كانت تضطلع بها الزوجة في تاريخ الأسرة الإنسانية ونظرا لعدم ارتياح الرجال إلى الإخفاق من جانب المرأة من حيث مسؤولياتها كامرأة وكزوجة فان العبء الملقى على الزوجة في هذه الحالة أصبح عبئا مضاعفا مما يسبب لكثير

[1] - سناء الخولي ، **الأسرة و المجتمع** ، دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية ،ص 234.

من الزوجات الإرهاق و الإحساس الدائم بالتعب وربما فقدان الصفات المميزة التي يفضلها الرجل.[1]

وقد اجري سليمان دحمان(2006) دراسة حول ظاهرة التغير في الأسرة الجزائرية ،وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اثر التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري على الأسرة الجزائرية لاسيما اثر هذه التغيرات على نمط الأسرة ، آليات التفاعل الأسري و القيم الأسرية

وتوصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن عمليات التحديث وعلى لخصوص ظاهرة النزوح الريفي و التحضر و انتشار و تعميم التعليم الحكومي ، فقد أدت إلى احداث تغيرات نوعية في بنية وحجم الأسرة الجزائرية وأثرت على منظومة العلاقات بداخلها و على قيمتها الاجتماعية ، ويتجلى ذلك في الانتقال من النمط التقليدي الممتد إلى النمط العصري النووي و تطور مكانة المرأة و زيادة مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .[2]

3-اجر المرأة دوره في الأسرة:

يلعب اجر المرأة دورا مركزيا و حيويا في الأسرة و المجتمع ككل ،فقد أتاح المجتمع الصناعي الحديث و التكنولوجيا للمرة الأولى الفرصة أمام الالتحاق بالعمل و المساواة بالرجل و الحصول على اجر نظير العمل و بالتالي المشاركة في ميزانية الأسرة ، و يلاحظ

[1] -نوال السعدي، **الوجه العاري للمرأة العربية**، المؤسسة العربية للدراسة و النشر ، ط1 ، ص123.
[2] - دحمان سليمان ، **ظاهرة التغير في الأسرة الجزائرية** ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية الاجتماعية ، جامعة ابو بكر بلقا يد ، تلمسان ، الجزائر ، سنة 2006.

أن أغلبية الأسرة التي تكون الزوجة فيها عاملة يرحبون بهذا العمل و يعتبرونه مصدرا هاما و أساسيا في زيادة دخل الأسرة و رفع مستوى المعيشة . وتؤكد معظم الأسر أن عمل الزوجة أو الأم يكون له اثر سيء على الأطفال ومن اجل التوفيق بين العمل في الخارج ورعاية الزوج و الأطفال تلجأ الزوجات إلى تنظيم الوقت واستخدام الأدوات المنزلية الحديثة ورعاية الأطفال وذلك من خلال إلحاقهم بإحدى دور الحضانة حتى يصل إلى سن الدراسة .

فالعامل المادي هو السبب الرئيسي الذي يدفع الزوجات إلى الالتحاق بالعمل وعموما فان جميع الأزواج الذين يفضلون أن تعمل زوجاتهم تكون الزوجة في نظرهم قادرة على تحمل المسؤولية ومواجهة الصعاب وفي هذا تقديرا كبيرا للزوجة العاملة إلى جانب المشاركة الفعالة في نفقات الأسرة ، فان عمل الزوجة يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة و ضمانا لمستقبل الأسرة .

فالمرأة من خلال عملها استطاعت أن تقوم بدور فعال في جميع مجالات العمل حيث أظهرت كفاءة عالية وذلك بفضل التغيرات الاجتماعية و التكنولوجية ، وقد فتح التحاق المرأة بالعمل أمامها مجالات واسعة للنشاط الاجتماعي واحدث ذلك تغيرات على المرأة و بالتالي على الأسرة ومساواتها مع الرجل ،فهي لا تعمل لان ظروفها الاقتصادية و الاجتماعية

قاسية و لكن تعمل للترقية عن نفسها ، و أصبح للمرأة أو الزوجة القادرة على العمل أن تطالب به تأكيدا لذاتها و تأكيدا لمساواتها بالرجل .[1]

4 – اثر عمل المرأة على الأسرة و المجتمع:

إن التغيرات الاجتماعية و التكنولوجية التي تعرض لها المجتمع كان لها انعكاس كبير على الحياة العائلية بصفة عامة، فإقبال المرأة على العمل خارج المنزل أحدثت عدة تغيرات في محيط الأسرة الحديثة ، حيث لم تعد الأم تلك الزوجة الولادة التي تسعى إلى الحصول على مكانة داخل الأسرة و ذلك بإنجاب عدد كبير من الأبناء خاصة الذكور منهم، بل أصبحت تعزز مكانتها الاجتماعية داخل الأسرة و خارجها بممارستها العمل الخارجي الذي يأخذ معظم وقتها ولا يترك لها المجال الواسع لتربية أبنائها ورعايتهم ، حيث تراجع عناية المرأة بالأطفال مقارنة بدورها التقليدي ، ففي بداية اليوم تتولى العناية بالأطفال ، حيث تهيئهم للذهاب إلى المدرسة أو دور الحضانة ، فلذلك معظم النساء العاملات تلجأن إلي تحديد نسلها. فبما أن مساهمة المرأة في أعمال المجتمع و شؤونه الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية أصبح شيئا لا يمكن فصله عن عملية التحديث و التمدن ، لجأت الكثير من النساء العاملات إلى تخفيض عدد مواليدها لأنهم يشكلون عائقا أمام تطورها .[2]

[1] - سناء الخولي، مرجع سابق .

[2] -محمد علي محمد ، **الشباب العربي** و **التغير الاجتماعي** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1987 ،ص162-163.

أما فيما يتعلق بالأعمال المنزلية فقد أوضحت بعض الدراسات المقارنة بين الأسر التي تعمل فيها المرأة خارج المنزل و بين الأسر التي لا تعمل فيه المرأة أن أزواج المشتغلات يساهمون في القيام ببعض أعمال المنزل مقارنة بأزواج غير المشتغلات . كذلك توصلت الباحثة " كليجر" أنه هناك ميلا واضحا للتعاون بين الزوجين في أعمال المنزل ، وذلك في الأسر التي تعمل فيها الزوجة . كما بينت نتائج" نولان" و" تاتل " أن أطفال الأمهات المشتغلات يقومون بالأعمال المنزلية أكثر من أطفال الأمهات غير المشتغلات . فمن خلال نتائج البحوث السابقة يتبين لنا أنه قد طرا تعديل و تغيير في القيم التي كان يعتقدها أفراد الأسرة ، فمساهمة الزوج و الأبناء في القيام بالأعمال المنزلية هو نتيجة لتعدد أدوار المرأة المتمثل في خروجها للعمل .[1]

5-انعكاسات عمل المرأة على مكانتها :

لقد تولد عن خروج المرأة إلى العمل نتائج و اثأر ايجابية ومنها السلبية ، سواء ذلك على مستوى الأسرة أو على المستوى الشخصي للمرأة و حتى وسطها الاجتماعي ، كما له اثأر عميقة و تطوير المركز الاجتماعي للمرأة العاملة و كذا الأدوار و الوظائف التي تؤديها في الدخل (البيت) وفي الخارج (المجتمع) .

[1] - كاميليا عبد الفتاح ، مرجع سابق ، ص 100-101.

1-على مستوى الأسرة :

يبقي الإنفاق من الأدوار الرئيسية التي تؤول إلى الزوج اتجاه أسرته و العنصر الهام الذي يزيد من إحساس الرجل برجولته و مسؤوليته و قوامه داخل الأسرة ، لكن هذا لا يمنع من أن تشاركه زوجته العاملة من خلال الجر الذي تحصل عليه من عملها في الإنفاق على الأسرة فهي أيضا ترعى ميزانية الأسرة و توفق بين الدخل و الاحتياجات المنزلية ، فهي غالبا تقوم باقتناء حاجات خاصة بها و بأبنائها و البيت و من ثم تساهم في تحسين المستوى المعيشي لإفرادها ، و تخفف العبء على الزوج من خلال مشاركتها في الأنفاق و المشاركة في ميزانية الأسرة . الشيء الذي يساهم في تكوين موقف ايجابي للزوج من اجل أن تساعده زوجته في تحمل أعباء الأسرة المادية مما يجعل الزوجة تكتسب هذا الدور إذ غالبا ما تخضع الميزانية للنقاش بين الزوجين حول المبلغ المخصص لذلك أو التخطيط لمشاريع معينة تخص الأسرة كشراء منزل أو سيارة أإقامة مشروع معين.

إن عمل المرأة المأجور يعني مساهمة المرأة في داخل الأسرة و من تساهم في أمر الأسرة المادية لابد أن تساهم في أمورها و قضاياها لأسرة الذي عزز من المكانة و التقدير الاجتماعي للزوجة و منحها الشعور بأنها عضوا فاعل في الأسرة.[1]

[1] - تماضر حسون، المرجع السابق، ص 82 .

ب – اتخاذ القرار:

ينتج عن خروج المرأة للعمل و ممارستها لوظيفة ما تحقيق مكانة متميزة داخل الأسرة أو في المجتمع ككل حيث سمح لها تحقيق ذاتها و استقلاليتها المادية و المعنوية ، إذ مكنها الحصول على ادر المشاركة في الإنفاق فتحسنت مكانتها داخل الأسرة، و بدأت سلطتها تقوى مما أدى إلى تراجع سلطة الزوج نسبيا، وهذا بمشاركتها في اتخاذ القرارات التي تتعلق بحياتها الزوجية و الأسرية و يتم إخضاع قضايا الأسرة للنقاش و الحوار والتوصل إلى قرارا مشتركة، فلم يعد الزوج يتصرف بمفرده في شؤون الأسرة و غالبا ما يعود إلى زوجته طالبا مشورتها، إذ " أن حجم مشاركة الزوجة في تخطيط ميزانية الأسرة و في اتخاذ القرارات المتعلقة بتنشئة الأطفال يتناسب طردا مع عمل الزوجة أو دخلها الخاص " إلى جانب مستواها التعليمي و الثقافي العام و كذا الوعي الذي اكتسبته في ظل ظروف المجتمع الحديث بما يتضمنه لها من فرص الاحتكاك المباشر مع العالم الخارجي، ومن ثم اكتسابها إلى مهارات و معارف عديدة جعلتها قادرة على الاعتماد على نفسها و تحمل مسؤولياتها إذ يحدث في مرات كثيرة يلجا الزوج إلى زوجته يطلب منها المساعدة في اتخاذ قرارات ما يخص الأسرة و خاصة القرارات المرتبطة بتعلم الأبناء ، إنفاق الراتب في شراء الأثاث المنزلية ...الخ .[1]

[1] - سناء الخولي، مرجع سابق ص28.

2-على المستوى الشخصي للمرأة :

ا إن خروج المرأة إلى العمل قد مكنها من تحقيق ذاتها و اكتساب مكانة أفضل، ففي الوقت ذاته أصبحت تعيش صراع متواصل حول كيفية التوفيق بين العمل داخل البيت و العمل الخارجي، و التوفيق بين القيام بالأعمال المنزلية و رعاية الأطفال و بين عملية الإنتاج في مكان العمل، حيث أصبحت تعاني من صراع نفسي و جسدي نتيجة الاستجابة بين العمل الداخلي و الخارجي .فبالرغم من كل الضغوطات التي تتعرض لها المرأة إلا أن ذلك لم يمنع من وجود جانب ايجابي و أهمية عن خروجها للعمل فقد تسمح لها العمل بالقضاء على وقت الفراغ و الملل و الروتين و جعلها تثبت نفسها و مكانتها في المجتمع و اكتسابها ثقة والمساهمة في بناء المجتمع و فرض كيانها . [1]

3-على المستوى الاجتماعي للمرأة :

تتطلع كل المجتمعات إلى ضمان حياة أفضل لإفرادها، و يتحقق ذلك بتجنيد الطاقات الحية في المجتمع سواء من الرجال أو النساء بحيث لا يمكنها تجاهل دور المرأة في التنمية بعد أن تقلدت مناصب مختلفة و ساهمت و تطورت المجتمعات، و المرأة الجزائرية هي الأخرى كانت من بين القوى الفاعلة في بناء مجتمعها إلا أن مشاركتها في هذه الحياة الاجتماعية كما كان لها جانب ايجابي بالمقابل كان له جانب سلبي، حيث يظهر مثلا عدم انتظامها في

[1] - تماضر زهري حسون ، المرجع السابق ص 82.

العمل و كثرة التأخر و الغياب نتيجة لظروفها الأسرية و أحيانا يتعلق الأمر ببعض أفراد المجتمع الذين لا يجدون مبرر لخروج المرأة للعمل على اعتبار أن مكانها في البيت .

وعليه يمكننا القول بان التغيرات التكنولوجية و الحضارية و الثقافية أوجدت نموذجا جديدا خفت فيه حدة التمايز على أساس الجنس، كما طرا تحول في مركز المرأة الاجتماعي ونظرة المجتمع إليها حيث أصبحت أكثر تأثيرا في اتخاذ القرارات الأسرية، فالمرأة العاملة استطاعت أن تغير من مكانتها لتصنع لنفسها وضعا يليق بها و يؤكد وجودها في تسيير حياتها و حياة أسرتها و المشاركة في بناء مجتمعها بفعالية .

خلاصة الفصل:

قد توصلنا في هذا الفصل إلى القول أن المرأة العاملة تغيرت مكانتها التي كانت عليها في المجتمع التقليدي و أصبحت ذات مكانة عالية، بفعل استقلالها المال الذي أعطى لها نوعا من السلطة داخل الأسرة. فهذا الاستقلال المادي منح لها فرصة المشاركة في اتخاذ القرارات المهمة داخل الأسرة. فالمرأة العاملة تسعى لتحقيقي مكانة أفضل و ذلك من خلال قدرتها على التوفيق بين الأعمال المنزلية و عملها الخارجي.

الاطار التطبيقي

الفصل الخامس: الجانب التطبيقي.

- تمهيد

1-الدراسة الاستطلاعية.

- المجال المكاني.
- المجال الزماني.
- المجال البشري.

1-المنهج المعتمد في الدراسة.

2-أدوات جمع البيانات.

-الاستمارة.

3-عينة الدراسة.

- خلاصة الفصل.

تمهيد :

يعتبر الجانب التطبيقي من أهم مراحل البحث العلمي، حيث يتم بفضله الفهم الكامل للجانب النظري و التأكد من صحة الفرضيات التي قمنا بصياغتها، و ذلك لإعطاء لمسة علمي للبحث لكي يصبح أكثر مصدقية و لذلك وجب القيام بمجموعة من الإجراءات المنهجية لتسهيل و تبسيط البحث.

لذا سنطرق في هذا الفصل إلى عرض الإجراءات الميدانية المتبعة في الدراسة، بدأ بالدراسة الاستطلاعية بما فيها المجال الزماني، المكاني، و البشري التي أجريت فيه دراستنا، ثم تحديد المنهج المعتمد و أهم الأدوات المتبعة في جمع البيانات و تحديد العينة .

1-الدراسة الاستطلاعية:

تعتبر الدراسة الاستطلاعية من الناحية المنهجية بمثابة دراسة استكشافية تمهيدية قبل التطرق إلى الدراسة الأساسية لأي بحث علمي، حيث ترتكز على الاطلاع و التعرف على ميدان البحث، أكثر من التعمق في الوصف و إجراء فحص تجريبي بين متغيرين أو أكثر

و تشكل هذه الدراسة مرحلة مهمة قبل بداية البحث و هي واسعة النطاق، إذ تمكننا من جمع المعلومات الكافية تكشف عن مدى إمكانية توافر مادة ملائمة للبحث، و كذلك التأكد من صلاحية أدوات الدراسة المختلفة على الأخص استمارة البحث، إلى جانب تقدير الفترة الزمنية التي يستغرقها إجراء البحث .

فقد تمت الدراسة الاستطلاعية وفق المراحل التالية:

-المرحلة الأولى : كانت يوم 20 أفريل 2024، قمت فيها بمقابلة المديرة من اجل إعطاء الموافقة لإجراء الدراسة الميدانية في مديرية المصالح الفلاحية .

-المرحلة الثانية : كانت يوم 30 أفريل 2024، ففي هذه المرحلة تم الحصول على الموافقة وبدأت بتسجيل بعض المعطيات الخاصة بدارستنا، فقمت بإجراء أول لقاء مع مسؤول إدارة الموارد البشرية لإعطاء المجموع الكلي للعاملات في تلك المديرية، و قمت أيضا بلقاء مع رئيسة مصلحة مديرية النشاط الفلاحي حول تحديد تاريخ بداية توزيع الاستمارات .

-المرحلة الثالثة :وكانت يوم 14 مارس 2024، حيث تم فيها توزيع الاستمارات ، حيث قمت أولا بتوزيع 10 استمارات أولية على 10 مبحوثات، ثم عدت للمرة الأخيرة قمت بتوزيع الاستمارات المتبقية على العاملات في المديرية و قد دامت إلى غاية 14 مارس 2024.

1-المجال المكاني:

إن المجال المكاني هو البيئة أو الميدان الذي أجريت فيه هذه الدراسة، حيث أجريت بمديرية المصالح الفلاحية لولاية تيزي وزو . و قد تم إنشاء هذه المديرية بتاريخ 20 أكتوبر 2012 تقع وسط شرق مدينة تيزي وزو، تتوسط مجموعة من المديريات حيث يحدها من اليسار مديرية النقل و مركز الشرطة و من اليمين مديرية الضمان الاجتماعي و التضامن، و من الخلف مديرية الطاقة و المناجم .

2- **المجال الزماني:**

تم اختياري لمديرية المصالح الفلاحية لولاية تيزي وزو نظرا إلى النسبة المرتفعة للعاملات فيها، فقد قمت بتوزيع الاستمارات بتاريخ 14 مارس إلى غاية 10 ماي .

3-**المجال البشري:**

يتمثل في مجتمع البحث الذي تجرى عليه الدراسة، و هو العاملات في مديرية المصالح الفلاحية بولاية تيزي وزو، حيث قمت بتوزيع استمارة على 80 امرأة عاملة، في مختلف المراتب الإدارية، حيث بلغ المجتمع الكلي للعاملات المبحوثات 228 عاملات .

2-المنهج المعتمد في الدراسة :

يعني المنهج الطريقة التي تساعد على التفكير بالبحث للوصول إلى نتيجة معينة، فهو أسلوب يسير على نهجه الباحث لكي يحقق الهدف من بحثه، و يعتبر أيضا بمثابة الإستراتيجية العامة أو الخطة التي يرسمها الباحث لكي يتمكن من حل مشكلة بحثه أو تحقيق هدفه .[1]

و بما أن المناهج أنواع فيجب على الباحث اختيار المنهج الذي يتناسب مع موضوع دراسته و طبيعة الفرضيات المصاغة.

و يعتبر المنهج الوصفي المناسب لموضوع دراستنا، و يعرف المنهج الوصفي انه طريقة لدراسة الظواهر و المشكلات العلمية من خلال القيام بالوصف بطريقة علمية، و من ثم الوصول إلى منطقية لها دلائل و براهين تمنح الباحث القدرة على وضع اطر محددة للمشكلة، و يتم استخدام ذلك في تحديد نتائج البحث .[2]

[1] - الزهرة الخمليشي، **البحث الميداني، مراحل خطوته و تقنياته**، ط1، سنة 2018, ص46 .
[2] - عمر سيف، الدين سعد ، **الموجز في منهج البحث العلمي و العلوم الإنسانية** ، سنة 2009، ص 69

3-أدوات جمع البيانات :

تعتبر أدوات جمع البيانات من الوسائل التي تستعمل في الدراسة الميدانية و هي عبارة عن مجموعة من الأدوات التي يستخدمها الباحث للإجابة عن الأسئلة و لفحص فرضياته، وتحدد هذه الأدوات المنهج الذي يتبعه الباحث في بحثه.[1]

و تتعدد أدوات جمع البيانات في البحوث الميدانية، كالمقابلة، الملاحظة...حيث يختار الباحث من بين هذه الأدوات المناسبة حسب موضوع بحثه و الأسئلة التي يسعى إلى الإجابة عنها، و يمكن أن يتطلب البحث استخدام أكثر من أداة و ذلك من اجل تقديم إجابات علمية دقيقة لكل أسئلة البحث.

و قد اعتمدنا في دراستنا على استعمال أداة و هي:

الاستمارة: التي تعرف على أنها مجموعة من الأسئلة معدة بدقة و ترسل إلى عدد كبير من أفراد المجتمع الذي يكونون العينة الخاصة بالبحث حيث يحتوي على مجموعة من الأسئلة التي يرى الباحث أن الإجابات المتحصل عليها عن طريقها تعني بما يتطلبه موضوع بحثه من بيانات .[2]

[1] - شدلي كمال، منهجية البحث العلمي، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، سوريا ، سنة 2016، ص63-64 .

[2] - إبراهيم مروان عبد المجيد، **أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية**، ط1، الأردن، عمان، مؤسسة الوارف، سنة200، ص65 .

و بناءا على ذلك تم إعداد استمارة وجهت إلي عينة من العاملات في مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيزي وزو، حيث تم توزيع سؤالا بين أسئلة مفتوحة و أسئلة مغلوقة، و قسمت إلى ثلاث محاور :

- **المحور الأول** : يتضمن البيانات الشخصية للمبحوثات (السن، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، الخبرة المهنية، مستوى الدخل، نوع الأسرة).
- **المحور الثاني:** يتضمن بيانات خاصة بالمكانة الاجتماعية للمرأة العاملة و الذي يضم 8 سؤال.
- **المحور الثالث:** يتضمن بيانات خاصة بالدخل المادي في تحديد سلطة المرأة داخل الأسرة و الذي يضم 14 سؤالا.

1-عينة الدراسة :

تعرف العينة بأنها جزء من الكل و الهدف من استخدامها هو الوصول إلى تعميمات حول ظاهرة معينة و يتم اللجوء إلى العينة إذا كان العدد الكلي للمجتمع الأصلي كبير.[1]

للعينة دور هام غي نجاح و دقة البحث العلمي و لذلك يجب أن يكون مجتمع البحث متجانس و يخدم أهداف و أغراض البحث.

[1] - فؤاد أبو حطب و أمال صادق، **مناهج البحث و طرق التحليل الإحصائي، العلوم التقنية و التربوية و الاجتماعية**، القاهرة، مكتبة الانجلو مصرية .

و العينة التي استخدمناها في البحث هي العينة القصدية، فهي تلك العينة التي يتم انتقاء أفرادها بشكل مقصود من طرف الباحث و ذلك نظرا لتوفر الخصائص في أولائك الأفراد دون غيرهم، و تلك الخصائص تعتبر هامة بالنسبة للبحث و أهدافه .[1]

[1] - محمد عبيدات و آخرون، **منهجية البحث العلمي**، القواعد و المراحل، والتطبيقات، ط1، دار وائل للنشر، عمان، سنة1999، ص96 .

خلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل إلى التعرف على الدراسة الإستطلاعية و التوسع في مجالات الدراسة كما تم تحديد العينة و منهج المتبع فيها و ادوات جمع البيانات.

الفصل السادس: عرض البيانات و مناقشتها.

تمهيد :

1- تحليل بيانات المحور الأول.

2- تحليل نتائج الفرضية الأولى.

3- مناقشة نتائج الفرضية الأولى.

4- تحليل نتائج الفرضية الثانية.

5- مناقشة نتائج الفرضية الثانية.

6- الاستنتاج العام.

- خاتمة.
- قائمة المراجع.
- الملاحق.

1-تحليل نتائج الفرضية الأولى:

الجدول (08): يمثل توزيع أفراد العينة حسب نظرة المجتمع و المحيط لعمل المرأة خارج المنزل:

نظرة المجتمع	التكرارات	النسبة المئوية
نظرة تقدير	13	%16.3
نظرة اعتزاز	65	%81.3
نظرة احتقار	2	%2.5
المجموع	80	%100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أعلى نسبة من المبحوثات صرحن بأن نظرة المجتمع لعمل المرأة نظرة اعتزاز و تتمثل بنسبة 81.3%، تليها نسبة 16.3%صرحت بأنها نظرة تقدير، و أخيرا نجد نسبة 2.5% صرحت بأنها بنظرة احتقار .

و عليه يتبين أن نظرة المجتمع لعمل المرأة خارج المنزل نظرة اعتزاز و تقدير، فيمكن إرجاع هذه النتيجة إلى التطور و التحول الذي شهده المجتمع من تعليم المرأة و تدرجها في أعلى مستويات مما سمح لها إثبات شخصيتها و حصولها على الاحترام و التقدير في المجتمع.

الجدول (09) : يبين رضا الأسرة لعمل المرأة .

رضا الأسرة	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	68	%85
لا	12	%15
المجموع	80	%100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أغلبية االمبحوثات اجبن بان الأسرة راضية على عملهن بنسبة 85%، مقابل 15% غير راضية لعملهن.

فمن خلال هذه النتائج يتبن لنا أن معظم الأسر راضين عن عمل المرأة فهذا يدل أن المرأة العاملة تخلصت من النظرة التقليدية وأصبح عملها بالنسبة لإفراد الأسرة أمر طبيعي مما يعود عليهم ايجابيا خاصة من الناحية الاقتصادية.

الجدول (10) : يبين موقف الزوج تجاه العمل .

موقف الزوج	التكرارات	النسبة المئوية
موافق	68	85
غير موافق	12	15
المجموع	80	100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن 85% من المبحوثات صرحن بأن أزواجهن موافقين على عملهن، مقابل 15 %صرحن بأن أزواجهن غير موافقين .

يتبين لنا من خلال الجدول أن اغلب العاملات في مديرية المصالح الفلاحية أزواجهن موافقين عن عملهن فهذا يوضح مدى وعي الزوج لعمل زوجته و أصبح ينظر إلى عمل المرأة بطريقة ايجابية، مما له الكثير من الفوائد تعود علية و على كل أفراد الأسرة خاصة من الجانب الاقتصادي و هذا ما تؤكده دراسة "جيرارد الودونل 1985" حول الطبيعة المتغيرة للعائلة البريطانية حيث توصلت إلى القول أن كمية الكسب المادي الذي يكسب الزوجان ينفقانه على متطلبات الأسرة .

الجدول (11) : بين لنا العلاقة بين نوع الأسرة و موقف الزوج تجاه العمل .

موقف الزوج / عقد العمل	موافق		غير موافق		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
دائم	29	**87.7%**	4	**12.1%**	33	**100%**
مؤقت	3	**83%**	8	**17%**	47	**100%**
المجموع	68	**85%**	12	**15%**	80	**100%**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الاتجاه العام يمثل فئة المبحوثات اللاتي صرحن بأن أزواجهن موافقين عن عملهن بنسبة 85%، و تدعمها فئة المبحوثات اللاتي لديهن عقد عمل دائم بنسبة 87.7% مقابل 83 % لديهن عقد عمل مؤقت.

أما فئة المبحوثات اللاتي صرحن بأن أزواجهن غير موافقين عن عملهن بنسبة 15 %، وتدعمها فئة المبحوثات اللاتي لديهن عقد عمل مؤقت بنسبة 17%.

من خلال القراءة الإحصائية لنتائج الجدول يتضح أن النسبة الكثيرة من الأزواج موافقين عن عمل زوجاتهن، فقد صرحت اغلب العاملات في مديرية المصالح الفلاحية أن هذا الأمر راجع إلى وجود تفاهم بين الطرفين فقد يتم التفاهم على هذا الموضوع في غالب الأحيان قبل الزواج , فقد صرحت أيضا أن بفعل غلاء المستوى المعيشي أصبح الزوج غير قادر لوحدة في توفير كل حاجيات الأسرة ، فلهذا السبب اغلب الأزواج موافقين عن العمل سواء كان عقدا دائما أو مؤقتا مادمت الزوجة لديها دخل مادي تساعده في ميزانية الأسرة و هذا يمكن تفسيره بدراسة "جيرارد الودونل 1985" حول الطبيعة المتغيرة للعائلة البريطانية حيث توصلت إلى القول أن كمية الكسب المادي الذي يكسب الزوجان ينفقانه على متطلبات الأسرة.

الجدول12: يبن لنا نوع الأسرة و موقف الزوج من عمل المرأة.

موقف الزوج / نوع الأسرة	موافق		غير موافق		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
ممتدة	19	**86.4%**	3	**13.6%**	22	**100%**
نواة	45	**49%**	9	**15.5%**	58	**100%**
المجموع	68	**85%**	12	**15%**	80	**100%**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الاتجاه العام يمثل فئة المبحوثات اللاتي صرحن بأن أزواجهن موافقين على العمل بنسبة85%، و تدعمها فئة المبحوثات اللاتي ينتمين إلى الأسرة الممتدة بنسبة 86.4%، و تقابلها فئة المبحوثات اللاتي ينتمين إلى الأسرة النووية بنسبة 49%.

أما فئة المبحوثات اللاتي صرحن بأن أزواجهن غير موافقين على عملهن بنسبة 15% وتدعمها فئة المبحوثات اللاتي ينتمين الأسرة النووية بنسبة 15.5%، و تقبلها فئة المبحوثات اللاتي ينتمين إلى الأسرة الممتدة بنسبة 13.6%.

من خلال القراءة الإحصائية لهذا الجدول يتبين أن اغلب الأزواج موافقين عن عمل زوجاتهن، حيث أكدت أغلب العاملات اللاتي ينتمين إلى الأسرة الممتدة أن أزواجهن موافقين عن عملهن فهذا يدل أن عمل المرأة أصبح أمر طبيعي بعد تفتح ثقافة المجتمع والقضاء عن النظرة السلبية لعمل المرأة .فهذا يمكن تفسره بنظرية المساواة بين الجنسين التي مفادها خلق التكافؤ بين الجنسين و تمتعه بكافة الحقوق و الامتيازات في جميع المجالات وإنهاء كافة إشكال التمييز ضد المرأة . فيمكن القول أن المرأة الجزائرية أصبحت تتمتع بكافة حقوقها سواء تعيش داخل الأسرة الممتدة أو النووية فحجم الأسرة لا يؤثر علي عملها مادامت تساهم بدخلها في الأنفاق الأسرية .

الجدول13 : يبين توزيع المبحوثات حسب حصولهن على دعم من طرف الأسرة .

الدعم الأسري	التكرار	النسبة المئوية
نعم	70	**%92.5**
لا	10	**%12.5**
المجموع	80	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أغلبية المبحوثات صرحن بأنهن يتلقين الدعم من طرف أسرهن بنسبة 92.5 %، مقابل 12.5 % صرحهن بأنهن لا يتلقين الدعم من طرف أسرهن.

من خلال الجدول يتبين لنا أن أغلبية المبحوثات يتلقين الدعم من طرف أسرهن و قد أثبتت المبحوثات أن معظمهم يتلقين الدعم من طرف أهل أزواجهن خاصة قيما يخص تربية الأبناء.

الجدول14: يمثل علاقة السن بدعم الأسرة.

دعم الأسرة / السن	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
[30-25]	8	**88.9%**	1	**11.1%**	9	**100%**
[35-30]	28	**93.9**	2	**6.7%**	30	**100%**
[40-35]	25	**29.6%**	2	**7.4%**	27	**100%**
[45-40]	3	**42.9%**	4	**57.1%**	7	**100%**
[50-45]	6	**85.7%**	1	**14.3%**	7	**100%**
المجموع	70	**87.5%**	10	**12.5%**	80	**100%**

نلاحظ من خلال الجدول أن الاتجاه العام يمثل فئة المبحوثات اللاتي صرحهن بأنهن يتلقين الدعم من طرف أسرهن بنسبة 87.5%، وتدعمها فئة المبحوثات اللاتي تتراوح أعمارهن بين [30-35[سنة بنسبة 93.3 %، و تقابلها فئة المبحوثات اللاتي تتراوح أعمارهن بين [25-30[بنسبة 88.9%.

أما فئة المبحوثات اللاتي صرحن بأنهن لا يتلقين الدعم من طرف أسرهن بنسبة تمثل 12.5%، و تدعمها فئة المبحوثات اللواتي تتراوح أعمارهن بين [40-45[بنسبة 57.1%، و تقابلها فئة المبحوثات اللاتي تتراوح أعمارهن بين [40-45[بنسبة 57.1/%

فمن خلال القراءة الإحصائية للجدول يتبين أن أغلبية العاملات في مديرية المصالح الفلاحية صرحن أنهن يتلقين الدعم من طرف أسرهن و خاصة العاملات الأقل سنا تتراوح أعمارهن بين 30-35 ، و أكدت النسبة الكبيرة من الزوجات اللاتي يعشن في الأسرة الممتدة يتلقين الدعم من طرف أمهات أزواجهن و ذلك لتعدد الأدوار التي تقوم بها أثناء عودتها من العمل من طبخ و تنظيف ، لكن بفعل التغيرات التي طرأت على حجم الأسرة أصبحت الزوجة التي تعيش في الأسرة النووية تتلقى الدعم و المساندة من طرف زوجها فقط ، فقد يساعدها في تربية الأبناء و في بعض الأحيان يلجا بالقيام بالشؤون المنزلية . فيمكن القول أن الدعم راجع وجود التفاهم بين الزوجين و مساعدة بعضهما البعض.

الجدول15 : يمثل توزيع المبحوثات حسب تعزيز مكانتها داخل الأسرة .

مكانة المرأة داخل الأسرة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	74	%92.5
لا	6	%7.5
المجموع	80	%100

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية المبحوثات اجبن أن خروجهن إلى ميدان العمل عزز من مكانتهما داخل الأسرة بنسبة 92.5%، مقابل 7.5 % اجبن أن خروجهن إلى ميدان العمل لم يعززن من مكانتهما داخل الأسرة.

فمن خلال الجدول يتبين لنا أن أغلبية المبحوثات صرحن بان خروجهن إلى ميدان العمل عزز من مكانتها داخل الأسرة، و هذا يدل أن عمل المرأة يلعب دور كبير حيث يحدد لها مكانة عالية داخل الأسرة .

الجدول16: علاقة نوع الأسرة بتعزيز مكانتها داخل الأسرة.

تعزيز مكانة المرأة / نوع الأسرة	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
ممتدة	22	**100%**	0	**0%**	22	**100%**
نووية	52	**89.7%**	6	**10.3%**	58	**100%**
المجموع	74	**92.5%**	6	**7.5%**	80	**100%**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الاتجاه العام يمثل فئة المبحوثات اللاتي صرحن بان خروجهن إلى ميدان العمل عزز من مكانتهن بنسبة 92.5%، وتدعمها فئة المبحوثات اللواتي ينتمين إلى الممتدة تقدر 100%، و تقابلها فئة المبحوثات اللاتي ينتمين إلى الأسرة النووية بنسبة 89.7 %.

أما فئة المبحوثات اللاتي صرحن بان خروجهن لميدان العمل لم يعزز من مكانتهن بنسبة 7.7%، وتدعمها فئة المبحوثات اللاتي تنتمين إلى أسرة النواة بنسبة 10.3%، و تقابلها فئة المبحوثات اللاتي ينتمين إلى الأسرة الممتدة بنسبة 0.%

من خلال القراءة الإحصائية للجدول تبين أن النسبة الكبيرة من العاملات في مديرية المصالح الفلاحية أكدت آن مكانتهن داخل الأسرة تغيرت بفعل عملهن، الذي أصبح أمر طبيعي في المجتمع الحديث و ذلك من خلال التغيرات و تفتح ثقافة المجتمع و هذا ما تفسره نظرية "التغيير الاجتماعي" انه حدث تغيرات جوهرية في البناء الاجتماعي من حيث القيم و الإنتاج الثقافي و المادي.

فيمكن القول أن حقيقية عمل المرأة أعطى لها مكانة عالية داخل الأسرة و هذا ما تؤكده دراسة "كامليا عبد الفتاح" سنة 1984حول سيكولوجية المرأة العاملة حيث توصلت إلى القول أن عمل المرأة يحقق لها اشباعات نفسية و اجتماعية تتعلق بالأهمية و المكانة و الشعور بالقيمة .

2-استنتاج الفرضية الأولى:

من خلال الدراسة الميدانية للمحور الثاني المتكون من الجداول البسيطة و المركبة، تم تسجيل العديد من الإجابات ذات دلالة إحصائية تفيد أن اعمل المبحوثات عزز من مكانتهما داخل الأسرة ، فذا راجع إلى التغيرات و التحولات التي تعرض إليها المجتمع الجزائري وهذا ما تفسره "نظرية التغيير الاجتماعي " و التي مست مختلف البنى الاجتماعية و الاقتصادية و المتمثلة في إعطاء المرأة فرصة التعليم و حصولها على أعلى درجات علمية مما يسمح لها بدخول عالم الشغل. فقد نجد أن نظرة المجتمع لعمل المرأة خارج المنزل لم تعد نظرة احتقار فبالعكس أصبحت نظرة اعتزاز و تقدير و هذا ما بينه الجدول رقم (08)، كما أن أغلبية الأسر راضية عن عمل المرأة و هذا ما بينه الجدول رقم (09)، و الجدول رقم (12) يبين لنا أن أغلب الأزواج موافقين عن عمل زوجاتهن . و عليه نستنتج أن خروج المرأة لميدان العمل عزز من مكانتها داخل الأسرة و المجتمع ، و هذا ما بينه الجدول رقم (16) ، حيث أكدت أغلبية المبحوثات أن خروجهن لميدان العمل يعزز من مكانتهما داخل الأسرة سواء كانت ممتدة أو نووية و ذلك بفعل تغيير ثقافة المجتمع و التخلص من النظرة السلبية السائدة في العصور القديمة و قد أكدت النساء العاملات أن بفضل عملهن ا استطاعت أن تثبتن شخصيتهن و تتمتعن بالكثير من التقدير و الاحترام و أصبحن عنصر فعال و لهن دور كبير في بناء المجتمع.

و بهذا تحقق نتائج الفرضية الأولى القائلة : " أن عمل المرأة يعزز من مكانتها الاجتماعية " و هذه النتيجة تتفق مع العديد من نتائج الدراسات السابقة التي ذكرت في هذا البحث، أبرزها دراسة كاميليا عبد الفتاح سنة 1984 حول سيكولوجية المرأة العاملة، كما توصلت إلي نتائج أن عمل المرأة يحقق لها اشباعات نفسية و اجتماعية تتعلق بالأهمية و المكانة والشعور بالقيمة .

3-تحليل نتائج الفرضية الثانية :

الجدول رقم 17 : يبين توزيع المبحوثات حسب الدخل المادي الذي يسمح باتخاذ القرارات داخل الأسرة :

اتخاذ القرارات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	69	%86.2
لا	11	%13.8
المجموع	80	%100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أعلى نسبة من المبحوثات و التي قدرت ب 86.2% صرحن بان دخلهن المادي يسمح لهن باتخاذ القرارات داخل الأسرة، مقابل 13.8% صرحن بأنهن لا يتخذن القرارات داخل الأسرة.

من خلال الجدول يتضح لنا أن الدخل المادي للمرأة العاملة له دور كبير، فمن خلاله تمكنت من فرض سلطتها و أصبحت تشارك في عملية اتخاذ القرارات الأسرية.

الجدول رقم18: يوضح العلاقة بين عقد العمل و الدخل المادي الذي يسمح بمشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية.

المشاركة في اتخاذ القرارات / عقد العمل	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	100%
دائم	31	**93.9%**	2	**6.1%**	33	**100%**
مؤقت	38	**80.9%**	9	**19.1%**	47	**100%**
المجموع	69	**86.2%**	11	**13 .8%**	80	**100%**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الاتجاه العام يمثل فئة المبحوثات اللاتي صرحن بان دخلهن المادي يسمح باتخاذ القرارات الأسرية بنسبة 86.2%، و تدعمها فئة المبحوثات اللاتي يمتلكن عقد عمل دائم بنسبة 93.9%، و تقابلها فئة المبحوثات اللاتي لديهن عقد عمل مؤقت بنسبة 80.9%.

أما فئة المبحوثات اللاتي صرحن بان الدخل المادي لا يسمح باتخاذ القرارات الأسرية تمثل نسبة 13.8% و تدعمها ففئة المبحوثات اللواتي لديهن عقد عمل مؤقت بنسبة 19.1% و تقابلها فئة المبحوثات اللاتي لديهن عقد عمل دائم بنسبة 6.1%.

فمن خلال القراءة الإحصائية لنتائج الجدول يتبين أن أغلبية العاملات في مديرية المصالح الفلاحية يسمح عقدهن في اتخاذ القرارات الأسرية حيث أكدت معظم العاملات أن بدخلهن المادي استطاعت أن تثبت شخصيتها و استقلالها اقتصاديا داخل الأسرة فلم تعد تلك المرأة التي لا تتدخل في الأمور الأسرية فبالعكس أصبحت بفضل عملها عنصر فعال داخل الأسرة وتساهم في التخطيط في كل القرارات المتعلقة بالأسرة . فهذا ما تؤكده دراسة "إجلال إسماعيل" التي قدمها في علم الاجتماع سنة 1974حيث توصل إلى القول أن المرأة العاملة بفضل ما اكتسبته من خبرات جعلتها أكثر استجابة في تحكيم العقل على دراسة أية أمور تتعلق بأسرتها .

الجدول رقم19: يبين توزيع المبحوثات حسب كيفية المساهمة بدخلهن الشهري .

المساهمة بالدخل الشهري	التكرارات	النسبة المئوية
مساهمة كلية	11	%13.8
مساهمة جزئية	61	%76.3
تحفظين بكل الراتب	5	% 6.3
أخرى	3	%3.8
المجموع	80	%100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أغلبية المبحوثات يساهمن بدخلهن الشهري بطريقة جزئية بنسبة 76.3% ، تليها نسبة 13.8% يساهمن بطريقة كلية ، في حين 6.3% يحتفظن بكل الراتب .

و من هنا يتضح أن أغلب المبحوثات يساهمن بدخلهن الشهري بطريقة جزئية ، لذا يدل اغلب الأزواج يفضلون الزواج بالمرأة العاملة .

الجدول رقم 20: يبين توزيع المبحوثات حسب مشاركتهن في اتخاذ القرارات عند شراء الحاجات المنزلية:

اتخاذ القرارات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	73	%91.3
لا	7	%8.8
المجموع	80	%100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أغلبية المبحوثات صرحن بأنهن يشاركن في اتخاذ القرارات عند شراء الحاجات المنزلية بنسبة تمثل 91.3%، مقابل 8.8% صرحن بأنهن لا يشاركن في اتخاذ القرارات عند شراء الحاجات المنزلية.

فمن خلال الجدول يتبين أن أغلبية العاملات يشاركن في اتخاذ القرارات عند شراء الحاجات المنزلية، فهذا يدل أن المرأة صارت تشارك زوجها في القيام بالأدوار الحديثة.

الجدول21: يبن العلاقة بين نوع الأسرة و مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات عند شراء الحاجات المنزلية.

المشاركة في شراء الحاجات المنزلية / نوع الأسرة	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
ممتدة	21	**95 .5%**	1	**4.5%**	22	**100%**
نووية	52	**89.7%**	6	**10.3%**	58	**100%**
المجموع	73	**91.2%**	7	**8.8%**	80	**100%**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الاتجاه العام يمثل فئة المبحوثات اللاتي يشاركن في اتخاذ القرارات عند شراء الحاجات المنزلية بنسبة تمثل 91.2%، وتدعمها فئة المبحوثات اللاتي ينتمين إلى الأسرة الممتدة بنسبة تمثل 95.5 %، وتقابلها فئة المبحوثات اللاتي ينتمين إلى الأسرة النووية بنسبة 89.7%.

أما فئة المبحوثات اللاتي صرحن بأنهن لا يشاركن في اتخاذ القرارات اعند شراء الحاجات الأسرية بنسبة 8.8%، و تدعمها فئة المبحوثات اللاتي ينتمين إلى الأسرة النووية بنسبة تقدر 10.3 %، وتقابلها فئة المبحوثات اللاتي ينتمين إلى الأسرة الممتدة بنسبة 4.5%.

من خلال القراءة الإحصائية للجدول يتبين أن اغلب المبحوثات يشاركن في ي اتخاذ القرارات عند الشراء الحاجات المنزلية ، فقد أكدت العاملات أن هذه المهام أصبحت مشتركة بين الزوجين ولم م الزوج هو الوحيد الذي يفرض سلطتها و إنما بفضل المؤهل العلمي التي تتمتع به أصبحت تشارك في قرارات مثلا بشراء سيارة ة آو مسكن. فهذا يدل أن المرأة في الأسرة الممتدة أو النووية تغير دورها بفعل التغيرات التي طرأت على العصر الحديث من تعليمها و خروجها إلى ميدان العمل، فالمرأة العاملة اكتسبت مكانة جديدة و أصبحت تشارك في قرارات شراء الحاجات المنزلية داخل الأسرة .

الجدول 22 : يبين السن وعلاقته بالمشاركة في اتخاذ القرارات عند شراء الحاجات المنزلية.

المشاركة في شراء الحاجات المنزلية / السن	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
[25-30[	9	**100%**	0	**0%**	9	**100%**
[30-35[	30	**100%**	0	**0%**	30	**100%**
[35-40[	22	**81 .5%**	5	**18.5%**	27	**100%**
[40-45[	5	**71.4%**	2	**28.6%**	7	**100%**
[45-50]	7	**100%**	0	**0%**	7	**100%**
المجموع	73	**91 .2%**	7	**8.8%**	80	**100%**

نلاحظ من خلال الجدول أن الاتجاه يمثل نسبة 91.2% من المبحوثات صرحن بأنهن يشاركن في قرارات شراء الحاجات المنزلية ، و تدعمها فئة المبحوثات اللاتي تتراوح أعمارهن بين [25-30[و[30-35[و [45-50] بنسبة تمثل 100%و تقابلها فئة المبحوثات اللاتي تتراوح أعمارهن بين [35-40[بنسبة 81.5 %.

أما فئة المبحوثات اللاتي صرحن بأنهن لا يشاركن في قرارات شراء الحاجات المنزلية بنسبة 8.8%، و تدعمها فئة المبحوثات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ل[40-45[بنسبة 28.6%، و تقابلها فئة المبحوثات اللاتي تتراوح أعمارهن بين [35-40[بنسبة 18,8%.

من خلال القراءة الإحصائية يتبين أن اغلب النساء العاملات في مديرية المصالح الفلاحية صرحن بأنهن يتخذن قرارات شراء الحاجات المنزلية فهذا يدل أن المرأة بفضل مستواها العالي تمكنت من المشاركة في قرارات الشراء الحاجات المنزلية . فيمكن القول أن المرأة العاملة مهما كان سنها أصبحت تفرض سلطتها في قرارات شراء الحاجات المنزلية لأنها تعد الأكثر دراية للشؤون المنزلية.

الجدول23: يبين توزيع المبحوثات حسب مشاركتهن في مصاريف البيت .

المشاركة في مصاريف البيت	التكرارات	نسبة المئوية
نعم	71	88.8
لا	9	11.3
المجموع	80	100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أغلبية المبحوثات يشاركن في مصاريف البيت بنسبة تمثل 88.8%، مقابل 11.3%، صرحن بأنهن لا يشاركن في مصاريف البيت.

من هنا يتبين أن أغلبية النساء العاملات يشاركن في مصاريف البيت .

الجدول24: يبين العلاقة بين المستوى التعليمي و مشاركتهن في مصاريف البيت.

المشاركة في مصاريف البيت / المستوى التعليمي	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
متوسط	6	**85.7%**	1	**14.3%**	7	**100%**
ثانوي	14	**100%**	0	**0%**	14	**100%**
جامعي	51	**86.4%**	8	**13.6%**	59	**100%**
المجموع	71	**88.8%**	9	**11.2%**	80	**100%**

نلاحظ من خلا الجدول أعلاه أن الاتجاه العام يمثل فئة المبحوثات اللواتي يشاركن في مصاريف البيت بنسبة تمثل 88.8%، و تدعمها فئة المبحوثات اللاتي لديهن مستوى تعليمي ثانوي بنسبة تمثل 100%، و تقابلها فئة المبحوثات اللاتي لديهن مستوى جامعي بنسبة 86.4%.

أما فئة المبحوثات اللاتي صرحن بأنهن لا يشاركن في مصاريف البيت بنسبة 11.2%، وتدعمها فئة المبحوثات اللاتي لديهن مستوى تعليمي متوسط بنسبة تمثل 14.3%، و تقابلها نسبة اللاتي لديهن مستوى جامعي بنسبة 13.6% .

من خلال القراءة الإحصائية للجدول يتبين أن هناك علاقة بين المستوى التعليمي و المشاركة في مصاريف البيت حيث أكدت أغلبية العاملات في مديرية المصالح الفلاحية اللاتي لديهن مستوى ثانوي يشاركن في مصاريف البيت, فهذا يدل أن المستوى التعليمي يلعب دور كبير حيث يعطي المرأة فرصة التدخل و المشاركة في مصاريف البيت و هذا الأمر يثبت لنا حدوث تغير في النظام الأسري . فيمكن القول أن كلما ارتفع المستوى التعليمي للمرأة كلما استطاعت أن تشارك في اتخاذ القرارات داخل الأسرة. فهذا ما أكدته دراسة إيمان عبود سنة 2002 حول تعليم المرأة وحيث توصلت إلى نتائج أن عمل المرأة و مستوى تعليمها يغير من ممارسة السلطة ضمن محيط الأسرة .

الجدول25: يبين توزيع المبحوثات حسب قرار المؤسسة الصحية التي يتم اللجوء إليها في حالة مرض احد أفراد الأسرة .

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
الزوجة	19	%23,8
الزوج	59	%73.8
معا	2	%2.5
المجموع	80	%100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أعلى نسبة من المبحوثات صرحن بان أزواجهن هم اللذين يتخذون قرارا المؤسسة الصحية التي يتم اللجوء إليها بنسبة تمثل 73.8%، تليها

نسبة 2.5% من المبحوثات صرحن بأنهن يشاركن مع أزواجهن في قرار المؤسسة الصحية في حين نجد نسبة 23.8%، من المبحوثات صرحن بأنهن يتخذن قرار المؤسسة الصحية

من خلال الجدول يتبين أن معظم العاملات أكدت أن أزواجهن هم اللذين يتخذون هذا القرار فهذا يدل أن مهما التغيرات و التحولات التي طرأت على ثقافة المجتمع بقي صاحب السلطة.

الجدول26: يبين علاقة نوع الأسرة و قرار المؤسسة الصحية التي يتم اللجوء إليها.

قرارا المؤسسة الصحية / نوع الأسرة	الزوجة		الزوج		معا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ممتدة	2	**9.1%**	19	**86.4%**	1	**4.5%**	22	**100%**
نووية	17	**29.3%**	40	**69%**	1	**1.7%**	58	**100%**
المجموع	19	**23.8%**	59	**73.8%**	2	**2.5%**	80	**100%**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الاتجاه العام يمثل نسبة 73.8% صرحن بان أزواجهن هم اللذين يتخذون قرار المؤسسة الصحية التي يتم اللجوء إليها ، وتدعمها فئة المبحوثات اللاتي ينتمين إلى الأسرة الممتدة بنسبة 86.4%، تليها نسبة23.8% من المبحوثات صرحن بأنهن يتخذن قرار المؤسسة الصحية و تدعمها فئة المبحوثات اللاتي ينتمين إلى الأسرة النووية بنسبة 29.3%.

أما فئة المبحوثات اللاتي صرحن بان قرار المؤسسة الصحية التي يتم اللجوء إليها يتم بالمشاركة مع لزواجهن و تمثل بنسبة 2.5 % و تدعمها فئة المبحوثات اللاتي ينتمين إلى الأسرة الممتدة بنسبة 4.5%.

من خلال القراءة الإحصائية للجدول يتبين أن اغلبية العاملات في مديرية المصالح الفلاحية اكدت أن زواجهن هم اللذين يتخذون قرار المؤسسة الصحية التي يتم اللجوء إليها في حالة مرض احد أفراد الأسرة، فهذا يدل أن قرار المؤسسة الصحية مازال تحت سلطة الأب حيث يعتبر الوحيد القادر على هذا القرار. فيمكن القول أن بالرغم من التغيرات التي طرأت في حجم الأسرة ،إلا أن الزوج في الأسرة الممتدة يبقى دائما هو المسؤول عن قرار المؤسسة الصحية .

الجدول27: يبين توزيع المبحوثات حول مشاركة الرجل في مستلزمات الأطفال.

المشاركة في مستلزمات الأطفال	التكرارات	نسبة المئوية
نعم	39	48.8
لا	29	36.3
معا	12	15
المجموع	80	100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن اعلي نسبة من المبحوثات صرحن بأنهن يشاركن الزوج في مستلزمات الأطفال بنسبة تمثل 48.8%، مقابل 36.8% من المبحوثات صرحت بأنهن لا يشاركن في مستلزمات الأطفال ، في حين نجد نسبة 15% يشاركن مع أزواجهن في مستلزمات الأطفال .

من خلال الجدول يتبين لنا أن أغلبية المبحوثات يشاركن أزواجهن في مستلزمات الأطفال ، فهذا يدل أن المرأة العاملة تساعد زوجه في سد حاجيات الأطفال .

الجدول28: يبين توزيع المبحوثات حسب خروج الأطفال ممن يطلبون الإذن .

طلب الاذن	التكرارات	نسبة المئوية
الأم	48	60
الأب	32	40
المجموع	80	100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أغلبية المبحوثات صرحن أن عند خروج أبنائهن يطلبن الإذن منهن وذلك بنسبة تمثل60%، مقابل 40 % يطلبون الإذن من أبائهم .

من خلال الجدول يتبين أن معظم الأبناء يطلبون الإذن من أمهاتهم فهذا يمكن تفسيره بالدراسة التي قام بها "المجيد شيحة " حول المرأة العاملة و توصل إلى القول أن المال الذي تحصل عليه من أهم المصادر التي تعين على اكتساب السلطة فاستقلال الزوجة ماديا عن زوجها مكنها من ممارسة حريتها الشخصية و فرض سلطتها خاصة على الأبناء .

الجدو29: يبين توزيع المبحوثات حسب حاجة الأطفال للمال ممن يطلبون .

طلب المال	التكرارات	النسبة المئوية
الزوجة	70	%87.5
الزوج	10	%12.5
المجموع	80	%100

نلاحظ من خلال الجدول أن اعلي نسبة تمثل 87.5% من المبحوثات اللاتي اجبن أن عند حاجة الأطفال للمصروف يطلبن منهن، مقابل 12.5% من المبحوثات صرحن أن عند حاجة الأطفال للمال يطلبون من أبائهم .

من خلال الجدول يتبين أن أغلبية المبحوثات صرحن أن عند حاجة الأطفال للمصروف يطلبن منهن، فبخروج المرأة لميدان العمل أصبحت تساهم في سد احتياجات أطفالها .

الجدول رقم30: بين توزيع المبحوثات حسب تسيير الأمور الأسرية.

تسيير الأمور الأسرية	التكرارات	النسبة المئوية
الزوجة	41	%51.3
الزوج	9	%11.3
معا	30	%37.5
المجموع	80	%100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة تمثل 51.3 %من المبحوثات اللاتي صرحن بأنهن يقمن بتسيير الأمور الأسرية ، تليها نسبة نسبة 37.5% صرحن بأنهن يشاركن مع أزواجهن في تسيير الأمور الأسرية ، في حين 11.3% صرحن بان أزواجهن الذين يقومون بتسيير الأمور الأسرية .

فمن خلال الجدول يتبين أن أغلبية المبحوثات يقمن بتسيير الأمور الأسرية .

الجدول31: بين علاقة نوع الأسرة بتسيير الأمور الأسرية.

تسيير الأمور الأسرية / نوع الأسرة	الزوجة		الزوج		معا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ممتدة	10	**45.5%**	4	**18.2%**	8	36.4%	22	**100%**
نووية	31	**53.4%**	5	**8.6%**	**9**	**37.9%**	58	**100%**
المجموع	41	**51.2%**	9	**11.2%**		**37.5%**	80	**100%**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الاتجاه العام يمثل فئة المبحوثات اللاتي صرحن بأنهن يسرين الأمور الأسرية بنسبة تمثل 51.2%، تدعمها فئة المبحوثات اللاتي ينتمين إلى الأسرة النووية بنسبة 53.4%، و تقابلها فئة المبحوثات اللاتي ينتمين إلى الأسرة الممتدة بنسبة 45.5%، تليها نسبة 37.% من المبحوثات صرحت بأن تسيير الأمور الأسرية تتم بالمشاركة بين الزوجين تدعمها فئة اللاتي ينتمين إلى الأسرة الممتدة بنسبة 36,8% .

في حين نجد نسبة 11.2% من المبحوثات صرحت بان الزوج هو المسؤول عن تسيير الأمور الأسرية ،و تدعمها فئة المبحوثات اللواتي ينتمين إلى الأسرة الممتدة بنسبة 18.2%.

فمن خلال القراءة الإحصائية للجدول التالي يتضح أن هناك علاقة بين حجم الأسرة و تسيير الأمور الأسرية ، حيث أكدت اغلب العاملات اللاتي ينتمين إلى الأسرة النووية يقع على عاتقهن تسيير الأمور الأسرية ، فهذا يدل أن الأسرة النووية أعطت للمرأة مكانة جديدة بفعل خروجها لميدان العمل . وهذا ما تفسره دراسة الباحثة "ربيعة رمشي" حول مشاركة الأمهات في صنع القرار الأسري حيث توصلت إلى القول أن الزوجة أصبحت تملك نوعا من السلطة داخل الأسرة كما أن الزوجة التي تنتمي إلى الأسرة النووية تفرض وجودها أكثر بسبب الابتعاد عن تدخل رقابة الأهل . فقد صرحت أيضا العاملات في مديرية المصالح الفلاحية أن المرأة العاملة التي تعيش في الأسرة النووية تشارك زوجها تسيير الأمور الأسرية فهذا يدل أن اشتراك الزوجين في الأنفاق الأسرية أدت إلى زيادة التفاهم بينها.

الجدول 32 :يبين توبع المبحوثات حسب راتبهن الشهري و تلبية حاجيات الأسرة :

تلبية حاجيات الأسرة	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	15	%18.8
لا	65	%81.3
المجموع	80	%100

يبين الجدول أعلاه أن أغلبية المبحوثات صرحن بان راتبهن الشهري غير كافي لتلبية حاجيات الأسرة و ذلك بنسبة تمثل 81.3%، مقابل 18.8% من المبحوثات صرحن بأن دخلهن كافي لتلبية حاجيات الأسرة .

من خلال الجدول يتبين أن اغلب العاملات في مديرية المصالح الفلاحية راتبهن الشهري غير كاف لسد حاجيات الأسرة فهذا يدل أن المديرية تعطي للعمال أجور منخفضة .

الجدول33: يبين علاقة مستوى الدخل بتلبية حاجيات الأسرة .

الراتب الشهري كاف / مستوى الدخل	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
جيد	2	**10.5%**	17	**84.5%**	19	**100%**
متوسط	13	**23.6%**	42	**76.41%**	55	**100%**
ضعيف	0	**0%**	6	**100%**	6	**100%**
المجموع	15	**18.8%**	65	**81.2%**	80	**100%**

نلاحظ من خلال الجدول أن الاتجاه العام يمثل فئة المبحوثات اللاتي صرحن بان دخلهن غير كافي لتلبية حاجيات الأسرة بنسبة 81.2%، و تدعمها فئة المبحوثات اللاتي لديهن مستوى دخل متوسط بنسبة 76.41%، مقابل 100% لديهن مستوى دخل ضعيف .

أما المبحوثات اللاتي صرحن بان دخلهن كافي لتلبية حاجيات الآسرة تمثل نسبة 18.8% وتدعمها فئة المبحوثات اللواتي لديهن دخل متوسط ، مقابل 23.6% لديهن دخل متوسط.

من خلال القراءة الإحصائية يتبين أن أغلبية المبحوثات صرحن أن راتبهن الشهري غير كاف لتلبية حاجيات الأسرة فهذا يدل أن معظم المبحوثات لديهن دخل متوسط مما لا

يتمكنن من سد كل احتياجات الأسرة . فنستنتج أن مديرية المصالح الفلاحية تعطي للعاملات أجور متوسطة .

الجدول34: علاقة مستوى الراتب الشهري بحاجة الأطفال للمال.

من يعطي الأطفال المال / هل الراتب الشهري كاف	الزوجة		الزوج		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	11	**73.3%**	4	**26.7 %**	15	**100%**
لا	59	**90.8%**	6	**9.2%**	65	**100%**
المجموع	70	**87.5%**	10	**12.5%**	80	100%

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة 87.5% من المبحوثات صرحن بان مصروف الأطفال يقع على عاتقهن، ة تدعمها فئة المبحوثات اللاتي صرحن أن راتبهن الشهري غير كاف بنسبة 90.8%، و تقابلها نسبة 73.3% من المبحوثات اللاتي صرحن أن دخلهن كاف .

أما فئة المبحوثات اللاتي صرحن أن الزوج هو الذي يتكفل بمصاريف الأطفال بنسبة 12.5%, و تدعمها فئة المبحوثات اللاتي راتبهن كافي بنسبة 26.7%، و تقابلها نسبة 9.2% من المبحوثات اللاتي صرحن أن راتبهن غير كاف .

من خلال القراءة الإحصائية يتبين أن هناك علاقة بين الراتب الشهري و مصاريف الأطفال حيث أن معظم المبحوثات يقع على عاتقهن مصاريف أبنائهن بالرغم من أن راتبهن الشهري غير كاف ، فالأبناء مجرد معرفة أن أمهاتهم لديهم دخل مادي يطلبون منها أكثر مما يطلبون من أبائهم . و هذا يمكن تفسيره بالدراسة التي قامت بها الباحثة تماضر حسون حول تأثير عمل المرأة على التماسك الأسري حيث أتضخ أن 80% من النساء العربيات العاملات تنفقن 90% من دخلهن على أسرهن . فنستنتج أن كلما كان الراتب الشهري كاف كلما تمكنت المرأة بالتكفل بمصاريف الأبناء.

الجدول 35 : يبين توزيع المبحوثات حسب الذي يقوم باختيار الهدية أثناء المناسبات العائلية.

اختيار الهدية	التكرارات	النسبة المئوية
الزوجة	37	%46.3
الزوج	10	%12.5
معا	33	%41.3
المجموع	80	%100

نلاحظ من خلال الجدول أن اكبر نسبة من المبحوثات و التي قدرت ب 46.3% يقمن باختيار الهدية أثناء المناسبات العائلية تليها نسبة 41.4% صرحت أن اختيار الهدية أثناء المناسبات العائلية يتم بالمشاركة بين الزوجين ، في حين نجد نسبة 12.5% صرحهن بان الزوج الذي يختار الهدية أثناء المناسبات العائلية.

الجدول 36 : يبين توزيع المبحوثات حول قرار العطل و الرحلات .

المشاركة في قرارات العطلة	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	62	%77.5
لا	18	%22.5
المجموع	80	%100

نلاحظ من خلال الجدول أن اكبر فئة من المبحوثات صرحن بأنهن يقدمن رأيهن فيما يخص قرارات العطل و الرحلات و ذلك بنسبة 77.5%، مقابل 22 %صرحن بأنهن لا يقدمن رأيهن فيما يخص قرارات العطل و الرحلات .

الجدول رقم37: يبن علاقة نوع الأسرة مع قرارات العطل و الرحلات.

هل تقدمين رأيك فيما يخص قرارات العطل / نوع الأسرة	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
ممتدة	17	**77.3%**	5	**22.7%**	22	**100%**
نووية	45	**77.6%**	13	**22.4%**	58	**100%**
المجموع	62	**77.5%**	18	**22.5%**	80	**100%**

من خلال الجدول يتبين أن الاتجاه العام يمثل فئة المبحوثات اللاتي صرحن بأنهن يقدمن رأيهن قي قرارات العطل و الرحلات بنسبة 77.7%، تدعمها فئة المبحوثات اللاتي ينتمين إلى الأسرة النووية بنسبة 77,6%، مقابل 77.3% ينتمين إلى الأسرة الممتدة .

أما المبحوثات اللواتي لا يقدمن رأيهن في قرارات العطل و الرحلات تمثل نسبة 22.5% تدعمها فئة المبحوثات اللاتي ينتمين إلى الأسرة الممتدة بنسبة 22.7%، مقابل 22.4% ينتمين إلى الأسرة النووية .

من خلال القراءة الإحصائية للجدول يتبين أن هناك علاقة بين نوع الأسرة و قرارات العطل و الرحلات حيث تبين أن معظم النساء اللاتي ينتمين إلى الأسرة النووية يقدمن رأيهن فهذا

يدل ان التغيرات التي طرأت على حجم الأسرة أعطت المرأة فرصة المشاركة في اتخاذ القرارات قيمكن تفسير هذه الوضعية بالدراسة التي قام بها الباحث "سليمان دحماني" حول ظاهرة التغير في الأسرة الجزائرية و على الخصوص ظاهرة النزوح الريفي و التحضر و نشر التعليم الحكومي كل هذه التغيرات أدت إلى إحداث تغيرات في بنية وحجم الأسرة و ذلك من خلال الانتقال من النمط التقليدي الممتد إلى النمط العصر النووي و تطور مكانة المرأة و زيادة مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

الجدول 38 : يبين توزيع المبحوثات حسب العامل الذي يزيد من سلطتهن داخل الأسرة .

العامل الذي يزيد من سلطة المرأة	التكرارات	النسبة المئوية
تعلم المرأة	54	67.5
الدخل المادي	26	32.5
المجموع	80	100

يتبين من خلال الجدول أن العامل الذي يزيد من سلطة المرأة أكثر حسب رأي المبحوثات أن 67.5% من المبحوثات صرحن أن تعلم المرأة هو العامل الذي يزيد من سلطة المرأة مقابل 32.5% من النساء اللاتي صرحن أن العامل الذي يزيد من سلطة المرأة هو الدخل المادي.

من خلال إجابات المبحوثات يمكن أن نستنتج أن العامل الأول الذي يزيد من سلطتها هو التعليم حيث يمنحها الفرصة للتمتع بمؤهلات علمية ،ويعتبر الدخل المادي العامل الثاني الذي يحقق لها استقلالها الاقتصادي و هذا ما يزيد من سلطتها و بالتالي تحقق مكانة متميزة داخل الأسرة.

4-استنتاج الفرضية الثانية:

من خلال نتائج الميدانية للمحور الثالث المتكون من الجداول البسيطة و المركبة ، تم تسجيل العديد من الإجابات ذات دلالة إحصائية حيث تبين أن اغلبيه المبحوثات صرحن أن بفعل دخلهن المادي أصبح لديهن سلطة اتخاذ القرارات داخل الأسرة ، فهذا يدل أن المرأة العاملة تغيرت أدوارها التقليدية و أصبحت تقوم بأدوار جديدة . فالمال الذي تتحصل عليه يزيد من فرض سلطتها و استقلالها اقتصاديا عن زوجها مكنها من ممارسة حريتها الشخصية و فرض سلطتها خاصة فيما يخص قرارات الحاجات المنزلية من مسكن و أثاث منزلية و هذا ما يدعمه الجدول رقم (20) ، (23)، و بين الجدول رقم (31) أن معظم العاملات اللاتي ينتمين إلى الأسرة النووية أصبحت تملك نوعا من السلطة في تسير الأمور الأسرية ، فهذا ما تفسره دراسة الباحث "دحمان سليمان " والجدول رقم (38) الذي بين أن العامل الأكثر الذي يزيد من سلطة المرأة هو التعليم و هذا ما أكدته دراسة الباحث " إيمان عبود" حول المرأة و تعليمها و علاقتها باتخاذ القرارات الأسرية و توصلت إلى القول أن عمل المرأة و مستوى تعليمها يغير من سلطتها ضمن محيط الأسرة ، و الجدل (24) بين أن المرأة تشارك في مصارف البيت و هذا ما أكدته دراسة " تماضر حسون ". ووفق هذا تتحقق الفرضية الثانية التي تقول" أن الدخل المادي يزيد من تقوية سلطة المرأة داخل الأسرة" و تتفق هذه الدراسة مع الكثير من الدراسات السابقة التي وظفناه في بحثنا ومن أهمها نجد دراسة "ربيعة رميشي" حول "مشاركة الأمهات الجزائريات في عملية صنع القرار"، حيث

توصلت إلى نتائج أن الزوجة أصبحت تشارك في عملية اتخاذ القرارات بفعل مستواها التعليمي و دخلها المادي و استقلالها عن الأسرة الممتدة .إضافة إلى دراسة "إجلال إسماعيل" و دراسة "جيرارد اودونل"

5- استنتاج عام:

من خلال استعراض نتائج الدراسة الميدانية، تم استنتاج أن عمل المرأة و دخلها المادي عزز من مكانتها داخل الأسرة و أصبح لديها نوع من السلطة داخل الأسرة مما تحققها كل من الفرضية الأولى و الثانية.

كما نتأكد من خلال نتائج كلا الفرضيتين تحقق الفرضية العامة التي مفادها " أن عمل المرأة يعزز من مكانتها داخل الأسرة " فهذا يمكن إرجاعه إلى التغيرات التي مرت بها الأسرة الجزائرية ، بما فيها تفتح ثقافة المجتمع الذي أعطى المرأة حقها في التعليم مما تمكنت من دخول عالم الشغل من بابه الواسع بعد القضاء عن النظرة السلبية السائدة في المجتمع التقليدي اتجاه عمل المرأة . فالمرأة العاملة تغيرت أدوارها و أصبحت تقوم بادوار جديدة و بحصولها على دخل مادي و استقلالها ماديا مكنها من سلطة المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية بما فيها قرارات شراء الحاجات المنزلية ، مستلزمات الأطفال ، قرارات العطل و الرحلات . و لقد كشفت الدراسة أن للمستوى التعليمي دور كبير حيث أصبح المرأة تملك نوعا من السلطة في تسيير الأمور الأسرية و تساهم في رفع المستوى المعيشي خاصة بعد غلاء المعيشة و عدم قدرة الزوج لوحده على اقتناء كل حاجيات الأسرة.

و قد تبين أيضا الدراسة ن بفضل التغيرات التي طرأت على حجم الأسرة و ذلك من خلال الانتقال من النمط التقليدي الممتد إلى النمط النووي الحديث تطورت مكانة المرأة وزيادة

سلطتها في المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية . و توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج التي تتشابه مع نتائج دراسات سابقا التي ذكرت سابقا.

فمن خلال الدراسة اتضح أن خروج المرأة إلى ميدان العمل و استقلالها اقتصاديا غير من مكانتها وزاد من سلطتها داخل الأسرة فأصبحت تفرض سلطتها في مختلف الأمور الأسرية.

كما لا تعني النتائج المتوصل إليها أن كل العاملات تملك نوع من السلطة بل هناك بعض العاملات تعيش تحت سلطة الزوج باعتباره الوحيد المسؤول عن الأسرة .

خاتمة :

و في الأخير يمكن القول أننا توصلنا إلى مجموعة من النتائج و الحقائق ، و قد حاولنا في دراستنا الوصول إلى نتائج علمية و واقعية تعطي صورة حقيقية لموضوع مكانة المرأة العاملة داخل الأسرة ، فقد أدت التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية التي مست المجتمع الحديث بصفة عامة و الأسرة بصفة خاصة إلى تغيير و وضعيتها بعدما تمكنت المرأة على الحصول على كافة حقوقها من تعليم مما اكتسبت مؤهلات علمية سمحت لها بالخروج إلى ميدان العمل في مختلف المهن والمجالات .

فخروج المرأة لميدان تعتبر من أكثر الظواهر التي ارتبطت بالتغير الثقافي و الاجتماعي في المجتمع الجزائري، ، فيعتبر عمل المرأة و استقلالها ماديا وسيلة لتحقيق ذاتها وإثبات شخصيتها و بالتالي وسيلة لنيل مكانة مرموقة داخل الأسرة، وذلك من خلال القضاء على النظرة السلبية التقليدية حول عمل المرأة و أصبحت نظرة ايجابية في المجتمع الحديث حيث تساهم في رفع المستوى المعيشي للأسرة خاصة بعد غلاء المعيشة و كثرة متطلبات و ظروف الحياة. فبارتفاع المستوى التعليمي للمرأة و حصولها على دخل مادي مكنها من اكتساب نوعا من السلطة وأصبحت تشارك الرجل في اتخاذ القرارات الأسرية ، خاصة بفعل التغيرات التي طرأت على حجم الأسرة من الانتقال من النمط الممتد إلى النمط النووي،

و هذا ما أكدته العديد من الدراسات التي وظفناها في هذا البحث و عليه يتبن من خلال ما توصلت إليها الدراسة، أن العمل الخارجي للمرأة العاملة حقق لها استقلالا ماديا و عزز من مكانتها داخل الأسرة حيث أصبحت شريكة الرجل في اتخاذ القرارات الأسرية. فالبرعم من الضغوطات التي تواجهها سواء من الناحية النفسية أو الأسرية ، فان المرأة العاملة تثبت باستمرار نجاحها في مختلف المجالات و هذا ما يؤكد قدرتها على تحقيق المزيد من الانجازات و التقدم داخل الأسرة و في المجتمع بصفة عامة.

قائمة المراجع :

باللغة العربية:

- الصادق عثمان، **عمل المرأة خارج و صراع الأدوار رسالة ماجستير**، علم اجتماع تنظيم و عمل، جامعة بسكرة، 2014.
- نادية فرحات ،**عمل المرأة وأثره على العلاقات الأسرية** ،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ،جامعة شلف ،العدد8، 2012.
- إبراهيم مروان عبد المجيد، **أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية**، ط1، الأردن، عمان، مؤسسة الوارف، 200.
- إحسان محمد الحسن ، (د ، ت) **علم اجتماع الصناعي** ، دار وائل للنشر و التوزيع ، ط1.
- احلال حلمي، **الكتاب السنوي لعلم الاجتماع**، قضايا نظرية في الأسرة دراسة تطبيقية على بناء القوة في الأسرة، العدد7،القاهرة،دار المعارف،1984.
- السيد وافي عبد الواحد، **الأسرة والمجتمع**، مكتبة النهضة، الإسكندرية، سنة، 1996، ص88.
- اليونسكو: الحياة الأسرية " **كتاب مرجعي في التربية السكانية** " الجزء الثاني، 1985 .
- تماضر حسون ، **تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي** ، المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب ، الرياض ،1993.
- جهاد دياب الناقولا ، **الآثار الأسرية الناجمة عن خروج المرأة السورية للعمل** ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، سنة 20، صفحة 22
- حسن مصطفى عبد المعطي،**الأسرة ومشكلات الأبناء**، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة ،2004.
- حسين عبد الحميد ،احمد رشوان ، **علم الاجتماع المرآة** ،الإسكندرية المكتب الجامعي الحديث ، 1998.
- حكيمة حاج علي ،**تأثير التحرش الجنسي على الاستقرار المهني للمرأة العاملة** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس الاجتماعي ، جامعة مولود معمري ، 2014.
- حكيمة حاج علي، **تأثير التحرش الجنسي على الاستقرار المهني للمرأة العاملة** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس الاجتماعي ، جامعة مولود معمري ، 2014.
- حمد عبد المولى لدقس ، **علم الاجتماع الصناعي** ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، ط1، عمان ، 2005 .

– دحمان سليمان ، **ظاهرة التغير في الأسرة الجزائرية** ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية الاجتماعية ، جامعة أبو بكر بلقا يد ، تلمسان ، الجزائر ، 2006.

– زكرياء فوده :"**دراسات في المجتمع المصري سوسيولوجية و انتروبولوجية** " ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1985.

– سناء الخولي ، **الأسرة و المجتمع** ، دار المعرفة الجامعية ن الإسكندرية ،ص 234.

– سورة التوبة، الآية 105

– شدلي كمال، **منهجية البحث العلمي**، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، سوريا ، سنة 2016 .

– عائشة بوبكر ، **العلاقة بين صراع الأدوار و الضغط النفسي لدى الزوجة العاملة**، دراسة ميدانية بوحدات صحية لمنطقة طولفة ، رسالة ماجستير علم النفس العمل و التنظيم ، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، جامعة متنوري قسنطينة ، 2007، 2008.

– عصام توفيق قمر ، سحر فتى مبروك ، **الرعاية الاجتماعية للأسرة و الطفولة** ، المكتبة العصرية للنشر ، مصر ، ط 1 ، 2009.

– عمر سيف، الدين سعد ، **الموجز في منهج البحث العلمي و العلوم الإنسانية** ، 2009.

– فادية عمل الجيلاني ،**الأسرة العربية** ، (تحليل اجتماعي لبناء الأسرة وتغير اتجاهات الأجيال) ، الإسكندرية ، مركز الإسكندرية للكتاب ، 1998.

– فاطمة المرنيسي ، **ما وراء الحجاب** ، **الجنس كهندسة اجتماعية** ، ط 04 ، المركز الثقافي العربي ، نشر الفنك ، الدار البيضاء ، المغرب ، 2005.

– فؤاد أبو حطب و أمال صادق، **مناهج البحث و طرق التحليل الإحصائي، العلوم التقنية و التربوية و الاجتماعية**، القاهرة، مكتبة الانجلو مصرية .

– محمد احمد بيومي، عبد المنعم ناصر عفاف ، **علم الاجتماع العائلي** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2003.

– محمد عبيدات و آخرون، **منهجية البحث العلمي**، القواعد و المراحل، والتطبيقات، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 1999.

– مسعد كسال، **مشكلات الطلاق في المجتمع الجزائري**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 1986.

– مكاك ليلى ، **عمل المرأة و أثره على الاستقرار الأسري الجزائري** ، دراسة ميدانية ببلدية الشمرة ولاية باتنة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة ، علم الاجتماع العائلي ، الجزائر ، 2016–2017.

– نوال السعدي، **الوجه العاري للمرأة العربية**، المؤسسة العربية للدراسة و النشر ، ط1 .

- هيفاء فوزي الكبرى ، **المرأة والتحولات الاقتصادية و الاجتماعية** ،دار طلاس للنشر ،دمشق ،ط1،سنة1987.
- إبراهيم عيسى عثمان، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار الشروق، ط 1،عمان ،عمان.

-الزهرة الخمليشي، **البحث الميداني، مراحل خطوته و تقنياته**، ط1، 2018 .

- باسمة كيان "**تطور المرأة عبر التاريخ**" عز الدين للطباعة و النشر، بيروت لبنان، سنة 1981.

-حليم بركات ، المجتمع العربي المعاصر، **بحث في تغيير الأحوال و العلاقات** ، ط2 ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، سنة 2009.

- حمد الدقس ،**التغيير الاجتماعي بين النظرية و التطبيق** ،دار مجدلاوي للنشر ،الأردن، 1987.
- ربيعة رمشي : " **مشاركة الأمهات الجزائريات في عملية صنع القرار** " رسالة الماجستير ، قسم علم الاجتماع الثقافي ، جامعة الجزائر ، 2004-2005 .

-رسالة الأسرة، صادرة عن الوزارة المنتدبة لدى لرئيس الحكومة المكلف للأسرة وقضايا المرأة ،العدد1،مارس سنة2004،.

- سورة غافر، الآية 40.
- عاجب بومدين ، **الآثار الأسرية و الاجتماعية المترتبة عن العمل خارج المنزل** ،دكتورة في علم النفس ، جامعة وهران 2، 2017،.
- عبد الحافظ سلامة ، **علم النفس الاجتماعي** ، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان ، الأردن، ط1، 2007.

-عبد الحميد إسماعيل الأنصاري ، **قضايا المرأة بين تعاليم الإسلام و تقاليد المجتمع** ، ط1 ، قطر ، دار الفكر العربي ، 200 .

- عبد القادر القاصر، **الأسرة المتغيرة في المدينة العربية** ، دراسة ميدانية في علم الاجتماع الخضري و الايري ، دار النهضة العربية لطباعة و النشر ،لبنان ، 1999.
- عبد المجيد احمد منصور، **دور الأسرة كأداة للضبط الاجتماعي في المجتمع العربي** ،دار النشر بالمركز العربي ، الرياض، ط1.
- كاميليا عبد الفتاح،"**سيكولوجية المرأة العاملة** " دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،بيروت،لبنان،سنة 1984.
- ليلى صباغ، **المرأة في التاريخ العربي** ، منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي ، دمشق.
- مريم سليم ، **المرأة العربية بين نقل الواقع وتطلعات تحرر**، مركز الدراسات الوحدة العربية لبنان ، الطبعة الثانية ،2004.

- معن خليل عمر ، **علم اجتماع الأسرة** ،دار الشروق ، للنشر و التوزيع ، عمان ,الطبعة الأولى ، سنة 2004.

رسائل الماجستير:

- من إعداد نخبة من الأساتذة، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1975 .

-ابن منظور: **لسان العرب**، دار الحديث، مصر، 2003.

-عدنان أبو مصلح ، **معجم علم الاجتماع** ، الأردن ، دراسة أسامة للنشر والتوزيع ، 2006.

-ناصر قاسمي، **دليل مصطلحات علم الاجتماع تنظيم و عمل**، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

الدراسات :

- احمد زكي بدري، **الأحكام المنظمة لتشغيل المرأة في تشريعات العمل العربية و الدولية**، دراسة مقارنة، من منشورات منظمة العمل العربية، القاهرة، 1983.

- بوتفنوشات مصطفى ، **العائلة الجزائرية ، التطور و الخصائص الحديثة** ،(ترجمة دمري احمد)، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، سنة 1984.

- عبد القادر قصير، **الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية (دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري)** ، بيروت ، دار النهضة العربية ،1999.

-السعيد عواشية ، **الأسرة الجزائرية إلى أين ؟** مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، العدد 12 ، المؤسسة العمومية الاقتصادية لأشغال الطباعة : باتنة ، جوان 2005.

-العقبي الأزهر،**المراكز و الأدوار الاجتماعية ومحدداتها الثقافية في النظام الأسري العربي** ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد 8 ، 8 جوان 2012.

-شرابي هشام، **النظام الأبوي و إشكالية تخلف المجتمع العربي** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992.

-شرابي هشام، **النظام الأبوي و إشكالية تخلف المجتمع العربي** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992.

-عبد المجيد ، شيخ ، **"تأثير عمل الأم خارج البيت على السلطة في الأسرة وتقسيم العمل يل الأبناء "** مجلة دراسات تربوية ، المجلد الثاني ، الجزء التاسع ، القاهرة ،سنة 1987.

-عبد الوافي زهير بوسنة ، **عوامل انحراف الفتاة في المجتمع الجزائري** ، دراسة حالة في مدينة قسنطينة ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد21، مارس سنة 2001.

-عوفي مصطفي ،**خروج المرأة إلى ميدان العمل و أثره على التماسك الأسري** .مجلة العلوم الإنسانية .جامعة قسنطينة دار الهدى، 2003.

المجالات :

-محمد علي محمد، **الشباب العربي و التغير الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 1987.

-مريم سليم ، **المرأة العربية بين نقل الواقع وتطلعات تحرر**، مركز الدراسات الوحدة العربية لبنان ، الطبعة الثانية ،2004،.

-نادية فرحات، **عمل المرأة وأثره على العلاقات الأسرية** ،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ،جامعة شلف ،العدد2012،8.

المراجع باللغة الفرنسية:

1- Cuisiniers Jean**, Economie et parenté**, Paris, La Hayet , Mouton , 1987

2- Ramzi –Abadir Sonia(1986) **, La femme arabe au Marrakech et au Maghreb** , Fiction et réalité , Alger ,Entreprise nationale du livre ,1986 .

الملاحق

جامعة مولود معمري –تيزي وزو-

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية.

قسم العلوم الإجتماعية.

تخصص علم إجتماع عمل و تنظيم.

إستمارة بحث

موضوع البحث: مكانة المرأة العاملة داخل الأسرة.

أختي الموظفة،

في إيطار إعداد مذكرة بحث ، قصد نيل شهادة الماستر في علم الاجتماع تنظيم و عمل

تحت عنوان:"المكانة الاجتماعية للمرأة العاملة."

أقدم اليكي هذه الاستمارة المتضمنة مجموعة من الأسئلة،بحيث أتأمل من سيادتك المحترمة الاجابة بكل موضوعية و شفافية على هذه الأسئلة،و أرجو منكي أن تكون الاجابة صادقة و صريحة.

وأحيطك علما أن المعلومات المقدمة من طرفك ستحظى بكامل السرية،ولا تستخدم إلا لأغراض علمية.

تقبلي مني فائق الشكر و التقدير على مساهمتك في إنجاز هذا البحث.

من اعداد: بصديق ليتيسيا.

تحت إشراف: الدكتورة : ع.حنان.

السنة الجامعية: 2023-2024

الأسئلة:

المحور الأول: البيانات الشخصية.

1) السن :

من [25- 30[☐

من [30-35[☐

من [35-40[☐

من [40-45[☐

من [45-50] ☐

2) المستوى التعليمي:

ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐

جامعي ☐

3) الخبرة المهنية:

من [05-10[☐

من [10-15[☐

من [15-20[☐

من [20-25] ☐

4) عقد العمل :

دائم : ☐

مؤقت : ☐

5) مستوى الدخل :

جيد ☐

متوسط ☐

ضعيف ☐

6) تنتمين الى الأسرة :

الممتدة ☐

النووية ☐

7) كيف تنتقلين مكان عملك

سيارة خاصة ☐

سيارة الزوج ☐

نقل عمومي ☐

<u>المحور الثاني :</u> بيانات خاصة بالمكانة الاجتماعية للمرأة العاملة.

8) ما هي دوافع خروجك للعمل:

الرغبة في العمل ☐

نقص المدخول الأسري ☐

تحقيق الاستقلال المادي ☐

إثبات الذات ☐

09) هل تعتقدين أن نظرة المجتمع الجزائري للمرأة العاملة مازالت نظرة سلبية :

نعم ☐ لا ☐

10)هل نظرة مجتمعك و محيطك للعمل خارج المنزل :

نظرة تقدير ☐

نظرة اعتزاز ☐

نظرة احتقار ☐

11) هل عادات و تقاليد مجتمعك تسمح لك بالعمل خارج المنزل :

نعم ☐ لا ☐

12) هل التحقت بالعمل برضا من أسرتك:

نعم ☐ لا ☐

13) ما موقف زوجك تجاه العمل :

موافق ☐

غير موافق ☐

14) هل تتلقين الدعم من طرف أسرتك:

نعم ☐ لا ☐

اذا كانت الاجابة نعم من طرف من :الأهل ☐

الزوج ☐

أهل الزوج ☐

الأبناء ☐

15) حسب رأيك هل خروج المرأة الى ميدان العمل يعزز مكانتها داخل الأسرة و داخل المجتمع:

نعم ☐ لا ☐

اذا كانت الاجابة نعم لماذا؟

.....

.....

<u>المحور الثالث:</u> يساهم الدخل المادي في تحديد سلطة المرأة العاملة داخل الأسرة

16 هل دخلك المادي يسمح لك بإتخاذ القرارات داخل الاسرة:

نعم ☐ لا ☐

17) كيف تساهمين بدخلك الشهري؟

مساهمة كلية ☐

مساهمة جزئية ☐

تحتفظين بكل الراتب ☐

أخرى:.....

.....

18) هل تشاركين في اتخاذ القرارات عند شراء الحاجات المنزلية:

أثاث منزلية ☐

سيارة ☐

مسكن ☐

19)هل تشاركين في مصاريف البيت:

نعم ☐ لا ☐

20) من الذي يقرر بخصوص المؤسسة الصحية التي تقصدوها لمعاينة الاطفال لإجراء الفحوصات الطبية:

زوجة ☐

الزوج ☐

21) هل تشاريكن الرجل في شراء مستلزمات الأطفال:

نعم ☐ لا ☐

يطلبون الإذن : 22) عند خروج الأطفال من البيت،

زوجة ☐

الزوج ☐

23) عندما يحتاج الأطفال المال يطلبون من:

منك ☐

الزوج(الأب) ☐

24) من يقوم بتسيير الأمور الأسرية :

أنت ☐

الرجل ☐

المشاركة معا ☐

25) هل راتبك الشهري كافي لتلبيات حاجيات الأسرة:

نعم ☐ لا ☐

26) من يختار الهدية أثناء المناسبات العائلية:

زوجة ☐

زوج ☐

27) هل تقدمين رأيك فيما يخص قرارات العطل و الرحلات:

نعم ☐ لا ☐

28) برأيك من العامل الذي يزيد من سلطة المرأة داخل الأسرة:

تعلم المرأة ☐

الدخل المادي ☐

عامل آخر.....

.